دولة فلسطين
النيابة العامة

التقرير السنوي السابع للنيابة العامة 2016

آذار / 2017

التقرير السنوي السابع للنيابة العامة لدولة فلسطين
العام 2016

الإشراف العام:
عطوفة النائب العام – المستشار / الدكتور أحمد البراك

الإشراف المباشر:
رئيس إدراة التخطيط والسياسات / خالد عواد

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق العمل التالية أسماؤهم:
فاطمة الزير
إباء منصور
ياسمين الفقيه
نيفين رمضان

حقوق النشر محفوظة للنيابة العامة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
النيابة العامة لدولة فلسطين 2017
التقرير السنوي السابع 2016
رام الله فلسطين

مقر مكتب النائب العام
شارع التحرير، الإرسال، رام الله
بجانب مبنى منظمة التحرير
هاتف: 02-2983061
فاكس: 02-2983071
البريد الالكتروني: ag.office@pgp.ps
الموقع الالكتروني: www.pgp.ps

فخامة الرئيس

محمود عباس « أبو مازن »

كلمة عطوفة النائب العام لدولة فلسطين:

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا». سورة النساء (58)

تسعى النيابة العامة لدولة فلسطين ومن منطلق إيمانها العميق بمجتمع يسوده العدل وتحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني وغيره من القوانين وبكل الطاقات والموارد البشرية والمالية المتاحة إلى تحقيق رؤية ورسالة النيابة العامة المنسجمة مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والتي تنهض بصلاحيات هامة، يأتي في مقدمتها إجراء التحقيق الجنائي، وإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها بصفتها ممثلة للحق العام في الدولة، وتنفيذ الأحكام الجزائية وتمثيل الحكومة في الدعاوي المدنية والإدارية وفقاً لما جاء في قانون دعاوي الحكومة سواء المطبق في الضفة الغربية او في قطاع غزة، ومباشرة الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما جاء في قانون المحكمة الدستورية رقم ثلاث لسنة الفين وست بصفتها تمثل هيئة قضايا الدولة وعلى نحو يمكنها من التصدي لكافة أنواع الجريمة ومرتكبيها وتقديمهم للعدالة من أجل المحافظة على الأمن والسلم المجتمعي وعلى كافة حقوق الافراد والممتلكات العامة.

إن التصدي للجريمة لا يتحقق فقط بمعاقبة مرتكبيها، فهو يحتاج إلى العمل الجاد على معالجة أسبابها، وهو ما يستوجب تظافر جهود كافة الشركاء في قطاع العدالة والمجتمع المحلي من أجل التشخيص ودراسة أسباب الجريمة ودوافعها.

اننا في النيابة العامة نسعى الى تطوير وتحسين الاداء والتخصص في العمل وذلك من خلال انشاء النيابات المتخصصة ورفع كفاءة الاعضاء المكلفين في مجال تخصصهم، كما أننا حريصون دائماً على توفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة

واحترام كافة الاتفاقيات الدولية في هذا المجال والتي انضمت إليها أو صادقت عليها دولة فلسطين، اضافة لمراعاة حقوق الانسان والنوع الاجتماعي في عملنا.

اننا اليوم نسعى الى تحقيق التعاون القضائي المحلي والدولي من خلال مأسسة العمل لتحقيق التكاملية وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية ،وفي هذا المجال فقد وقعت النيابة العامة لدولة فلسطين على العديد من مذكرات التفاهم والتعاون مع العديد من الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، وإن الطموح في هذا المجال لا يزال كبيراً للوصول إلى أكبر عدد ممكن من مذكرات التفاهم والتعاون القضائي الدولي لاستكمال مسيرة التخطيط والتطوير الذي لا يقف عند حدود معينة، وهذا سيظل مستحوذاً على جل اهتمامنا وسنعمل مع جميع الشركاء المحليين وعلى المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بمؤسسة النيابة العامة لتحقيق اهدافها المنشودة.

ان النيابة العامة لا تهدف من هذا التقرير الى بيان الانجازات التي حققتها خلال العام الماضي 2016، وانما ايضا الى تسليط الضوء على التحديات والمعيقات التي واجهت عملها والتي نحاول من خلال جملة من التوصيات التي تضمنتها خاتمة التقرر الى تجاوزها بالعمل المشترك مع كافة الشركاء من خلال الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة للاعوام 2017- 2022 التي تعتبر النيابة العامة جزء اصيلا فيها. ولا يفوتنا في هذا التقرير التقدم بالشكر إلى كافة المانحين الذين قدموا الدعم الى النيابة العامة لتمكينها من تحقيق رسالتها المنشودة (مجتمع فلسطيني يسوده الامن والعدالة وتحترم فيها حقوق الانسان وحرياته الاساسية).

كما ولا يفوتنا ان نشكر اسرة النيابة العامة بكافة كوادرها اعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين الذين لولا جهودهم وتفانيهم بالعمل ما كنا نستطيع تحقيق هذه الانجازات.

النائب العام لدولة فلسطين
المستشار الدكتور احمد برّاك

المحتويات:

الملخص التنفيذي 08

الفصل الاول: نبذة عن النيابة العامة 10

1. الاطار التنظيمي للنيابة العامة 11
2. الرؤية 12
3. الرسالة 12
4. قيم النيابة العامة 12

الفصل الثاني: الإنجازات وفقا للأهداف الاستراتيجية للنيابة العامة 14

1. الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان سيادة القانون وحقوق الانسان والحريات 16

1.1 ضمان محاكمة عادلة 16
1.2 تعزيز تنفيذ الاحكام القضائية 17
1.3 تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة 18
1.4 تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية 23
1.5 موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف والاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى 26
1.6 تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع 26
1.7 تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام 27
1.8 تنظيم العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن 28
1.9 تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة 28

2. **الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين مؤسسات قطاع العدالة للقيام بدورها بشكل فعال** 32
2.1 توفير بيئة ملائمة للتقاضي 32
2.2 تطوير نظام فعال للمساعدة القانونية والوصول للعدالة 32
2.3 تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية 33
2.4 تعزيز ادوار مؤسسات قطاع العدالة 34
2.5 تنمية بيئة العمل 38
2.6 تعزيز إدماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي في اعمال مؤسسات قطاع العدالة 42
2.7 تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع 43

الفصل الثالث: مؤشرات أداء عمل النيابة العامة 54
أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامة 55
ثانياً: الموارد البشرية 56
ثالثاً: عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة 63
رابعاً: النيابات المتخصصة 82
خامساً: قضايا التنفيذات الجزائية 115

الفصل الرابع: التحديات والتوصيات 122

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي السابع للنيابة العامة 2016:

تأكيدا على دعم النيابة العامة لرؤية فخامة سيادة الرئيس محمود عباس في توجهاته الرامية لإنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون بين جميع فئات المواطنين دون تمييز وخطة الحكومة (أجندة السياسات الوطنية)، فقد عملت النيابة العامة على بذل جهودها خلال هذا العام لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمت في إطار الخطة الإستراتيجية 2014-2016، نوردها وفقا للمنهجية التالية:

شهد عام 2016 انجازات عديدة للنيابة العامة في عدة مجالات أهمها:

- إنشاء العديد من النيابات المتخصصة والدوائر (نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي وتنفيذ الاحكام الجزائية، نيابة دعاوى الحكومة، نيابة الاحداث، حماية الاسرة من العنف، الجرائم الالكترونية، دائرة حقوق الانسان، دائرة التفتيش القضائي).
- توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات الشريكة في تنفيذ القوانين ذات الصلة مثل (وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، نقابة المحامين نقابة الاطباء، نقابة الصحفيين)
- تعزيز التوعية المجتمعية في دور النيابة العامة من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية ووكالة معا حيث شاركت النيابة العامة في العديد من البرامج المصورة التي عرضت على شاشة التلفاز الهادفة الى توعية المواطنين بدور النيابة العامة بمحاربة الجريمة.
- تعزيز الشراكات الدولية للنيابة العامة الهادفة تعزيزا لدور الدولة الفلسطينية في مجال سيادة القانون حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع جمهورية الإكوادور التي وقعتها وزارة الخارجية مخولة عن النيابة العامة، كما وتم التواصل مع العديد من النيابات في العديد من الدول تمهيدا لإبرام مذكرات تفاهم معها مثل الصين والمغرب والكويت والجزائر واسبانيا وغيرها من الدول.
- تعزيز معايير حقوق الإنسان في عمل أعضاء النيابة العامة بما يتفق وضمانات المحاكمة العادلة وسيادة القانون، حيث لا يتم إستخدام صلاحية النيابة العامة بالتوقيف الا في حدود إستثنائية وضيقة مراعاة لمصلحة التحقيق.

- موافقة مباني النيابة العامة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في المباني الجديدة التي استلمتها النيابة العامة في كل من محكمة ونيابة جنين، محكمة ونيابة طولكرم، ومحكمة ونيابة قلقيلية.
- تعزيز ورفع قدرات أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين من خلال إشراكهم في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لزيادة معرفتهم خاصة في المجالات التخصصية.
- تعزيز العلاقات بين أعضاء النيابة العامة والقضاة ومأموري الضبط القضائي من خلال النقاشات المفتوحة وتبادل الأراء في إطار تكاملي للأدوار.
- إنفتاح النيابة العامة على مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني لتبادل الأراء وتعزيز الشفافية في عمل النيابة العامة.
- العمل على تحقيق المصلحة الفضلى لمن هم في خلاف مع القانون وإبرام الوساطة ما بين الحدث وذويه والضحية حرصاً على بقاء الحدث في محيطه الإجتماعي وبين ذويه وعدم اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية إلا في الجرائم الخطرة.
- تعزيز حماية الأسرة في المجتمع الفلسطيني من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالأسرة بسرية تامة وبما يحفظ وحدة الأسرة الفلسطينية وتماسكها بإعتبارها النواة الصلبة في المجتمع الفلسطيني.
- زيادة عدد اعضاء النيابة العامة بنسبة 39.3%، وعدد الموظفين الاداريين بنسبة 15.3%.
- القضايا التحقيقية الواردة: بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2016 (38937) قضية ، منها 1900 قضية جنايات، 32614 قضية جنح، 3752 مخالفة و671 قضية عوارض.
- نسبة القضايا المفصولة من الوارد في القضايا التحقيقية: بلغ مجموع القضايا المفصولة من الوارد خلال العام 2016 (35475) اي بنسبة 91.1%.
- نسبة القضايا المفصولة من القضايا المدورة في القضايا التحقيقية: بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور في السنوات السابقة (4614) اي بنسبة 83.4%.
- نسبة القضايا المنفذة من قضايا التنفيذات الجزائية الى مجموع القضايا المدورة والواردة: بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 20.5%.

الفصل الأول
نبذة عن النيابة العامة

1. الاطار التنظيمي للنيابة العامة.
2. الرؤية.
3. الرسالة.
4. قيم النيابة العامة.

1. الاطار التنظيمي للنيابة العامة:

النيابة العامة: مؤسسة تنوب عن المجتمع في أداء مهمة التطبيق السليم لأحكام القانون، ولها سلطة التحقيق والاتهام والترافع ممثلة للحق العام أو الحكومة أمام المحاكم المختصة. إن للنيابة وحدها «وفقاً لأحكام القانون» مباشرة الدعوى الجزائية، هادفة من وراء ذلك المحافظة على كيان المجتمع وأمنه وبقائه راسخاً قوياً عن طريق إرساء مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين.

نظم قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 أعمال النيابة العامة، مفصلاً كما أورده القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 في باب السلطة القضائية، حيث أرسى كلاهما مبدأ استقلال النيابة العامة إدارياً وقضائياً، بما ينسجم مع عمل السلطتين القضائية والتنفيذية.

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية، وهي أحد مكوناتها، وتنوب النيابة العامة عن المجتمع وتقوم بتمثيله، بهدف الحفاظ على أمنه والدفاع عنه وصيانة سلامته، ومحاربة الجريمة واستقصائها، والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، وإحالتهم إلى المحاكم، كما أنها الجهة التي يعهد إليها بمهمة تمثيل الحق العام أمام القضاء. وتختص دون غيرها بتحريك الدعوى العمومية ومتابعة سيرها أمام المحاكم، حتى يصدر فيها حكم قطعي (نهائي غير قابل للطعن) ومتابعة تنفيذه. وتتمتع النيابة العامة بسلطات التحقيق والاتهام والمرافعة أمام الجهات القضائية المختصة، والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، مما يجعل دورها فريداً مقارنة بالنيابات الأخرى الموجودة في الدول المجاورة.

ويتمتع أعضاء النيابة بموقع متميز ومركزي، وينتمون، بحكم العمل وطبيعة الاختصاص، إلى السلطة القضائية، ولهم نفس مكانة القضاة، ويستمدون سلطاتهم من القانون مباشرة. فالعلاقة بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية علاقة وطيدة، باعتبارها تشرف على الضابطة العدلية، فالنيابة العامة تمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون، كما أنها تشرف على مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) وأماكن التوقيف والاحتجاز وتنفيذ الأحكام الجزائية، وتتلقى الشكاوى والإخبارات التي ترد إليها، وتحقق فيها، وهي التي تقوم بإحالة المتهمين إلى القضاء.

يـرأس النيابـة العامـة «النائـب العـام» يعاونـه عـدد مـن المسـاعدين ووكلاء النيابـة والمدعـون العامـون ومعاونـوا النيابـة العامـة وموظفـوا الضابطيـة العدليـة ويخضعـون جميعـاً لمراقبتـه وتعليماتـه مباشـرة. (قـرار رئاسـي رقـم 287 لسـنة 1995)، وقـد اشـار قانـون السـلطة القضائيـة (رقـم (1) لسـنة 2002) الـى تـدرج النيابـة العامـة مـن منصـب النائـب العـام، النـواب العامـين المسـاعدين، رؤسـاء النيابـة العامـة، وكلاء النيابـة العامـة واخيـرا معاونـي النيابـة العامـة.

2. رؤية النيابة العامة:

تتكامل رؤيـة النيابـة العامـة مـع رؤيـة قطـاع العدالـة مـن عـدة جوانـب، حيـث تؤكـد رؤيـة النيابـة العامـة، علـى أن يكـون المجتمـع فلسـطيني مجتمعـا يسـوده القانـون والعـدل ومبـدأ الفصـل بـين السـلطات، وتحتـرم فيـه الحقـوق وتصـان فيـه الحريـات.

3. رسالة النيابة العامة:

نيابـة عامـة مهنيـة فاعلـة ومسـتقلة، ومنسـجمة مـع مؤسسـات قطـاع العدالـة، وقـادرة علـى ضمـان إجـراءات قضائيـة عادلـة وسـريعة، يكـون فيهـا التحقيـق والترافـع خاضعـين لمعاييـر الشـفافية والنزاهـة والحيـاد، كونهـا خصـم شـريف تعمـل علـى تعزيـز مبـدأ سـيادة القانـون والمسـاواة والفصـل بـين السـلطات في المجتمـع الفلسـطيني.

4. قيم النيابة العامة:

القيـم الجوهريـة التـي تعمـل النيابـة العامـة علـى ترسـيخها في المؤسسـة، في مضامينهـا، لا تختلـف عـن القيـم التـي تعمـل علـى ترسـيخها مؤسسـات قطـاع العدالـة، وتنطبـق أيضـاً علـى القيـم الوطنيـة وقيـم المجتمـع، وهـذه القيـم هـي:

- **الشـفافية**: وهـي مبـدأ مـن مبـادئ الحوكمـة الرشـيدة، والسـلاح الفعـال لمحاربـة الفسـاد، وتتضمـن حريـة الـرأي والتعبيـر والنشـر والكشـف عـن الأخطـاء، وغيرهـا.

- **العدالة**: إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يُقدّم من بيانات وفقاً للقانون.

- **النزاهة**: النزاهة مرادفة للأمانة والصدق في أداء العاملين في المؤسسة، والقيام بمسؤولياتهم بكفاءة واقتدار.

- **الحيادية**: المساواة بين الخصوم، وعدم الانحياز لأي منهم.

- **الاستقلال**: الفصل بين السلطات.

- **المساءلة أمام القانون**: وتتمثل هذه القيمة في مبدأ سيادة القانون على الجميع دون استثناء.

- **الكفاءة والمهنية**: وتتمثل في الخبرة والمعرفة المتخصصة في العمل، والأداء المميز والمبدع والمستوى العالي من الأخلاق المهنية.

- **احترام حقوق الإنسان**: مراعاة حقوق الإنسان استناداً للقوانين المحلية والمواثيق الدولية.

الفصل الثاني

الإنجازات وفقا للأهداف الاستراتيجية للنيابة العامة

1. **الهدف الاستراتيجي الأول:** ضمان سيادة القانون وحقوق الانسان والحريات
   1.1 ضمان محاكمة عادلة
   1.2 تعزيز تنفيذ الاحكام القضائية.
   1.3 تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة.
   1.4 تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية
   1.5 موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف الاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى.
   1.6 تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع.
   1.7 تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام.
   1.8 تنظيم العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن.
   1.9 تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة.

2. **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تمكين مؤسسات قطاع العدالة للقيام بدورها بشكل فعال.

الاهداف الفرعية:

2.1 توفير بيئة ملائمة لمجلس القضاء.
2.2 تطوير نظام فعال للمساعدة القانونية والوصول للعدالة.
2.3 تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية.
2.4 تعزيز ادوار مؤسسات قطاع العدالة.
2.5 تنمية بيئة العمل.
2.6 تعزيز إدماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي في اعمال مؤسسات قطاع العدالة.
2.7 تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع.

شـهدت النيابـة العامـة العديـد مـن الانجـازات للعـام 2016 بتكامليـة عمـل الدوائـر الاداريـة والنيابـات المتخصصـة والجزئيـة للنيابـة العامـة. سـيتم عـرض اهـم هـذه الانجـازات وفـق المنهجيـة التاليـة:

1. الانجازات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الأول لضمان سيادة القانون وحقوق الانسان والحريات:

الاهداف الفرعية:

1.1 ضمان محاكمة عادلة

1.2 تعزيز تنفيذ الاحكام القضائية.

1.3 تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة.

1.4 تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

1.5 موائمـة البنـى التحتيـة والأنظمـة الخاصـة بالاسـتقبال والتوقيـف (الاحتجـاز) بمـا يتوافـق مـع معاييـر حقـوق الانسـان والممارسـات الفضلـى.

1.6 تطويـر نظـام قانونـي وطنـي محـدث ومسـتقر يراعـي كافـة احتياجـات فئـات المجتمـع.

1.7 تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام.

1.8 تنظيم العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن.

1.9 تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة.

1.1 ضمان محاكمة عادلة:

في اطـار عمـل النيابـة العامـة لضمـان المحاكمـة العادلـة تم تشـكيل لجنـة مـن اعضـاء النيابـة العامـة واداريـين -بقـرار مـن النائـب العـام- تعنـى بحقـوق الانسـان في النيابـة العامـة، تمهيـدا لانشـاء وحـدة حقـوق الانسـان في مكتـب النائـب العـام وبدعـم مـن برنامـج تعزيـز سـيادة القانـون «سواسـية». تختـص الوحـدة بالعمـل علـى ادمـاج معاييـر ومبـادىء حقـوق الانسـان والقانـون الانسـاني الدولـي في عمـل النيابـة العامـة وتطبيـق القوانيـين والمعاييـر الدوليـة وفقـا للاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة التـي وقعـت عليهـا

دولة فلسطين حيث وقعت دولة فلسطين على 54 اتفاقية ومعاهدة دولية في مجالات مختلفة وهذه الاتفاقيات والمعاهدات تلزم دولة فلسطين بالتزامات معينة، والنيابة العامة باعتبارها احدى مؤسسات الدولة الاصلية هي بدورها ملزمة بهذه الاتفاقيات والمعاهدات في المجالات المعنية بسيادة القانون وحقوق الانسان.

ان وحدة حقوق الانسان ستعمل على تعزيز مبادىء حقوق الانسان في عمل النيابة العامة، وفقا للقانون الاساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، وقانون الاجراءات الجزائية لسنة 2001 وتعديلاته، والاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان وذلك من خلال تقديم الدعم الكامل لموظفي النيابة العامة من اعضاء واداريين. حيث قامت الوحدة بعدة زيارات ميدانية الى النيابات الجزئية للاطلاع والوقوف على التحديات والعمل على تقديم الدعم اللازم لها في مجال تطبيق معايير حقوق الانسان. بالاضافة الى ذلك تم اعداد دراسة الاحتياجات التدريبية في مجال حقوق الانسان لموظفي النيابة العامة وسوف يتم عقد الدورات تدريبية وفق نتائج الدراسة في عام 2017. (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى بند تيسير الحصول على خدمات العدالة)

1.2 تعزيز تنفيذ كافة الاحكام القضائية:

احرزت النيابة العامة خلال العام الماضي تقدما ملحوظا لتحقيق الهدف المتعلق بتحسين جودة خدمات قطاع العدالة فمن خلال ما يتم اصداره من تعليمات وتعميمات من قبل النائب العام على ضرورة الاسراع في تنفيذ الاحكام القضائية الواردة للنيابة العامة من المحاكم. في هذا الاطار قامت النيابة العامة بالآتي:

- قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بمتابعة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة عن محكمة الجمارك البدائية، أمام دوائر التنفيذ لتحصيل المبالغ المالية المحكوم بها. حيث بلغ اجمالي المبالغ المحكوم بها ما يزيد عن 11 مليون شيكل.
- حصرت نيابة دعاوى الحكومة كافة الملفات التنفيذية وتجديد الاجراءات فيها وتحصيل الاموال التي تخص الخزينة العامة، حيث بلغ اجمالي المبالغ التي قامت نيابة دعاوى الحكومة بتحصيلها ما يزيد عن ستة ملايين شيكل خلال عام 2016. (يمكن ايجاد الاحصائيات الخاصة في هذا المجال في الفصل اللاحق)

- بلغ عدد القضايا الواردة للنيابة العامة (56520) نفذ منها (11572) وبقي (44948) قضية.
- نيابات التميز التي تم تطبيقها في كل من نيابة نابلس، وبيت لحم، وطولكرم، ورام الله، وسلفيت، وأريحا التي تم العمل معها بالتعاون مع مشروع دعم قطاع العدالة جيساب JSAP IV والممول من المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون دوليا INL بهدف التفوق في الأداء وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية بما يلبي احتياجات وتوقعات المتعاملين ومتلقي الخدمة، والجهات المعنية من خلال منهجيات وآليات عمل مطبقة تضمن التحسن المستمر في كافة جوانب الأداء. ومن الانجازات لمبادرة التميز في نيابات نابلس وبيت لحم وطولكرم حيث تم تقليص عدد القضايا المتراكمة الى ما يزيد عن 60% في العام 2016 وسيتم العمل على تعميم تجارب نيابات التميز في العام المقبل 2017 على كافة النيابات الجزئية.

1.3 تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة:

عملت النيابة العامة على تعزيز التوجه نحو التخصص من خلال انشاء نيابات ودوائر متخصصة وتكليف اعضاء نيابة مختصين للعمل فيها وتعزيز قدراتهم في المجالات ذات الصلة حيث تم انشاء عدد من النيابات المتخصصة و\ أو الخدمات المتخصصة حيث تم العمل على:

- إنشاء **نيابة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي** في مكتب النائب العام بتاريخ 2016/09/18. وقد جاء ذلك إستجابة لإنضمام دولة فلسطين لإتفاقية روما المنشأة لمحاكمة مجرمي الحرب في العام 2015 وتماشيا مع توجه دولة فلسطين نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حيث تعمل إدارة الجرائم الدولية وفق الإمكانيات المتاحة في سبيل إيصال حقيقة ما يرتكب من قبل حكومة الإحتلال وجيشه مستقبلا الى يد العدالة الدولية ومحاكمة مجرمي الحرب من القادة العسكريين ومتخذي القرار بدولة الاحتلال على كافة الجرائم التي تصنف بانها جرائم حرب المرتكبة من قبلهم بحق ابناء شعبنا، وفي اطار ذلك تم تكليف عدد من اعضاء النيابة العامة المختصين بتولي شأن النيابة تحت إشراف النائب العام مباشرة. تتولى النيابة المختصة متابعة القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية وطلبات التعاون القضائي الدولي والمتابعة مع النيابات الجزئية والأجهزة الأمنية ذات العلاقة والتنسيق معها في هذا

الشأن. تتعاون النيابة مع وحدة التعاون الدولي في وزارة العدل ووحدة العلاقات العربية والدولية في وزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى. وبصفتها عضوا في اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف فلسطين لدى المحكمة الجنائية الدولية تقوم بتزويد اللجنة بكافة التقارير حول العديد من الجرائم المرتكبة بالتعاون مع اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة العليا المذكورة. كما وتتولى النيابة آلية التواصل مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة فيما يتعلق بالجرائم الدولية وطلبات التعاون القضائي. يتم متابعة هذه القضايا وفق آليات التحقيق المنصوص عليها في قانون الاجراءات الفلسطيني لسنة 2001م بغرض توثيق ما يتم إرتكابه من جرائم ترقى لجرائم حرب تمهيدا لأي قرار قد يصدر عن مدعي عام محكمة الجنايات الدولية بفتح التحقيق. هذا الى جانب إتخاذ كافة الإجراءات التحقيقية وتنتقل لمسرح الجريمة (إن أمكن) حيث عادة ما يتم إرتكاب هذه الجرائم على الحواجز العسكرية وفي المناطق التي تقع خارج السيادة الأمنية الفلسطينية. كما يتم عرض جثث الضحايا على الطب العدلي لإجراء الصفة التشريحية على المجني عليهم وتحديد سبب الوفاة، بالإضافة للإستماع لشهادات الضحايا من المصابين او ذوي الشهداء حول ظرف واقعة الإعتداء أو القتل. وتلقت إدارة الجرائم الدولية 97 ملف تحقيقي مسجل بشأن عمليات القتل القصد والإعدام الميداني خلافا للقانون في الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال دون مبرر قانوني. وإستكملت النيابة العامة تحقيقاتها بالعديد من الملفات التحقيقية الخاصة بعدد من جرائم الحرب، كما ويتم التنسيق مع كافة الجهات الوطنية والدولية لتحقيق العدالة الجنائية للضحايا.

- تم تفعيل **دائرة التفتيش القضائي** في النيابة العامة بتاريخ 2016/9/18م وتكليف ثلاثة من رؤساء نيابة العامة للقيام بأعمال التفتيش القضائي بالنيابة العامة بموجب القوانين واللوائح والانظمة الخاصة بالشأن حسب الاصول وتحت اشراف النائب العام مباشرة. وذلك للتاكيد على تطبيق القانون وسرعة الانجاز والاداء على اكمل وجه والوصول الى اعلى درجات الكفاءة في سير العمل وتنسيقه. (يمكن الرجوع الى الهدف الفرعي الثاني من الهدف الاستراتيجي الثاني تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية).
- بتاريخ 2016/09/01 اصدر النائب العام قرارا باعتماد اعضاء نيابة مختصين للنظر في القضايا التي تتعلق **بحرية الرأي والتعبير** وياتي ذلك تماشيا مع توقيع فخامة الرئيس محمود عباس على اعلان دعم حرية الاعلام في العالم العربي وفلسطين أول دولة عربية توقع على هذا الاعلان وتأتي هذه الخطوة الهامة تكريساً لرؤية النيابة العامة في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون خاصة

بعد قرار النائب العام باعتماد اعضاء نيابة مختصين للنظر في القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في فلسطين، وان هذا المطلب تم إدراجه ضمن خطة النيابة العامة القادمة وهو ما من شأنه ان يعزز الحريات الاعلامية ودور الصحافة في فلسطين.

- إنشاء **دائرة هيئة قضايا الدولة** في مكتب النائب العام وفصلها عن نيابة العدل العليا بتاريخ 2016/4/18. تتولى دائرة هيئة قضايا الدولة مباشرة الإجراءات أمام المحكمة الدستورية وفقاً لما نصت عليه المادة 31 من قانون المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2006. بحيث يتم تقييد وتسجيل كافة الدعاوى المقامة أمام المحكمة الدستورية العليا وارشفتها على برنامج الميزان إن أمكن ذلك.تم تكليف رئيس نيابة بتولي شأن الدائرة تحت إشراف النائب العام مباشرة. على ان يتم نقل جميع القضايا التي تخضع لاختصاص المحكمة الدستورية العليا والتي كان يتم نظرها من قبل المحكمة العليا ومتابعتها من قبل نيابة العدل العليا وتسلم لدائرة هيئة قضايا الدولة ليتم متابعتها واستكمال الإجراءات بها من قبل الدائرة حسب الأصول وأحكام القانون.
- بناء على قرار صادر من النائب العام د. أحمد براك تم انشاء **نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية»** في مكتب النائب العام بتاريخ 2016/3/20، وذلك بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجزائية والقوانين ذات العلاقة، حيث تعمل تلك النيابة تحت اشراف النائب العام مباشرة، وتم تكليف رئيس نيابة بتولي شأنها وتكليف عدد من اعضاء نيابة عامة مختصين لمتابعة قضايا الجرائم الالكترونية في كافة النيابات الجزئية. وتتولى النيابة المختصة متابعة الطلبات المتعلقة بالجرائم الالكترونية والاتصالات وكافة الطلبات ذات العلاقة الواردة من النيابات الجزئية والاجهزة الامنية ذات العلاقة والتنسيق معها بالشأن، والتواصل مع الجهات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية والاتصالات والحصول على الدليل الفني الالكتروني وربط الجناة فيه، بحيث يتم التعامل بالقضايا الواردة لتلك النيابة بالسرعة الممكنة والسرية التامة، ورفع الملف التحقيقي الى المحكمة المختصة للسير باجراءات المحاكمة العادلة وإدانة الجناة. وتم اعداد مشروع قرار بقانون من النيابة العامة بشأن جرائم تقنية المعلومات تم قرائته بالقراءة الاولى في مجلس الوزراء.
- بتاريخ 2016/02/07 تم إنشاء **نيابة حماية الأسرة من العنف** وقد جاء ذلك بناءً على إلتزام النيابة العامة الفلسطينية في تعزيز دورها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم ضدهم وتحقيق الردع العام وتتويجاً لجهودها خلال الأعوام 2014 و2015 وبموجب هذا القرار تم

تكليف أعضاء نيابة مختصين للتحقيق والترافع في هذه القضايا في احدى عشر نيابة جزئية في المحافظات وقد شملت إختصاصات نيابة حماية الأسرة من العنف التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وفي الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة وفي الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي وجرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية، ومن الجدير بالذكر بأن أعضاء النيابة المكلفين في نيابة حماية الأسرة من العنف كانوا قد تلقوا تدريبات متخصصة في مجال التحقيق والترافع في هذه القضايا على مدار سنتين متتاليتين خلال العام 2014 و2015 وقد تم إختيارهم ضمن هذا التخصص وفق أسس ومعايير محددة.

- إنشاء **نيابة الأحداث** وفقا للقرار بقانون حماية الاحداث لسنة 2016 بتاريخ 2016/02/07. تختص نيابة الأحداث بالنظر في قضايا الاحداث والاطفال المعرضين لخطر الانحراف، ويشمل ذلك القيام بالتحقيقات والترافع بشكل يضمن السرية واحترام حقوق الحدث وإيجاد سبل اصلاحه وسرعة اندماجه في المجتمع تحقيقا للمصلحة الفضلى للحدث طبقا للإجراءات المقررة بقانون الاجراءات الجزائية وقانون الاحداث النافذ، كذلك الطعن بالأحكام بالاعتراض والاستئناف والطعن بالنقض وإعادة المحاكمة في القضايا ذات الاختصاص، والتشبيك والتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مرشد حماية الطفولة فيما يخص متابعة الحدث في احدى حالات التعرض للانحراف المقررة وفقا للقانون، ويشمل ذلك أيضا تكليف وزارة التنمية الاجتماعية (مرشد حماية الطفولة) بجميع الاعمال والأبحاث الاجتماعية اللازمة للتوصل الى اظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الحدث والوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته، واتخاذ التدابير الخاصة بالاحداث ما دون سن 15 عاما، وإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله، وأخيرا التفتيش على دور التأهيل والرعاية ومراكز التدريب المهني.
- تم انشاء **نيابة دعاوى الحكومة من قبل النائب العام** وفقا لقرار رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 2016/1/25. وبعد الاطلاع على قانون دعاوى الحكومة رقم 25 لسنة 58 وتعديلاته القانونية ذات العلاقة تم تكليف رئيس نيابة بتولي شأن النيابة وتحت إشراف النائب العام مباشرة وتكليف عدد من وكلاء النيابة

العامة. وتتولى النيابة المختصة الاشراف على كافة الدعاوى والتنفيذات المدنية والقضايا ذات العلاقة والمطالبات الواردة لمكتب النائب العام او النيابات والمحاكم والوزارات والجهات ذات العلاقة والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين من خلال النيابات الجزئية كل وفق اختصاصها المكاني، كما وتتم مخاطبة كافة الوزارات المتعلقة بدعاوى الحكومة من خلال نيابة دعاوى الحكومة حيث تتولى النيابة المختصة في مكتب النائب العام آلية التواصل مع كافة الوزارات والمؤسسات فيما يتعلق بالدعاوى المحالة إليها وفق الأصول.

- انشاء **وحدة حقوق الانسان** في مكتب النائب العام منذ شهر ايلول 2016 بهدف ادماج معايير مبادئ حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي في عمل النيابة العامة وفق القوانين والمعايير الدولية والاتفاقيات التي صادقت عليها دولة فلسطين المتعلقة بالقوانين الدولية. حيث تم تشكيل لجنة لمتابعة عمل هذه الوحدة وبدعم من خبيرة حقوق الانسان المنتدبة من قبل برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بهدف رفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة من قبل النيابة العامة للجمهور، ورسم السياسات واعداد الاستراتيجيات والخطط البرامجية. كذلك فان هذه الوحدة تعمل عى تعزيز مبادىء حقوق الانسان في فلسطين، وكذلك تقديم الدعم الكامل لموظفي النيابة العامة من اعضاء واداريين. ومن الجدير بالذكر ان وحدة حقوق الانسان تهدف الى العمل على خلق بيئة تتسم بتطبيق حقوق الانسان في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية والتخصصية بحيث يكون المحور الاساسي لاداء العمل هو (التوجه المبني على حقوق الانسان) Right Based Approach وذلك من خلال بناء وتعزيز قدرات العاملين في مكتب النائب العام من اعضاء نيابة، وموظفيين اداريين، كذلك النيابات التخصصية والنيابات الجزئية. كما وتهدف الوحدة الى اعتماد نظام شكاوى فعال وفق اجراءات واضحة، وسلسة للجمهور بحيث يتم النظر ومتابعة شكاوى الجمهور وفق برنامج زمني محدد ووفق اليات للتواصل مع الجمهور بهذا الشأن. والعمل على دمج مبادىء ومعايير حقوق الانسان في عمل النيابة العامة والرقابة الدورية للتأكد من تطبيق هذه المبادىء والمعايير في عمل النيابة العامة. بالاضافة الى تنمية وتطوير الانظمة الادارية والبناء المؤسسي، وتعزيز اطر المراقبة والمساءلة والشفافية. وتوفير الضمانات القانونية التي تتلائم مع القوانين الخاصة بحقوق الانسان للمواطنين كافة، والعمل على الحد من الانتهاكات الخاصة بالنساء، والاطفال، وذوي الاعاقة، وكبار السن، والاقليات. وحتى تتمكن الوحدة من تحقيق الاهداف المرجوة اعلاه فان هذه الوحدة ممثلة بطاقمها سوف تقوم بالتنسيق مع مؤسسات العدالة الاخرى

ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتلعق بمراجعة القوانيين والتشريعات الحالية من اجل تعديلها او تقديم مقترحات وقوانين جديدة تتوافق مع قوانين حقوق الانسان الدولية. عملت اللجنة على تحضير وتقديم مقترح هيكلي لوحدة حقوق الانسان في النيابة العامة بحيث يتضمن هذا المقترح الوصف الوظيفي التفصيلي للوحدة، الاحتياجات الوظيفية من الكادر البشري الذي يجب استقطابه للعمل في الوحدة، بطاقات الوصف الوظيفي. هذا بالاضافة الى القيام بعدة زيارات ميدانية الى كل النيابات الجزئية للاطلاع على تحدياتها والعمل على تقديم الدعم اللازم لها في مجال تطبيق معايير حقوق الانسان.

لتيسير حصول الموطنين على معلومات حول عمل النيابة العامة والخدمات التي تقدمها فقد قام المكتب الاعلامي بالتعريف عن عمل النيابة العامة وعمل النيابات المتخصصة من خلال عقد العديد من اللقاءات المرئية والمسموعة والمقروءة وتقارير مصورة حول النيابات المتخصصة. وتسهيل مهمة مجموعة من طلاب الجامعات بهدف عمل أبحاث اكاديمية حول النيابة العامة ومنها عقد العديد من اللقاءات مع طلاب الدراسات العليا في جامعات محليه ودولية حول عمل نيابة حماية الاسرة من العنف ونيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية. كما تم اصدار العدد الافتتاحي من النشرة الدورية للنيابة العامة بالتعاون مع اسرة المجلة بموجب قرار تكليف من النائب العام.

1.4 تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية:

في هذا الاطار ولغايات تعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية قد عملت النيابة العامة على:

1. المستوى الدولي فقد قامت النيابة العامة بابرام اتفاقية تعاون جنائية لصالح النيابه العامة مع جمهورية الاكوادور، من اجل تعزيز العلاقة القضائية بين النيابة العامة الفلسطينية وجمهورية الاكوادور خاصة بعد توقيع اتفاقية تعاون مشتركة بين الطرفين في الجانب القضائي والتي تهدف الى تعزيز التعاون في المسائل الجنائية من خلال العمل المشترك والممارسة العملية، وكذلك سعي النيابة العامة الفلسطينية في المضي قدما نحو تعزيز علاقاتها بمثيلاتها في الدول العربية في اطار تعزيز دورها في ملاحقة الجرائم العابرة للحدود في ظل انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في الآونة الاخيرة.

2. تطوير مسودات اتفاقيات قضائية مع كل من اليونان، اسبانيا، الجزائر، ايطاليا، الكويت والصين، اضافة لمراسلة العديد من الدول العربية والاجنبية بهذا الشأن.
3. في مجال التواصل مع المانحين فقد عملت الادارة العامة للتخطيط والسياسات على مراجعة الخطط المقدمة مع المانحين وابداء التعديلات المناسبة لضمان انسجام الخطط المقدمة مع توجهات النيابة العامة ومراعاة اولوياتها، اضافة لتقديم العديد من مقترحات المشاريع المرتبطة بالخطة التنفيذية والمتابعة مع الجهات ذات الشأن.
4. قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية باعداد مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة حول آلية العمل والاحالة، وتم عقد دورة متخصصة لمأموري الضبط القضائي في وزارة الزراعة حول اجراءات الضبط والإحالة برام الله شارك فيها مدراء مديريات الزراعة من مختلف المحافظات. وباشرت العمل على اعداد مذكرة تفاهم ودليل اجراءات لحماية المستهلك مفصلاً مع وزارة الاقتصاد، وزارة الصحة، وزارة الزراعة والضابطة الجمركية لتنظيم وترتيب الصلاحيات وآليات الإحالة في القضايا المضبوطة من قبل الجهات المختصة حسب الأصول والقانون. كما تم تنسيق الجهود بين جهات الضبط المختلفة التي تعمل في متابعة الجريمة الاقتصادية، سيما متابعة الاسواق لضمان خلوها من الاغذية والادوية الفاسدة. والمشاركة في العديد من اللقاءات والطاولات المستديرة مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال الجريمة الاقتصادية، وعقد العديد من المحاضرات لطلبة الماجستير بجامعة بيرزيت في مجالات الملكية الفكرية، التهرب الضريبي، غسل الأموال وذلك لغايات نشر الثقافة القانونية بشأن الجريمة الاقتصادية والتي سيتم العمل على تعميم التجربة لدى باقي جامعات الوطن. كما وتم عقد ورشتي عمل برام الله لأعضاء نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية حول جريمة غسل الأموال بمشاركة كافة الجهات الشريكة في هذا الإطار. بالاضافة الى ذلك المشاركة في الفريق الوطني لتقييم مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الارهاب المنشأ بقرار من مجلس الوزراء والفرق الفنية المتخصصة فيه.
5. قامت نيابة حماية الاسرة من العنف وبالتعاون مع وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام بعقد سلسة من اللقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية في قضايا العنف ضد النساء، وتضمن ذالك لقاءات حول قضايا اثارت الرأي العام وشمل ذالك عدد من اللقاءات مع منتدى مناهضة العنف ضد النساء ومؤسسة تنمية واعلام المرأة وغيرها. وقد تم التعاون مع الهيئة المستقله لتسهيل مهمتها في الرقابة على أداء المؤسات الأمنية والقضائية في قضايا العنف ضد النساء.

6. وفي سبيل تعزيز التعاون والتنسيق بين النيابة العامة والمؤسسات الشريكه في المحافظات بالنسبة للقضايا الواردة للنيابة قامت نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي بتمويل من بعثة الشرطة الاوروبية عقد عدد من ورشات العمل حول التشبيك والتحويل بين القطاعات المختلفة في العمل مع قضايا العنف الأسري في كل من محافظه بيت لحم والخليل ونابلس وطولكرم وقلقيلية واريحا. وقد تم نقاش ادوار الشركاء من مقدمي الخدمات ودور النيابة العامة وأهم التحديات في هذا المجال وسبل تطوير التحويل والتشبيك لتعزيز الحماية للضحايا ومحاسبة الجناة.
7. قامت نيابة حماية الاسرة من العنف في المشاركه في عدد من اللجان الوطنية المعنية في قضايا العنف ضد النساء وهي اللجنة الوطنية لرصد العنف ضد المرأة واللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ولجنه مراجعة الحالات الخطرة ولجنة التشريعات الوطنية واالجنه الخاصة بتعديل نظام التحويل. وشاركت كذلك في مراجعة الخطط الإستراتيجية للأعوام 2017-2022 لوزارة التنمية الإجتماعية ووزارة المرأة والخطة الاستراتجية لمؤسسات قطاع العداله وإبداء الملاحظات لضمان تعزيز الحماية للنساء ومحاسبة الجناة في خطط الوزارات المعنية في الاعوام المقبله كل وزارة حسب اختصاصها. وقد قامت نيابة حماية الاسرة من العنف في المشاركة في مراجعة دليل إجراءات الأطفال مجهولي النسب والأطفال خارج إطار الزواج وإبداء الملاحظات والمشاركة في جلسات حوارية حول العمل على تطبيق الدليل ومتابعة تسجيل الأطفال لدى الدوائر المختصة. وقامت بالمشاركة في إطار تنسيقي مع وزارة التنمية الإجتماعية والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية حول آلية تعزيز حماية النساء غير المشمولة في نظام التحويل الوطني. والمشاركة في مؤتمرات عقدها مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي حول تعديل وتفعيل نظام التحويل الوطني وابداء الملاحظات عليه، ومؤتمر حول «حق تقرير المصير لضحايا العنف في حالات شديدة الخطورة». بالاضافة الى ذلك المشاركة في ورشة عمل حول «التكييف القانوني في المواد الجنائية وأثره على النساء المعنفات» نظمتها وزارة المرأة. **وكذلك** عقدت وحدة النوع الاجتماعي ونيابة حماية الاسرة من العنف العديد من اللقاءات مع وزارة المرأة التي هدفت لتفعيل اتفاقية التفاهم الموقعه بين الطرفين واضافه ملحق خاص في الاتفاقية يتطرق لمحاور جديدة لتعزيز التعاون بين الطرفين. كما وشاركت وحدة النوع الإجتماعي في ورشة عمل حول تطوير مساقي النوع الإجتماعي والأحداث في معهد الحقوق في جامعة بير زيت.

1.5 موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف والاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى:

قامت النيابة العامة وفي سبيل موائمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف الاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الانسان والممارسات الفضلى وذلك عن طريق مراعاة المعايير السابقة في تصميم المباني الجديدة وتنفيذها من خلال: تصميم مداخل خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل حصولهم على خدمات النيابة العامة، وتصميم غرف خاصة للتوقيف ملائمة للمعايير الدولية لظروف الاحتجاز.

كما وقامت وحدة النوع الاجتماعي المتابعه مع قسم الهندسة والمرافق في النيابة العامة لادماج المعايير الخاصة في النوع الاجتماعي، والتي اعدتها وحدة النوع الاجتماعي سابقا، لمراعاتها عند تجهيز مخططات ومرافق النيابة العامة لضمان ملاءمتها لاحتياجات النساء المتوجهات إلى النيابة، وبشكل خاص في حال اصطحابهن لأطفالهن، بما يضمن الحفاظ على كرامتهن ويعزز مبدأ السرية في التعامل مع قضاياهن.

1.6 تطوير نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع:

لغايات الوصول الى نظام قانوني وطني محدث ومستقر يراعي كافة احتياجات فئات المجتمع قامت النيابة العامة على:

1. إعداد مشروع بشأن قرار بقانون جرائم تقنية المعلومات الذي تم قراءته في القراءة الاولى في مجلس الوزراء.
2. شاركت النيابة العامة في اجتماعات اللجنه التقنية لمشروع قانون حمايه الاسرة من العنف والذي يشرف عليها مجلس الوزراء وقامت بمراجعه مسودة القانون وابداء الملاحظات لتعزيز الحماية للنساء ومحاسبة الجناة.
3. قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالمشاركة الفاعلة في اعداد مشاريع القوانين ذات العلاقة بالجريمة الاقتصادية اهمها قانون حماية المستهلك، قانون الزراعة.

4. المشاركة في لجنة انفاذ القانون لعدالة الاحداث المنبثقة عن اللجنة العليا لعدالة الاحداث لتفعيل انفاذ القانون في الاجراءات وتحديد الاشكاليات والعمل على حلها.

1.7 تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام:

شهدت النيابة العامة نقلة نوعية في مجال تعزيز علاقتها مع وسائل الاعلام والمجتمع المحلي خلال العام 2016 حيث عمل المكتب الاعلامي على ما يلي:

1. توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الاعلامية الشريكة؛ نقابة الصحافيين، شبكة معا الاخبارية وهيئة الإذاعة والتلفزيون.
2. إعداد ورقة سياسات اعلامية تخص عمل المكتب الاعلامي للنائب العام وتتكامل مع السياسة الاعلامية لمؤسسات قطاع العدالة، في انتظار اقرارها من اصحاب القرار.
3. اعداد مقترح 13 حلقة تلفزيونية بالتعاون مع تلفزيون فلسطين للتوعية حول طبيعة عمل النيابة العامة والادارات المتخصصة.
4. متابعة وتنسيق تغطية مؤتمرات النيابة العامة؛ المؤتمر السنوي السادس، مؤتمر نيابة حماية الاسرة من العنف، ومؤتمر نادي اعضاء النيابة العامة، والتنسيق لكافة مقابلات أعضاء النيابة العامة.
5. نشر كافة أخبار وأنشطة وقرارات وبيانات النيابة العامة في أكبر عدد من المواقع الاخبارية ومؤسسات الاعلام المحلية من خلال البريد الالكتروني او وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر.
6. متابعة كافة التوجهات الصحافية التي ترد للمكتب الاعلامي والتنسيق ما بين أعضاء النيابة العامة والجهات الاعلامية المختلفة مقروء، مسموع، رقمي والمقابلات المباشرة عبر وسائل الاعلام.
7. توثيق ما يتم نشره في وسائل الاعلام من قضايا تتعلق بعمل النيابات المتخصصة او لها علاقة بطبيعة عمل ومهام اعضاء النيابة العامة.
8. التنسيق لورشة تدريبية مخصصة لمدراء البرامج ورؤساء التحرير في وكالة معا الى جانب الشرطة ووزارة شؤون المرأة للتعريف بنيابة حماية الاسرة من العنف.
9. الاستمرار بتوزيع بروشور اجراءات تقديم شكوى على النيابات الجزئية ومؤسسات المجتمع المدني.

1.8 تنظيم العلاقة بين قطاع العدل وقطاع الامن:

تم تحقيق تقدم ملموس من خلال استمرار عمل المجموعات الفرعية المنبثقة عن مجموعة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الشرطة والنيابة MIG لتنسيق العمل بين قطاع العدل وقطاع الأمن وذلك من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة التي تشرف على متابعه مذكرات التفاهم والعمل المشترك، وسيتم قريبا اضافة بنود تتعلق بالتفويض. بالاضافةالى استمرار العمل بين وحدة النوع الاجتماعي ونيابة حماية الاسرة من العنف في النيابة العامة وبين وحدة حماية الاسرة في الشرطة وخصوصا بعد انشاء النيابة المختصة لمعالجه تحديات العمل في قضايا العنف الاسري وابرام تفاهمات مشتركه بين الطرفين لتطوير اليات التعاون في القضايا الواردة لتعزيز حماية النساء ومحاسبة الجناه ومراجعه نماذج تقييم الخطورة ومركز الخدمات الموحد للنساء وغيرها.

وفي الاطار ذاته فقد قامت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بإعطاء دورات لمأموي الضبط القضائي في مجال الجريمة الاقتصادية ومن أهمها دورة متخصصة في اجراءات الضبط القضائي شارك فيها كافة مأموري الضبط القضائي في الضابطة الجمركية. كما تقوم نيابة الجرائم الاقتصادية بالتنسيق الدائم والمتواصل مع الاجهزة الامنية فيما يخص جمع الادلة والبيانات والمعلومات بشان القضايا المتعلقة بغسيل الاموال. كما وقامت النيابة العامة بعقد العديد من الاجتماعات بين رؤساء النيابة العامة في النيابات الجزئية والمتخصصة ورؤساء الاجهزة الامنية. هذا الى جانب مشاركة نيابة حماية الاسرة من العنف ونيابة الاحداث في المشاركه في الدائرة المستديرة التي نظمتها وحدة حماية الاسرة والاحداث في الشرطه الفلسطينية بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تطوير مركز الخدمات الموحدة للنساء ضحايا العنف في محافظه رام الله وتقديم الملاحظات حول الدور المتوقع للنيابة في المركز المذكور.

1.9 تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة:

بموجب صدور قرار بقانون بشان حماية الاحداث الذي ينص على انشاء نيابة مختصة لحماية الاحداث. فقد تم تكليف عدد من اعضاء النيابة العامة المختصين

للتحقيق والترافع في هذه القضايا. كما شاركت في اعداد دليل تدريبي حول افضل الممارسات التدريبية في عدالة الاحداث والذي قد يكون مرجعية في بناء القدرات لاطراف العدالة المختلفة المنفذ من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال. وقد تم العمل على رفع وتعزيز قدرات اعضاء نيابة الاحداث من خلال عقد تدريبات متخصصة حول معايير عدالة الأحداث بالمشاركة مع القضاة، وإجراءات عدالة الأحداث والوساطة وإجراءاتها. بالاضافة الى ذلك قامت النيابة المختصة بزيارة الدول المجاورة كالأردن للاطلاع على تجاربهم في هذا المجال. كما تم توقيع اتفاقية مع التعاون الانمائي الايطالي لتنفيذ مشروع بناء القدرات والدعم الفني في مجال الأحداث والمشاركة ووضع دليل خاص بالاجراءات المتبعة في شرطة الاحداث كجهة متخصصة.

تم انشاء نيابة حماية الاسرة من العنف في قرار صادر من قبل النائب في شهر شباط 2016 وتكليف أعضاء نيابة متخصصين فيها في كافه درجات التقاضي في 11 نيابة جزئية في محافظات الضفه الغربية. وقد تم رفع عدد اعضاء النيابة المختصين في شهر اكتوبر ليصبح 26 عضو نيابة عامه وشمل ذلك بالاضافة الى النيابات الجزئية نيابة الاستئناف والنقض، وقد تم اختيار اعضاء النيابة المختصين وفق اسس ومعايير واضحه. وقد تم في هذا الاطار عقد مؤتمر صحفي للنائب العام حول قرار إنشاء وإستحداث نيابة حماية الأسرة من العنف، تلاه لقاء خاص لكافة الشركاء في محافظة رام الله حول قرار الإنشاء ونقاش سبل تعزيز التعاون بين النيابة العامة والمؤسسات الشريكة في حماية النساء والأطفال ومحاسبة الجناة. وقد تم كذلك عقد العديد من الإجتماعات واللقاءات مع عدد من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية حول قرار إنشاء نيابة حماية الأسرة من العنف وتقديم معلومات حول عمل النيابة المختصه. وفيما يلي ابرز انجازات النيابة المختصة ووحدة النوع الاجتماعي:

1. بالنسبة للقضايا الواردة الى النيابات والتي تقع ضمن اختصاص نيابة حماية الاسرة من العنف فقد قام أعضاء النيابة المختصين على مدار هذا العام في العمل على بناء ملف تحقيقي متكامل من منظور نوع اجتماعي في الجانب القانوني والاجتماعي، وشملت مهامهم الاشراف على مأموري الضبط القضائي في مرحله جمع الاستدلال، والتحقيق، واعداد لوائح الاتهام والترافع في قضايا العنف الأسري. اضافه الى مهامهم الاخرى كأعضاء نيابة غير مفرغين بالكامل لقضايا نيابة حماية الاسرة، وتضمن عملهم وتحت بند الحماية التنسيق

والتعاون والتشبيك مع المؤسسات الشريكه في المحافظات فيما يخص القضايا الواردة الى النيابة العامة مثل وحدة حماية الاسرة في الشرطه الفلسطينية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحه ومقدمي الخدمات من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها والمشاركه في مؤتمرات الحاله وخصوصا في حالات الخطورة والتحويل الى مقدمي الخدمات الاجتماعية والنفسية. وباشر عضو نيابة حماية الاسرة من العنف المختص في نيابة الاستئناف في مكتب لنائب العام وبعد تكليفه في شهر اكتوبر 2016 في مراجعه لوائح الاستئناف المقدمه من النيابة العامة والمثول امام محكمة الاستئناف في هذه القضايا، كما وباشر عضو نيابة حماية الاسرة من العنف المختص لدى نيابة النقض في مكتب النائب العام ومنذ تكليفه في شهر اكتوبر 2016 في اعداد لوائح النقض، بالاضافه الى ذلك قام عضو النيابة المختص في المكتب الفني بتدقيق الملفات من منظور النوع الاجتماعي في القضايا التي تقع تحت اختصاص نيابة حماية الاسرة.

2. عقد عدد من الاجتماعات لاعضاء النيابة المختصين لمناقشة الاختصاصات واليات العمل في النيابة المستحدثة لحماية الاسرة من العنف والتحديات والمعيقات في هذا الاطار، وسبل التعامل معها لتعزيز دور النيابة العامه في حماية الضحايا ومحاسبة الجناة.
3. تعزيز قدرة أعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف في التحقيق والترافع في قضايا العنف ضد النساء والأطفال. من خلال عقد عدد من الدورات التدريبية المتخصصة لاعضاء النيابة المختصين تطرقت لقضايا الطب الشرعي واساليب التحقيق في قضايا الإعتداءات الجنسية وأساليب مقابلة الأطفال الضحايا. وقد تم البدء في تنفيذ برنامج تدريبي متخصص لمدة اربعه شهور في الترافع والتقاضي واستخدام الاجراءات الدستورية في قضايا العنف ضد النساء والأطفال في مركز دراسات المرأة في جامعه بير زيت وذلك بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وللتعرف على التجارب العربية والممارسات الفضلى في التحقيق والتقاضي في هذه القضايا وأهم الاحكام الصادرة في هذا المجال تم عقد دورة تدريبيه وزيارة ميدانية الى الاردن حول استخدام اتفاقية (سيداو) والمواثيق الدولية ذات العلاقة في الترافع في المحاكم في هذه القضايا والتزامات دوله فلسطين في هذا المجال، وناقشت الدورة كذالك أهم الاجتهادات والسوابق القضائية والممارسات القانونية والاحكام الصادرة عن المحاكم العربية في هذا المجال. وشملت الزيارة الى مركز حماية الاسره في الاردن (مركز الخدمات الموحدة للنساء) وزيارة الى محكمة التمييز الاردنية وعدد من مؤسسات المجتمع

المدني.بالتعاون مع وحدة النوع الاجتماعي عملت النيابة المختصة على توفير المصادر العلمية المتخصصة لأعضاء نيابة حماية الأسرة من العنف بشكل مستمر والتعاون مع المكتب الاعلامي في مكتب النائب العام لتغطية إعلامية أسبوعية بكل ما يتم نشره في وسائل الإعلام ومواقع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول قضايا العنف ضد النساء وخصوصا تلك التي تتناول قضايا متعلقة بالعمل القضائي بما في ذالك المبادرات التشريعية في هذا المجال.

4. انهت نيابة حماية الاسرة من العنف وذلك بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة ضمن برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعداد المسودة الاولى من دليل إجراءات تحقيق وتحويل ومقاضاة في قضايا العنف ضد النساء، وسيتم العمل على اقرارها وعرضها للشركاء للنقاش خلال الاشهر القادمه.

5. تقديم المعلومات والنشر حول عمل نيابة حماية الأسرة من العنف حيث تم عقد العديد من اللقاءات مع طلاب الدراسات العليا في جامعات محليه ودولية حول عمل نيابة حماية الاسرة من العنف. وعقد العديد من المقابلات والتقارير الصحفية في الصحافه المقروءة والمسموعة والمرئية حول إنشاء نيابة حماية الأسرة من العنف وحول عمل النيابة المختصة في هذا المجال، وتضمن ذلك لقاءات حول قضايا أثارت الرأي العام.

6. على الصعيد الدولي شاركت نيابة حماية الاسرة من العنف في المؤتمر الاقليمي للخبراء الدوليين الذي عقد في الأردن حول القضاء المتخصص والذي نظمه مجلس القضاء الاعلى الفلسطيني بالشراكه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقدمت نيابة حماية الاسرة من العنف ورقه حول تجربة النيابة العامة الفلسطينية في تطوير خدمات متخصصة للنساء ضحايا العنف ومراجعة الدليل التشغيلي لعيادات الطب الشرعي في فلسطين. بالاضافة الى ذلك شاركت النيابة المختصة بلقاء الخبراء الذي عقدته هيئة الامم المتحدة للمراة في مقرها نيويورك لمراجعه دليل برامج الأمم المتحدة للمرأة لتطوير المشاريع بموضوع وصول النساء الى العداله في سياقات عدة. وبالتعاون مع وحدة النوع الاجتماعي شاركت نيابة حماية الاسرة من العنف في الاجتماع مع المقررة الخاصة لهيئة الامم المتحدة للمرأة حول العنف ضد النساء وتقديم ورقة عمل حول عمل نيابة حماية الاسرة من العنف ووحدة النوع الاجتماعي والتدابير المؤساساتية التي اتخذتها النيابة العامة لتعزيز الحماية للنساء ومحاسبة الجناة. كذلك شاركت النيابة المختصه وبالتعاون مع وحدة النوع الاجتماعي باعداد ورقة لتقرير دولة فلسطين الاولي حول اتفاقية القضاء على كافه أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

2. الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين مؤسسات قطاع العدالة للقيام بدورها بشكل فعال:

الاهداف الفرعية:

2.1 توفير بيئة ملائمة للتقاضي.
2.2 تطوير نظام فعال للمساعدة القانونية والوصول للعدالة.
2.3 تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية.
2.4 تعزيز ادوار مؤسسات قطاع العدالة.
2.5 تنمية بيئة العمل.
2.6 تعزيز إدماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي في اعمال مؤسسات قطاع العدالة.
2.7 تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع.

2.1 توفير بيئة ملائمة للتقاضي:

في اطار تحقيق هذا الهدف قامت النيابة العامة بتطوير الخدمات المتخصصة وتعزيز قدرات اعضاء النيابة العامة في التحقيق والترافع في هذه القضايا. ولمزيد من المعلومات حول هذا الشأن يمكن الرجوع الى بند تيسير الحصول على خدمات قطاع العدالة وبند تعزيز قدرات العاملين في مؤسسات قطاع العدالة.

2.2 تطوير نظام فعال للمساعدة القانونية والوصول للعدالة:

في هذا الاطار قام النائب العام المستشار د. أحمد براك بالمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية في الارجنتين، بحضور أكثر من خمسين دولة من مختلف دول العالم، حيث ناقش المؤتمر سبل وآليات اقرار نظام المساعدة القانونية في الانظمة القضائية المختلفة اقرارا لحق الدفاع. علما بان وزارة الخارجية الفلسطينية وقعت اتفاقية مساعدة قانونية في المسائل الجنائية لصالح النيابة العامة لتعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في الجانب القضائي.

بالاضافة الى ذلك قامت نيابة الاحداث بالعمل مع مؤسسات دولية ILF لتقديم المساعدة القانونية للاحداث والمحتاجين ماديا وليس لهم قدرة مالية على دفع اتعاب المحامين ووضع اليات تعاون لذلك. وتم تحديد المحافظات التي تقدم بها المساعدات القانونية وفرز المتطوعين لتقديم هذه الخدمة.

2.3 تعزيز اطر الرقابة والمساءلة والشفافية:

- وفقا لقرار النائب العام بتفعيل دائرة التفتيش القضائي باشرت اعمالها حيث تم تكليف لجنة مشكلة من رؤساء النيابة العامة ومدير عام ادارة التفتيش القضائي. قامت الدائرة بعدد من الزيارات للنيابات الجزئية والتخصصية للاطلاع على كافة المعيقات التي تواجه اعضاء النيابة والكوادر الادارية العاملة فيها، وقد تم تسجيل العديد من الملاحظات والتي تم تزويد النائب العام بها من خلال تقرير شامل لكافة الملاحظات والتوصيات. والمشاركة في اجراء التحقيق في العديد من الشكاوى وذلك لغايات التحقق من جدية الشكوى وتقديم التوصيات اللازمة بالخصوص. وتم العمل على صياغة نظام خاص للشكاوى في النيابة العامة، بالاضافة الى عقد العديد من اللقاءات المشتركة ما بين النيابة العامة بالشراكة مع مشروع دعم قطاع العدالة - JSAP IV. وفي ذات السياق قام النائب العام برفقة عدد من رؤساء النيابة العامة بزيارة الى جمهورية مصر العربية بهدف الاطلاع على القوانين والانظمة واللوائح المنظمة لعمل التفتيش القضائي.
- تم تفعيل وحدة الرقابة المالية والادارية في مكتب النائب العام بتاريخ 2016/9/4. تتبع الادارة العامة للرقابة للنائب العام مباشرة، وتم تعيين مدير للوحدة. وتهدف وحدة الرقابة إلى المحافظة على موارد النيابة العامة والتحقق من حسن استخدام المال العام في الأغراض المخصصة له والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات، وذلك من خلال معرفة مدى التقيد بتنفيذ الخطط والالتزامات والسياسات والأهداف وصولا لتقييم كفاءة وأداء النيابة العامة والتحقق من أن الإجراءات تمت وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها. حيث تعمل وحدة الرقابة على مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها، تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في العمل عن طريق

منع الإسراف في جميع نواحي النشاط، ضمان حسن سير وسلامة اجراءات العمل في جميع الوحدات والادارات المختلفة والعمل على تطويرها وتسهيلها لتحقيق اعلى كفاءة ممكنة لضمان اجراءات وقائية لمنع حدوث الاخطاء ومعالجتها وتصويبها في حال وقوعها.

- تطوير انظمة واجراءات العمل بما يكفل متابعة التحديث لمواكبة التطور المؤسسي وتحقيق الجودة. وقد قامت الوحدة بدراسة الهيكل التنظيمي للوحدة ووضع المهام الوظيفية وبطاقات الوصف الوظيفي الخاصة بالوحدة.
- العمل على تطوير نظام المتابعة والتقييم الالكتروني بدعم برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي سيبدأ العمل به في عام 2017، والذي سيكون الاول من نوعه على مستوى مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الحكومية ، وتم اعتماد منهجية للمتابعة والتقييم الذاتي الشهري للادارات والوحدات والنيابات جنباً الى جنب مع المتابعة والتقييم الموضوعية ومن اهم خصائص هذا النظام اعتماد منهجية التقييم الذاتي بحيث تقوم كل ادارة بتعبئة نموذج خاص في نهاية كل شهر يتضمن معلومات مفصلة عن الانشطة الرئيسية والتفصيلية التي التزمت بتنفيذها خلال العام حسب الاولويات والجداول الزمنية كذلك يتصف النظام بمنهجية التقييم الموضوعي بحيث تتولى ادارة التخطيط والسياسات احتساب مؤشرات الاداء المعتمدة بعد الانتهاء من تنفيذ النشاط الرئيسي استنادا على البيانات والمعلومات المتوفرة (نظام ميزان) او من خلال المقابلات او الدراسات الاستطلاعية او من خلال التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الادارات والوحدات
- وفي مجال التزام اعضاء النيابة العامة بقواعد واخلاقيات المهنة تم العمل على تطوير مدونة السلوك الخاصة باعضاء النيابة العامة في ظل تعزيز التخصص في عمل النيابة العامة. وتم العمل على هذه المدونة بدعم من مشروع دعم قطاع العدالة JSAP IV بتمويل من المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون دوليا INL والذي يعمل على تنفيذ العديد من الأنشطة الهادفة لرفع وتطوير قدرات النيابة العامة.

2.4 تعزيز ادوار مؤسسات قطاع العدالة:

قامت النيابة العامة في سبيل تحقيق هذا الهدف بتطوير الخدمات المتخصصة من خلال انشاء النيابات المتخصصة (وفق ما جاء في بند تيسير الحصول على

خدمات قطاع العدالة) وتعزيز عمل النيابات الجزئية والمتخصصة الموجودة حيث قامت **نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية** تحت اشراف النائب العام مباشرة بمتابعة القضايا الواردة اليها من مختلف جهات الضبط والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالجريمة الاقتصادية، واجراء التحقيقات اللازمة والإحالة الى المحاكم المختصة، بالسرعة المطلوبة نظرا لطبيعة مثل هذا النوع من القضايا وخطورتها وخصوصيتها. وقد صدر العديد من أحكام الإدانة من المحاكم النظامية ومحكمة الجمارك البدائية في هذه القضايا، ومتابعة تنفيذها مع الشرطة القضائية ودوائر التنفيذ لغايات تحصيل المبالغ المالية المحكوم بها.

وتنسيق الجهود بين جهات الضبط المختلفة التي تعمل في متابعة الجريمة الاقتصادية، سيما مراقبة الاسواق لضمان خلوها من الاغذية والادوية الفاسدة والضبط والتحفظ على هذه البضائع الفاسدة واحالة المخالفين الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية لاتخاذ المقتضى القانوني. والمشاركة في اعداد لوائح الاستئناف والنقض لقضايا الجرائم الاقتصادية والطلبات المستعجلة المتعلقة بالسرية المصرفية والحجوزات المالية وما يطرأ عليها من طعون حسب القانون.

وفي مجال تعزيز دور النيابة العامة في اطار مكافحة الجرائم الاقتصادية تم عقد العديد من الدورات وورشات العمل لاعضائها بهدف رفع الكفاءة والاطلاع على كافة المستجدات والتطورات المتعلقة بالجريمة الاقتصادية منها ورشة عمل لاعضاء النيابة المختصين والمحامين وماموري الضبط القضائي حول الملكية الفكرية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد التي ناقشت القوانين المتعلقة بالشأن والطبيعة الخاصة لهذه الجريمة والية الاثبات فيها وخصوصية الوضع في فلسطين بشانها والثغرات الموجودة في القوانين ذات العلاقة. وفي سبيل الاطلاع على خبرات الدول المجاورة في هذا المجال شارك اعضاء النيابة المختصين بالجرائم الاقتصادية في دورات تدريبية في المعهد القضائي الاردني حول الملكية الفكرية وآلية التحقيق فيها وكيفية التعامل مع الادلة وتقنيات التحقيق الحديثة في جرائم غسل الأموال. وكذلك شاركت نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في المؤتمر الخاص بجريمة غسل الأموال في جدة حول بناء القدرات بين مجموعات العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادي. والمشاركة في دورة متخصصة حول الملكية الفكرية نظمتها منظمة الوايبو في عمان.

شاركت النيابة العامة ممثلة بدائرة التخطيط والسياسات باعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة للاعوام 2017-2022 والمرتبطة بخطة التنمية الوطنية

(اجندة السياسات الوطنية)، وتم ربط الانشطة المخطط لها بخمس سياسات معتمدة في الخطة الوطنية اضافة لاحتساب الميزانية التقديرية لها. وتم اعداد خطة تنفيذية للعام 2016 لجميع الدوائر والوحدات في النيابة العامة حيث تتضمن الخطة التنفيذية مخرجات الانشطة التي تقوم بها الوحدات والادارات والنيابات الجزئية والمتخصصة اضافة لمؤشرات الاداء للتعرف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون، وتم تحديد برنامجين معتمدين لدى وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية كبرنامجين معتمدين للخطة التنفيذية للنيابة العامة، **الاول** برنامج تعزيز العدالة الجنائية وسيادة القانون **والثاني** بالبرنامج الاداري. وقد وزعت الانشطة الرئيسية والفرعية التي ستنفذ عام 2017 على هذين البرنامجين استنادا على الوصف المعتمد وارتباطا بغايات البرامج. في مجال التواصل مع المانحين فقد تم مراجعة الخطط المقدمة مع المانحين بداية كل عام وابداء التعديلات المناسبة لضمان انسجام الخطط المقدمة مع خطة النيابة العامة الاستراتيجية ومراعاة اولويات المؤسسة، اضافة لتقديم العديد من مقترحات المشاريع المرتبطة بالخطة التنفيذية والمتابعة مع الجهات ذات الشأن، وفي نفس السياق تم توقيع مشروع لبناء قدرات ودعم فني في مجال قضاء الأحداث بدعم من التعاون الانمائي الايطالي.

كما قامت ادارة التخطيط والسياسات باعداد خطة تنفيذية للعام 2016 والعام 2017 لجميع الدوائر والوحدات في النيابة العامة حيث تتضمن الخطة التنفيذية مخرجات الانشطة التي تقوم بها الوحدات والادارات والنيابات الجزئية والمتخصصة اضافة لمؤشرات الاداء للتعرف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون وتم تحديد برنامجين معتمدين لدى وزارة المالية والتخطيط كبرنامجين معتمدين للخطة التنفيذية للنيابة العامة، **الاول** برنامج تعزيز العدالة الجنائية وسيادة القانون **والثاني** بالبرنامج الاداري. وقد وزعت الانشطة الرئيسة والفرعية التي ستنفذ عام 2017 على هذين البرنامجين استنادا على الوصف المعتمد وارتباطا بغايات البرامج. والبدء بخطوات انشاء مركز للدراسات والبحوث تابع للنيابة العامة وبدعم من برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا والذي سيصدر دراسات وابحاث قانونية متخصصة مستقبلا.

اضافة الى ذلك مشاركة النيابة العامة ممثلة بادارة التخطيط والسياسات بلجنة المتابعة والتقييم الممثلة بمؤسسات قطاع العدالة والتي تقوم بقياس مؤشرات الاداء للخطة الاستراتيجية للقطاع. والمشاركة في الفريق الوطني لمسح سيادة القانون المشكل من مؤسسات قطاع العدالة يترأسه مركز الاحصاء الفلسطيني بتمويل من برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والبدء بتصميم نظام المتابعة والتقييم الالكتروني بدعم من برنامج تعزيز سيادة القانون «سواسية» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي سيبدأ العمل به مع بداية شهر ايار 2017، والذي سيكون الاول من نوعه على مستوى مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الحكومية، وتم اعتماد منهجية للمتابعة والتقييم الذاتي الشهري للادارات والوحدات والنيابات جنباً الى جنب مع المتابعة والتقييم الموضوعية ومن اهم خصائص هذا النظام اعتماد منهجية التقييم الذاتي بحيث تقوم كل ادارة بتعبئة نموذج خاص في نهاية كل شهر يتضمن معلومات مفصلة عن الانشطة الرئيسة والتفصيلية التي التزمت بتنفيذها خلال العام حسب الاولويات والجداول الزمنية كذلك يتصف النظام بمنهجية التقييم الموضوعي بحيث تتولى ادارة التخطيط والسياسات احتساب مؤشرات الاداء المعتمدة بعد الانتهاء من تنفيذ النشاط الرئيسي استنادا على البيانات والمعلومات المتوفرة (نظام ميزان) او من خلال المقابلات او الدراسات الاستطلاعية او من خلال التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الادارات والوحدات.

في مجال النظام الاحصائي وتطبيقاته وبما يخدم احتساب مؤشرات الاداء فقد تم اجراء جولات ميدانية للنيابات الجزئية للتوصل الى اليات محددة وموحدة في اعداد الاحصائيات الدورية والنوعية لاغراض المتابعة والتقييم، كما تم نشر العديد من الاحصائيات المتخصصة والنوعية مثل الجرائم الالكترونية، جرائم اقتصادية، نوع اجتماعي، استئناف، عدل عليا، أحداث الخ، اضافة لتزويد المؤسسات الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني بالاحصائيات المطلوبة، كما تم اعتماد الية محددة لتزويد جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني باحصائيات مؤسسات قطاع العدالة ونشرها.
وفي سبيل تعزيز دور النيابة العامة كاحدى مؤسسات قطاع العدالة وتقييم انجازاتها والوقوف عند المعيقات والتحديات التي تواجه عملها لايجاد الحلول الافضل لتعزيز سيادة القانون والمحافظة على حقوق الانسان وحمايته وصون حريته وكرامته وتقديم الخدمات وفق القانون والاصول فقد عقدت النيابة العامة مؤتمرها السنوي السادس تحت عنوان « النيابة العامة، واقع وطموح».

2.5 تنمية بيئة العمل:

يأتي هذا الهدف الفرعي ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني في الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون، حيث أن تحسين بيئة العمل أحد أهم الانجازات المتحققة في النيابة العامة عام 2016 للوصول إلى أفضل مستويات الأداء، وقد شملت بيئة العمل كافة العمليات المتعلقة بالتخطيط والمتابعة والتقييم اضافة الى تحسين الانظمة والعلاقات في العمل وفي مجال البنية التحتية للنيابات الجزئية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد تركزت الانجازات في اطار هذا الهدف في المجالات التالية:

1. مجال الخدمات الالكترونية:

- تحليل وتطوير موقع النيابة «المرحلة الثانية للتطوير» ومنها بناء نظام الدعم الفني، الخدمات الالكترونية للموظفين، نظام المراسلات الداخلي، تطوير خدمة استعلام الجمهور ليتمكن المواطنين من الاستعلام عن قضاياهم.
- متابعة العمل على برنامج الشؤون الادارية وتحديث البيانات وعمل بعض الشاشات الخاصه بالنظام
- متابعة العمل على برنامج المستودعات وتحديث البيانات وعمل بعض الشاشات الخاصه بالنظام
- تركيب برنامج ادارة المكتبات للنيابة العامة وتجهيز جهاز سيرفر مخصص للبرنامج.
- ضم النيابة العامة لشبكة الحكومة الالكترونية من خلال ربطها على نظام X-Road المعتمد لدى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- بدعم من مشروع دعم قطاع العدالة JSAP IV تم العمل على تحسين برنامج ادارة سير الدعوى- الميزان من خلال تهيئة العناوين على برنامج ميزان لاستقبال وارسال المعلومات بنظام الترميز الخاص بالحكومة الالكترونية والمسمى زنار، وربط النيابة العامة مع الشرطة القضائية لتتمكن من ارسال المذكرات واستقبالها الكترونيا عبر شبكة الحكومة الالكترونية والبدء بتطبيق نسخة تجريبية من نظام الربط. وتطوير برنامج ميزان ليشمل كل من نيابة العدل العليا والاستئناف والنقض وتطبيق البرنامج لدى النيابات المختصة مثل نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية ونيابة حماية الاسرة من العنف ونيابة الاحداث وربطها مع المحاكم المختصة، وتصنيف التهم على برنامج ميزان حسب الترميز المعتمد للتهم، وتطوير التقارير الاحصائية الصادرة عن برنامج ميزان. وتم

العمل على تقييم مدى تطبيق الحوسبة والعمل على برنامج ميزان في النيابات الجزئية.

- تحديث انظمة التشغيل الموجودة على اجهزة النيابة الى نظام التشغيل ويندوز 7 وتحديث ترخيص مضاد الفايروس لجميع الاجهزة.
- تجهيز البنية التحتية الالكترونية في المباني الجديدة للنيابات وفقا لقائمة الاحتياجات من القسم الهندسي، واعادة تمديد خطوط الشبكة واجراء عملية الفصل عن المحكمة.
- عمل صيانة عدد من اجهزة UPS واعادة توزيعها على النيابات.
- العمل على مراجعة مخططات نيابة الخليل الجديدة مع كل من المقاول والمانح
- تحديث البنى التحتية الالكترونية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية وفقا لما تم طلبه خلال الكتب الرسمية.
- توفير الدعم والارشاد الفني والتدريب اللازم للموظفين.
- رصد ومتابعة انظمة الحماية للشبكة والبرمجيات والاجهزة الحاسوبية.

2. **مجال البنية التحتية لمقر النيابة العامة والنيابات الجزئية في المحافظات**

يعمل القسم الهندسي في النيابة العامة على جهوزية مبنى النائب العام ومباني المحاكم والنيابات في مختلف المحافظات، وتغطية جميع احتياجات النيابات العامة من اثاث وتجهيزات واجهزة تغطي حاجات الموظفين والمراجعين بالتنسيق مع ادارة الشؤون الادارية والمالية ولا يزال العمل جاري في جميع النيابات الجزئية حتى نهاية عام 2016 في مجالات التوسعة والانشاءات الجديدة وتوفير التجهيزات والاثاث المكتبي لجميع النيابات وفيما يلي ابرز الانجازات التي نفذت عام 2016:

- بقرار من النائب العام تم انشاء دائرة المرافق والهندسة في مكتب النائب العام وتحت اشرافه المباشر. تم العمل على اعداد الهيكلية الخاصة بالدائرة و الوصف الوظيفي لموظفيها. واصدار النسخة الخامسة من دليل الصيانة والتشغيل في مكتب النائب العام.
- اعداد وتجهيز المخططات الهندسية والتصاميم للأعمال الإضافية للطابق الإضافي في مكتب النائب العام، وتم تجهيز وثائق العطاء كاملة بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، كما وتم الحصول على كافة التراخيص والإجراءات اللازمة للبناء، وبالنهاية تم طرح العطاء بالصحف المحلية للتنفيذ.
- العمل على تزويد محكمة ونيابة طولكرم بالكهرباء اللازمة لتشغيل المبنى وتم تشغيل المبنى ونقل النيابة للمبنى الجديد، حيث تم استلام مبنى النيابة في شهر

تشرين اول عام 2015 الا انه بقي غير مشغل لعدم توفر القدرة الكهربائية في المدينة للتشغيل.

- إنجاز مرحلة 60% من مخططات و تصاميم محكمة و نيابة الخليل.
- استلام وتشغيل طابق النيابة العامة في جنين حيث تم استلام المبنى من المقاول بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة وتم تشغيله.
- استلام مبنى محكمة ونيابة قلقيلية وتم تشغيل المبنى كامل و نقل جميع طواقم النيابة العامة الى المبنى الجديد.
- متابعة تنفيذ مبنى محكمة ونيابة سلفيت الذي يفترض ان يتم استلامه خلال العام 2017 والذي تشرف على تنفيذه بشكل مباشر وزارة الاشغال العامة والاسكان.
- طرح عطاء محكمة و نيابة دورا من خلال وزارة الأشغال العامة و البدء بالتنفيذ و أعمال البناء.
- عمل مقترح مشروع بناء مبنى للنيابة العامة في مدينة نابلس وتم تقديمه للمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون دوليا INL وتمت الموافقة المبدئية على المقترح و بناءا عليه تم اعداد جدول الاحتياجات الخاص بالموظفين والمساحات لنيابة نابلس، وتجهيز الشروط المرجعية لنيابة نابلس، والتنسيق مع بلدية نابلس بخصوص قطعة الأرض المراد البناء عليها وعمل مخطط مساحة للأرض والحصول على جميع اوراق الملكية الخاصة بقطعة الأرض وتقديمها للممول.
- قامت دائرة المرافق والهندسة بانجاز جميع أعمال الصيانة سواء الوقائية او الطارئة لجميع الأعمال المطلوبة سواء في مكتب النائب العام او في النيابات الجزئية.

3. مجال البناء المؤسسي للنيابة العامة:

- البدء بتعديل الهيكل التنظيمي للنيابة العامة وذلك تماشيا مع القرارات الصادرة بخصوص استحداث دوائر ووحدات ونيابات متخصصة وتلبية التطور الوظيفي للعاملين في النيابة العامة.
- اقرار النائب العام لنظام خاص بالحوافز والمكافآت في سبيل تحفيز وتعزيز روح الانتماء الوظيفي لموظفي النيابة العامة، ورفع كفاءتهم الوظيفية، وإذكاء روح التنافس الايجابي بينهم، وتشجيع روح المبادرة والإبداع لديهم، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للنيابة العامة. ويتم رصد مخصص مالي من الميزانية الخاصة للنيابة العامة لغايات منح الحوافز والمكافآت للموظفن ولا يجوز إصدار أي قرار بمنح أي مكافأة إذا لم تتوفر تلك المخصصات.

- وفق جدول تشكيلات الوظائف للعام 2016 تم تعيين عدد من الموظفين الاداريين والقانونيين وفق المسميات الوظيفية التالية: موظف اداري، مهندس شبكات، مهندس مدني، موظفين عقود، معاون نيابة عامة، مراسل، باحث قانوني. وترقية مجموعة من الموظفين الاداريين والقانونيين بمسميات وظيفية مختلفة.
- استقطاب عدد من الموظفين الاداريين والقانونيين من الوزارات الاخرى الى النيابة العامة.
- تم الانتهاء من اعداد بطاقات الوصف الوظيفي للعاملين في النيابة العامة واعتمادها من اللجنة المتخصصة في ديوان الموظفين العام.
- تم ترقية عدد من الموظفين في العام 2016، حيث عملت الادارة العامة للشؤون الادارية والمالية على ما يلي:

1. وفق جدول تشكيلات الوظائف تم ترقية عدد من الموظفين الى وظائف اشرافية 3 الى مدير درجةC ، وبهذا ارتفع العدد من 5 رئيس قلم الى 6 رؤساء اقلام ومن 6 مدراء الى 8 مدراء .
2. ترقية 11 موظف الى وظائف اشرافيه وسطى قسم / شعبة وبانتظار رد الديوان
3. ترقية 15 موظف حسب الدرجات المستحقة داخل نفس الفئة.
4. تعديل المسمى الوظيفي ل 11 موظف ونقلهم من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية ، و2 من المراسلين الى سائق ونقلهم الى الفئة الرابعة، ومراسل الى كاتب وترقيته الى الفئة الثالثه.

- العمل على تصنيف اللوازم وحصر الاصناف وإعداد الاصناف الخاصة بها.
- انجاز 155 عملية شراء لتوفير الاحتياجات اللوجستية اللازمة لعمل النيابة العامة سواء كانت قرطاسية او اجهزة الكترونية او اثاث.
- العمل على برنامج البيان لأتمتة عمليات المستودع واللوازم من خلال الإدخال والإخراج.
- العمل على صيانة وتوفير العديد من احتياجات الموظفين في النيابة العامة بالتعاون مع الجهات المختصة.

2.6 تعزيز إدماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي في اعمال مؤسسات قطاع العدالة:

في اطار تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في اعمال النيابة العامة قامت وحدة النوع الاجتماعي بمراجعه الخطه الاستراتجية للنيابة العامه للاعوام 2017-2022 وتقديم المقترحات لضمان ادماج النوع الاجتماعي في اعمالها وشمل ذلك التخطيط والتدريب وادارة الموارد البشرية والموازنه والمرافق واعمال النيابات المتخصصة وغيرها. كما وقامت وحدة النوع الاجتماعي في هذا الاطار أيضا في مراجعة الخطط الإستراتيجية للأعوام 2017-2022 لوزارة التنمية الإجتماعية ووزارة المرأة والخطة الاستراتجية لمؤسسات قطاع العداله لتحديد الأولويات والتدخلات السياساتية لقضايا النوع الإجتماعي في قطاع العدالة والمؤسسات الحكومية الشريكة وإبداء الملاحظات. وقد قامت وحدة النوع الاجتماعي في المشاركة في مراجعة وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي للموظفين الإداريين العاملين في النيابة العامة لضمان مراعاة معايير النوع الاجتماعي. وقام قسم النوع الاجتماعي بانجاز المسودة الاولى من هيكليته المعدله ليتم اقرارها كوحدة نوع اجتماعي وفق ما جاء في قرارات مجلس الوزراء بخصوص ذلك، وتطرقت الهيكلية الى اهدافها ومهامها واختصاصاتها وعلاقتها مع النيابة المتخصصه بحماية الاسرة من العنف والدوائر الاخرى في مكتب النائب العام.

اما فيما يخص ادماج النوع الاجتماعي في الخدمات التي تقدمها النيابة العامة فقد عملت وحدة النوع الاجتماعي ضمن مهامها في ادماج النوع الاجتماعي في الخدمات التي تقدمها النيابة العامة عن طريق تطوير الخدمات المتخصصة للنساء والأطفال (ضحايا العنف) قامت وحدة النوع الاجتماعي باعداد مقترح هيكلية النيابة المختصة والتي شملت أهدافها ومهامها واختصاصاتها ومهام أعضاء النيابة المختصين. وقد تكلل هذا المجهود بانشاء النيابة المختصة في حماية الاسرة من العنف في شهر شباط 2016 وبموجب قرار صادر من قبل النائب العام وشمل القرار معظم البنود الواردة في مقترح الهيكلية.

وفيما يخص متابعه تطبيق معايير خاصة بالنوع الاجتماعي والتي يجب مراعاتها عند تجهيز مرافق النيابة العامة قامت وحدة النوع الاجتماعي المتابعه مع قسم الهندسة والمرافق في النيابة العامة لادماج المعايير الخاصة في النوع الاجتماعي، والتي اعدتها وحدة النوع الاجتماعي سابقا، لمراعاتها عند تجهيز مخططات

ومرافق النيابة العامة لضمان ملاءمتها لاحتياجات النساء المتوجهات إلى النيابة، وبشكل خاص في حال اصطحابهن لأطفالهن، بما يضمن الحفاظ على كرامتهن ويعزز مبدأ السرية في التعامل مع قضاياهن.

2.7 تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع:

يأتي هذا الهدف الفرعي ضمن الهدف الاستراتيجي الثاني في الاستراتيجية الوطنية للعدل وسيادة القانون المشار اليه اعلاه. حيث نفذت وحدة التدريب في النيابة العامة خلال عام 2016 في مجال تعزيز قدرات موظفي النيابة العامة دورات تدريبية في مختلف المواضيع التدريبية، زيارات دراسية خارجية ومؤتمرات دولية ومحلية وورش عمل. وفي ذات السياق لتعزيز قدرات العاملين والعاملات في النيابة العامة فقد تم اعداد استمارات مسحية لتحديد الاحتياجات التدريبية في المجال كافة وفي مجال حقوق الانسان خاصة. وفيما يلي عرض للكافة انشطة دائرة التدريب:

تدريبات النيابة العامة خلال العام 2016			
الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
.1	تدريب حول عدالة الأطفال بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية	أعضاء النيابة العامة	بالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
.2	تدريب حول قانوني العقوبات والاجراءات الجزائية	الإداريين الجدد	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.3	تدريب حول جرائم الاحتيال	أعضاء النيابة العامة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.4	دبلوم التطوير التنظيمي (المجموعة الأولى)	الموظفون الإداريون	UNDP
.5	تدريب حول الطب الشرعي	أعضاء النيابة المختصين بحماية الاسرة من العنف والاحداث	UNODC

.6	دورة تدريبية استكمالية حول الادارة والقيادة	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.7	تدريب حول التحقيق في مسرح جريمة القتل	وكلاء نيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.8	تدريب حول دليل عمل أقلام النيابة وبرنامج ميزان 2	الموظفون الإداريون الجدد	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.9	تدريب حول الجرائم الالكترونية في منطقة الجنوب	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.10	دورة تدريبية استكمالية حول جرائم الاحتيال والتزوير	وكلاء نيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.11	تدريب حول الجرائم الالكترونية الشمال (1)	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.12	تدريب حول بناء الملف التحقيقي	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.13	تدريب حول الجرائم الالكترونية منطقة الشمال (2)	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.14	تدريب حول الجرائم الالكترونية منطقة الوسط	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.15	تدريب حول العنف المبني على النوع الإجتماعي	وكلاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة	مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمراة
.16	تدريب معاوني النيابة الجدد	معاونو النيابة الجدد	
.17	تدريب حول غسيل الأموال	أعضاء النيابة العامة المختصين بالجرائم الاقتصادية	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.18	دبلوم التطوير المؤسسي المجموعة (2)	الموظفون الإداريون	UNDP

.19	التدريب المشترك بين الشرطة والنيابة العامة حول التحقيق الجنائي لنيابات التميز	وكلاء نيابات التميز	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.20	تدريب حول التفتيش القضائي	رؤساء النيابات	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.21	تدريب حول نظام التحويل الوطني	وكلاء النيابة العامة	
.22	تدريب اللغة الإنجليزية	أعضاء النيابة العامة في مكتب النائب العام	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.23	دورة تدريبية حول الحصول على المعلومات لممثلين عن القطاع العام	موظفو القطاع العام	مؤسسة مدى
.24	تدريب حول غسيل الأموال	أعضاء النيابة العامة المختصين بالجرائم الالكترونية	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP
.25	سلسلة دورات تدريبية حول الجرائم الإلكترونية	أعضاء النيابة العامة، وقضاة من مجلس القضاء الأعلى	مشروع دعم قطاع العدالة – المرحلة الرابعة JSAP

ورشات عمل النيابة العامة خلال العام 2016			
الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
.1	ورشة عمل حول دور مجلس القضاء الاعلى في تنفيذ قانون الاحداث الجديد	رئيس نيابة الأحداث	مجلس القضاء الاعلى
.2	ورشة عمل حول المعايير المتبعة في تقارير الطب الشرعي للقضاة وأعضاء النيابة العامة الفلسطينية	أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة من العنف	UNODC
.3	ورشة عمل حول دور مجلس القضاء الاعلى في تنفيذ قانون الاحداث	وكلاء نيابة الأحداث	بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى
.4	ورشة عمل حول دليل عمل أقلام النيابة العامة (الاجراءات الادارية) ومراكز التميز	الموظفون الإداريون في نيابات التميز الجديدة والقديمة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.5	ورشة عمل حول مراكز التميز	الموظفون الإداريون في النيابات	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.6	ورشة حول أساليب مقابلات الاطفال	أعضاء النيابة المختصين بنيابة حماية الأسرة من العنف والأحداث	بعثة الشرطة الاوروبية
.7	ورشة عمل حول إنفاذ الحماية القانونية للعلامات التجارية	النائب العام وأعضاء النيابة والمحامون ووزير الاقتصاد	بالشراكة مع وزارة الاقتصاد
.8	ورشة عمل استكمالية مشتركة بين النيابة العامة وجهاز الامن الوقائي	أعضاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.9	ورشة عمل حول رفع عدد أعضاء النيابة العامة المكلفين في العمل في نيابة حماية الأسرة من العنف	أعضاء النيابة العامة المختصين في نيابة حماية الأسرة	UNWOMEN

.10	ورشة عمل حول قانون حماية الاحداث	وكلاء نيابة الأحداث	جمعية الحركة العالمة للدفاع عن الاطفال
.11	ورشة عمل حول اجراءات التعامل مع الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين (1)	أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة	وزارة التنمية الاجتماعية/ رام الله
.12	ورشة عمل حول اجراءات التعامل مع الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين (2)	أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة	وزارة التنمية الاجتماعية/ رام الله
.13	ورشة عمل حول اجراءات التعامل مع الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين (3)	أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة	وزارة التنمية الاجتماعية/ رام الله
.14	ورشة عمل استكمالية مشتركة بين النيابة العامة وجهاز الأمن الوقائي	وكلاء النيابة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.15	ورشة عمل لمناقشة بطاقات الوصف الوظيفي	موظفو النيابة العامة	ديوان الموظفين العام
.16	ورشة عمل حول التقارير الإحصائية والقضايا المتراكمة	رؤساء الأقلام وموظفو نيابات التميز	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.17	ورشة عمل حول متابعة دليل الاجراءات الإدارية (نيابات التميز)	رؤساء الأقلام، وموظفو النيابات	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.18	ورشة عمل حول عدالة الأحداث والمعايير الدولية لقضاء الأحداث والممارسات العملية لتطبيق قانوني الطفل والأحداث في التجربة الفلسطينية	أعضاء نيابة الأحداث	UNDP
.19	ورشة عمل حول مراكز التميز في النيابات العامة	رؤساء النيابات ورؤساء الأقلام في نيابات التميز	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP

.20	ورشة عمل مشتركة بين رؤساء النيابة العامة ورؤساء المحاكم	رؤساء النيابة العامة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.21	ورشة عمل مشتركة بين النيابة العامة والشرطة	وكلاء نيابات التميز الجديدة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.22	ورشة عمل مشتركة بين النيابة العامة والشرطة	وكلاء النيابات	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.23	ورشة عمل مصغرة لصياغة خطة النيابة العامة للأعوام 2022-2017	رؤساء النيابة العامة في مكتب النائب العام	UNDP
.24	ورشة عمل لرفع عدد أعضاء النيابة العامة المكلفين في نيابة حماية الأسرة من العنف	أعضاء النيابة حماية الأسرة من العنف	UNWOMEN
.25	ورشة عمل حول قواعد مدونة السلوك	أعضاء النيابة العامة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.26	ورشة تدريبية حول جريمة التزوير	أعضاء النيابة العامة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.27	ورشة عمل مشتركة مع الشرطة الفلسطينية حول الأدلة الجنائية	أعضاء النيابة العامة والشرطة	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.28	ورشة عمل حول استراتيجيات إدارة الشكاوي	الموظفون الإداريون	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.29	دورة تدريبية حول التحقيق في قضايا الاعتداءات الجنسية	أعضاء نيابة حماية الاسرة من العنف	UNWOMEN

حلقات نقاش وجلسات حوارية ومائدة مستديرة النيابة العامة خلال العام 2016			
الرقم	النشاط	الفئة المستهدفة	الجهة المانحة
.1	جلسة نقاش حول فاعلية واستقلالية دور نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية الفلسطينية في مكافحة جرائم فساد الأغذية والأدوية	النائب العام، رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية	مؤسسة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة «أمان»
.2	حلقة نقاش حول التعامل مع الادلة الجنائية وتخزينها في الشرطة والنيابة والمحكمة (اجتماع محافظة نابلس)	رؤساء النيابة ورؤساء الأقلام	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.3	حلقة نقاش حول التعامل مع الادلة الجنائية وتخزينها في الشرطة والنيابة والمحكمة (اجتماع محافظة طولكرم)	رؤساء النيابة ورؤساء الأقلام	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.4	حلقة نقاش حول التعامل مع الادلة الجنائية وتخزينها في الشرطة والنيابة والمحكمة (اجتماع محافظة بيت لحم)	رؤساء النيابة ورؤساء الأقلام	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP
.5	متابعة حلقات نقاش حول التمثيل المبكر من قبل المحامي الدفاع	النائب العام المساعد، رئيس نيابة الأحداث	المؤسسة القانونية الدولية ILF
.6	جلسة مشاورات شفهية لمناقشة القسم المتعلق بممارسة التحقيق من دليل عمل أعضاء النيابة العامة	أعضاء النيابة	
.7	جلسة تعريفية بدليل عمل أعضاء النيابة العامة	مساعدو النائب العام، رؤساء النيابة العامة، وكلاء النيابة العامة، ورؤساء الأقلام	مشروع دعم قطاع العدالة - المرحلة الرابعة JSAP

.8	جلسات حوارية حول التشبيك والتحويل بين القطاعات المختلفة في قضايا العنف الأسري في 6 محافظات (بيت لحم، الخليل، اريحا، نابلس، طولكرم، وقلقيلية)	أعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة من العنف وكافة الشركاء	الشرطة الأوروبية
.9	مائدة مستديرة حول تحديات الملكية الفكرية ومشاكلها في فلسطين	وكيل النيابة	جامعة النجاح الوطنية
.10	مائدة مستديرة للشركاء حول مركز الخدمات الموحد للعنف ضد النساء والأطفال	رئيسة نيابة حماية الأسرة من العنف	UNDP
.11	مائدة مستديرة لمناقشة مسودة الحركة العالمية حول بدائل الاحتجاز للأطفال في خلاف مع القانون في الاراضي الفلسطينية وبعض الدول العربية	وكيل النيابة	جامعة النجاح الوطنية
.12	17 جلسة نقاش حول مراكز التجميل	النائب العام ورئيس نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	مؤسسة امان

التدريبات والمشاركات الدولية للنيابة العامة لعام 2016			
النشاط الرئيسي	المشاركون	الجهة المانحة	مكان عقد النشاط
رحلة دارسية إلى بروكسل	وكيل النيابة العامة	الشرطة الأوروبية	بلجيكا
دورة تدريبية في مجال القانون الجنائي والدستوري في المعهد العالي للقضاء	رئيس النيابة العامة	وزارة الخارجية	المملكة المغربية
دورة تدريبية ثانية حول التخطيط والمتابعة الادارية من منظور استراتيجي (المجموعة الثانية)	رئيس نيابة ومجموعة من الموظفين الإداريين	شراكة	مجموعة الجهود المشتركة/ الأردن
دورة تدريبية متخصصة في الملكية الفكرية لأعضاء النيابة العامة الفلسطينية	أعضاء النيابة المختصين بالجرائم الإقتصادية	الشرطة الأوروبية	المعهد القضائي الأردني/ الأردن
الدورة الثانية من الاجتماع الحكومي الدولي المفتوح العضوية	النائب العام المساعد	وزارة الداخلية	مقر الأمم المتحدة/ فيينا
جولة تبادل خبرات	رئيس النيابة العامة	المعهد القضائي اللفلسطيني	رومانيا
المنتدى الثامن عشر لأعضاء النيابة العامة حول مكافحة الجريمة المنظمة	رؤساء النيابة	الإتحاد الأوروبي	زغرب/ كرواتيا
دورة تدريبية حول الطرق القانونية لتسهيل التجارة	وكلاء النيابة	حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح- مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية	الصين
ورشة عمل حول تطوير بروتوكلات وسياسات فاعة لتشغيل عيادات الطب الشرعي في فلسطين	رئيس نيابة حماية الأسرة من العنف	UNODC	البحر الميت/ الأردن

المؤتمر الثاني عشر لرؤساء إدارات وهيئات قضايا الدولة (نزاعات الدولة)	رئيس نيابة دعاوى الحكومة	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية- بيروت	بيروت - لبنان
ورشة عمل عدالة الأحداث	وكلاء نيابة الأحداث	UNDP	فندق الماريوت/ الأردن
اجتماع المؤتمر السنوي ال21 للجمعية العامة الدولية لأعضاء النيابة العامة	النائب العام المساعد ورئيس النيابة	IAP 2016	دبلن/ ايرلندا
المشاركة في ندوة wipo شبه الإقليمية حول إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في المملكة الاردنية الهاشمية	وكيل نيابة الجرائم الاقتصادية	UNDP	عمان/ المملكة الأردنية
إجتماع للمسؤولين المتخصصين بتقنيات بالنيابات العامة	رئيس نيابة وحدة الجرائم الإلكترونية ومدير دائرة تكنولوجيا المعلومات	المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية/ بيروت	بيروت- لبنان
اجتماع نقل وزراعة الأعضاء ومنع الاتجار فيها والاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري	وكيل النيابة العامة	وزارة العدل	مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- مصر
اجتماع فريق الخبراء حول الخدمات القضائية المتخصصة	رئيس نيابة حماية الأسرة من العنف	UN WOMAN	عمان/ المملكة الأردنية
ورشة عمل إقليمية حول تسيير الإجراءات القضائية لمكافحة الإرهاب	وكيل النيابة العامة	المعهد القضائي	القاهرة- مصر
لقاء مجموعة الخبراء لمراجعة مسودة	رئيس نيابة حماية الأسرة من العنف	UNWOMEN	الولايات المتحدة/ نيورك
المؤتمر الثامن عشر لمكافحة الجريمة المنظمة	رئيس النيابة العامة	هيئة الأمم المتحدة	فينا/ النمسا
مؤتمر حول عدالة الأحداث	وكيل نيابة الأحداث	اليونسيف	البحر الميت/ المملكة الأردنية الهاشمية

دورة تدريبية متخصصة في تقنيات التحقيق في قضايا غسيل الأموال في المعهد القضائي الأردني في عمان	10 أعضاء من نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	الشرطة الأوروبية	المعهد القضائي/ عمان/ الأردن
المؤتمر الدولي الثاني للحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية في الارجنتين	النائب العام الدكتور		الأرجنتين
زيارة تدريبية وميدانية لأعضاء النيابة المختصين في نيابة حماية الأسرة من العنف في المملكة الارنية الهاشمية	رئيس نيابة حماية الأسرة من العنف ورئيس قسم النوع الإجتماعي وأعضاء النيابة المختصين	الشرطة الأوروبية	المملكة الأردنية الهاشمية/ عمان/ المعهد القضائي الأردني
ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومجموعة اسيا والمحيط الهادي في غسل الاموال وتمويل الارهاب	رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية ورئيس نيابة دورا والمكلف بمتابعة قضايا الجرائم الاقتصادية	بالتعاون مع مجموعة العمل المالي FATEF والمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون دوليا (INL)	جدة/المملكة العربية السعودية
دورة متخصصة لأعضاء النيابة العامة في دولة فلسطين للعاملين في وحدة التفتيش	النائب العام وأعضاء وحدة التفتيش القضائي	UNDP	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية /مصر
ورشة عمل حول آليات تعويض مصابي حوادث الطرق في المملكة الاردنية الهاشمية /عمان	النائب العام المساعد ورئيس نيابة دعاوى الحكومة ومشاركة ثلاثة عشر عضو نيابة	الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق بالتعاون مع معهد التأمين العربي	المملكة الاردنية الهاشمية /عمان
الاجتماع الاقليمي الثاني للجنة التوجيهية لمجلس اوروبا	المستشار القانوني للنيابة العامة	مجلس اوروبا	قبرص

الفصل الثالث
مؤشرات أداء عمل النيابة العامة

أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامه
ثانياً: الموارد البشرية
ثالثاً: عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة
رابعا: النيابات المتخصصة
خامسا: قضايا التنفيذات الجزائية

أولاً: منهجية احتساب مؤشرات أداء عمل النيابة العامة:

تقيم مؤشرات الاداء لاعمال النيابة العامة فعالية النظام، ودرجة مرونته وتفاعله مع المستجدات وخاصة في مجال ضغط العمل على النيابة العامة وأعباء اعضاء النيابة في مختلف المحافظات. ويوفر نظام ميزان في النيابة العامة معلومات كمية ونوعية مفصلة عن ادارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية من لحظة تسجيلها لدى جهاز الضابطة القضائية أو لدى قلم النيابة العامة في النيابات الجزئية ولدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها ومتابعة تنفيذ القضايا المفصولة وفق القوانين والاجراءات المعتمدة.

وقد استخلصت البيانات الواردة في التقرير الاحصائي التالي من نظام ميزان لدى النيابة العامة ولدى مجلس القضاء الاعلى وتم معالجتها وتصنيفها في جداول تقاطعية لتعبر عن حجم الاعمال والانجازات لدى النيابة العامة والمحاكم، وبما ينسجم مع مؤشرات الاداء (KPIs) كما وردت في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة والخطة التنفيذية للنيابة العامة للعام 2016. فيما يلي ابرز المؤشرات التي تطرق اليها التقرير في اطار فعالية اعمال النيابة العامة:

1. نسبة التغير بالزيادة أو النقص في عدد القضايا الواردة التي يتم الفصل فيها خلال فترة محددة، ونسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة ومن مجموع القضايا الواردة والمدورة، وتأثير التغير على حجم القضايا المدورة للسنوات اللاحقة.
2. مدى العبء الملقى على عاتق اعضاء النيابة بمختلف درجاتهم وقدرتهم على مواكبة التزايد المطرد في إعداد القضايا الواردة للنيابات والفصل فيها والحد من تراكمها.
3. توفير بيانات تساعد على استشراف آفاق أعمال النيابة العامة المستقبلية استناداً إلى معطيات السنوات السابقة ليساعد متخذي القرار على التخطيط للمستقبل سواء من زاوية التوسع الأفقي أو العمودي لأعمال النيابات في مختلف المناطق استناداً إلى حجم الاعمال والأعباء الملقاة على عاتق النيابة العامة، أو من زاوية ضبط حركة تنقلات اعضاء النيابة وانتدابهم وتعيين اعضاء جدد استناداً إلى عبء النيابة العامة .

4. فعالية اعمال النيابة العامة في تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم بالسرعة المناسبة من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وإعطاء كل ذي حق حقه.
5. **مؤشر القضايا المدورة**: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال الشهر السابق أو خلال السنة السابقة ويتم تدويرها. وبحسب العادة (مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة - القضايا التي يتم فصلها خلال السنة).
6. **مؤشر عدد القضايا المفصولة**: يقيس هذا المؤشر عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل كل عضو نيابة.
7. **مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة**: يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) اعضاء النيابة ويساوي (عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة **X** 100). أو عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة **X** 100.

ثانياً: الموارد البشرية:

1. اعضاء النيابة العامة:

1.1 زيادة عدد اعضاء النيابة العامة خلال العام 2016:

في العام 2016 تم تعيين 44 معاون في النيابة العامة مما ادى الى زيادة عدد اعضاء النيابة من 112 عضو نيابة عامة في العام 2015 ليصل العدد الى 156 عضو اي ان هناك نسبة زيادة 39.3% ، ويوضح الجدول أدناه توزيع عدد اعضاء النيابة العامة على المكتب النائب العام والنيابات المتخصصة والجزئية.

توزيع عدد اعضاء النيابة العامة حسب النيابة للعام 2016

مكان العمل الحالي	2016
مكتب النائب العام	2
مكتب النائب العام المساعد	1
ديوان مكتب النائب العام	3
نيابة الاستئناف	6
نيابة النقض	5
نيابة العدل العليا	3
نيابة حماية الاسرة من العنف	1
نيابة الاحداث	1
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	6
التفتيش القضائي	3
الادارة العامة للتخطيط والسياسات	1
نيابة هيئة مكافحة الفساد	6
نيابة اريحا	10
نيابة الخليل	11
نيابة بيت لحم	13
نيابة جنين	9
نيابة حلحول	4
نيابة دورا	5
نيابة رام الله	18
نيابة سلفيت	5
نيابة طوباس	4
نيابة طولكرم	11
نيابة قلقيلية	8
نيابة نابلس	16
نيابة يطا	3
سلطة النقد (معار)	1
المجموع	156

1.2 توزيع عدد اعضاء النيابة العامة على النيابات الجزئية حسب مسماهم الوظيفي وجنسهم للعام 2016:

للنائب العام اثنين من المساعدين مختصين **الاول** في مكتب النائب العام **والثاني** لدى نيابة مكافحة الفساد وهما من الذكور. وعدد رؤساء النيابة 40 رئيس منهم 34 من الذكور و 6 من الإناث، وبلغ عدد وكلاء النيابة 69 وكيل منهم 56 ذكر و 13 انثى، بينما عدد معاوني النيابة العامة 44 معاون منهم 30 ذكور و 14 اناث، نلاحظ هنا ان نسبة الذكور من المجموع الكلي لأعضاء النيابة العامة 78.8%، ونسبة الإناث 21.2%.

توزيع عدد اعضاء النيابة العامة حسب النيابات الجزئية والمسمى الوظيفي والجنس للعام 2016

النيابات/ المسمى الوظيفي	النائب العام		نائب عام مساعد		رئيس نيابة		وكيل نيابة		معاون نيابة		المجموع		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	المجموع
مكتب النائب العام	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	1	2
مكتب النائب العام المساعد	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1
ديوان مكتب النائب العام	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	2	1	3
نيابة الاستئناف	0	0	0	0	2	1	2	1	0	0	4	2	6
نيابة النقض	0	0	0	0	2	1	2	0	0	0	4	1	5
نيابة العدل العليا	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	3	0	3
نيابة حماية الاسرة من العنف	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1
نيابة الاحداث	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	0	0	0	0	0	1	2	2	2	0	3	3	6
التفتيش القضائي	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	3	0	3
الادارة العامة للتخطيط والسياسات	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	1

نيابة هيئة مكافحة الفساد	0	0	1	0	2	0	3	0	0	6	0	6	0
نيابة اريحا	0	0	0	0	2	0	3	0	3	8	2	10	2
نيابة الخليل	0	0	0	0	1	0	7	1	2	10	0	11	1
نيابة بيت لحم	0	0	0	0	2	0	3	2	3	8	3	13	5
نيابة جنين	0	0	0	0	1	1	3	0	2	6	2	9	3
نيابة حلحول	0	0	0	0	1	0	1	0	2	4	0	4	0
نيابة دورا	0	0	0	0	2	0	1	1	1	4	0	4	1
نيابة رام الله	0	0	0	0	3	0	7	1	3	13	4	13	5
نيابة سلفيت	0	0	0	0	0	1	1	1	1	2	1	2	3
نيابة طوباس	0	0	0	0	1	0	2	0	1	4	0	4	0
نيابة طولكرم	0	0	0	0	2	0	4	1	3	9	1	11	2
نيابة قلقيلية	0	0	0	0	1	0	4	1	2	7	0	8	1
نيابة نابلس	0	0	0	0	2	0	11	1	2	15	0	16	1
نيابة يطا	0	0	0	0	1	0	1	0	1	3	0	3	0
سلطة النقد (معار)	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	1	0
المجموع	1	0	2	0	34	6	56	13	30	123	14	33	156

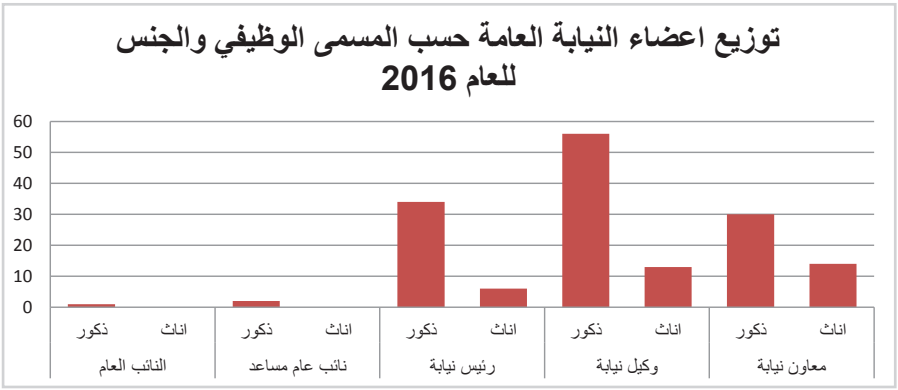

2. توزيع عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس للعام 2016:

2.1 زيادة عدد موظفي النيابة العامة خلال العام 2016:

طرأ زيادة في عدد الموظفين الاداريين لدى النيابة العامة من 144 موظف خلال العام 2015 الى 166 موظف في العام 2016 اي بنسبة زيادة 15.3% ، وهذه الزيادة كانت من خلال تعيين 4 موظفين بإعتمادات مالية، موظفين بعقود مياومة، موظفين عقود بدل مجاز، 14 موظف تم نقلهم من وزارات اخرى الى النيابة العامة، و يشمل المجموع ايضاً 4 موظفين مجازين بدون راتب.

عدد موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي للعام 2016

مكان العمل الحالي	2016
مكتب النائب العام	1
ديوان مكتب النائب العام	7
مكتب النائب العام المساعد	4
نيابة العدل العليا	4
نيابة الاستئناف	3
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	4
وحدة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية»	2
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	8
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	19
إدارة تكنولوجيا المعلومات	5
دائرة التفتيش القضائي	1
المكتب الاعلامي	2
وحدة الرقابة	1
نيابة اريحا	7
نيابة الخليل	9
نيابة بيت لحم	9
نيابة جنين	9
نيابة حلحول	3

نيابة دورا	4
نيابة رام الله	22
نيابة سلفيت	6
نيابة طوباس	5
نيابة طولكرم	8
نيابة قلقيلية	9
نيابة نابلس	11
نيابة يطا	3
المجموع	166

2.2 **عدد موظفي النيابة العامة حسب الجنس خلال العام** 2016:

تشكل نسبة الاناث العاملات في النيابة العامة 41.0% والذكور 59.0%. وتحظى نسبة الاناث العاملات في مكتب النائب العام بحوالي نصف الموظفين تقريبا بنسبة 49.2%، اما في النيابات الجزئية تشكل نسبة الاناث العاملات 36.2% ونسبة الذكور 63.8%. و الغالبية العظمى في النيابات الجزئية يوجد فيها اناث عدا نيابتي حلحول ويطا فيهما ذكور فقط.

توزيع عدد موظفي النيابة العامة حسب مكان العمل الحالي والجنس للعام 2016

مكان العمل الحالي	ذكور	اناث	مجموع
مكتب النائب العام	1	0	1
ديوان مكتب النائب العام	1	6	7
مكتب النائب العام المساعد	1	3	4
نيابة العدل العليا	0	4	4
نيابة الاستئناف	3	0	3
نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية	3	1	4
وحدة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية»	1	1	2
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	2	6	8
الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	11	8	19
إدارة تكنولوجيا المعلومات	5	0	5
دائرة التفتيش القضائي	1	0	1
المكتب الاعلامي	1	1	2
وحدة الرقابة	1	0	1
مجموع موظفي مكتب النائب العام	31	30	61
نيابة اريحا	3	4	7
نيابة الخليل	6	3	9
نيابة بيت لحم	5	4	9
نيابة جنين	6	3	9
نيابة حلحول	3	0	3
نيابة دورا	3	1	4
نيابة رام الله	13	9	22
نيابة سلفيت	2	4	6
نيابة طوباس	4	1	5
نيابة طولكرم	6	2	8
نيابة قلقيلية	7	2	9
نيابة نابلس	6	5	11
نيابة يطا	3	0	3

مجموع موظفي النيابات الجزئية	67	38	105
المجموع العام	98	68	166
نسبة الإناث من المجموع الكلي	41.0%		
نسبة الذكور من المجموع الكلي	59.0%		

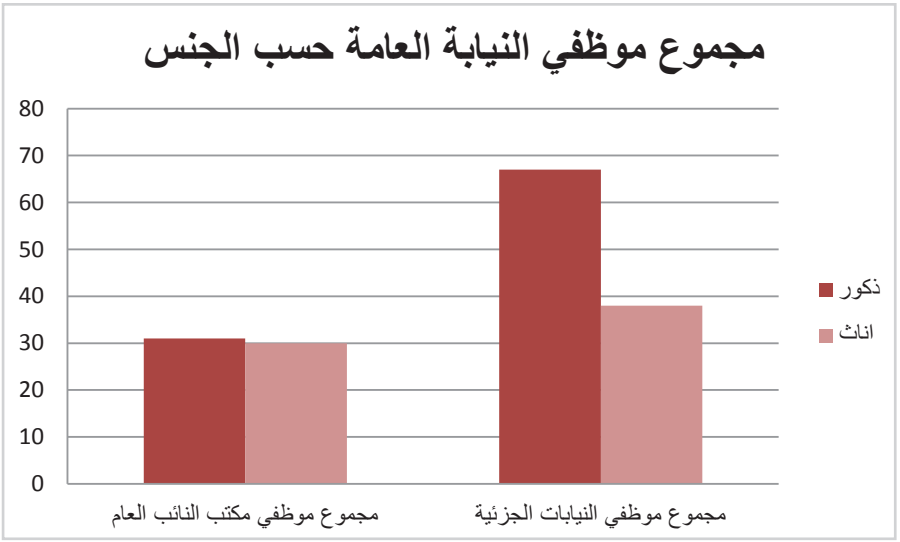

ثالثاً: تطور عدد القضايا التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى النيابات الجزئية:

1. التطور على مستوى جميع النيابات خلال العام 2016:

يبين الجدول التالي عدد القضايا التحقيقية الواردة والمدورة والمفصولة ومعدل العبء والانجاز لإعضاء النيابة العامة في جميع النيابات الجزئية في محافظات الضفة الغربية للعام 2016. فيما يلي ابرز النتائج:

- **القضايا الواردة:** بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2016 (38937) قضية.

- **نسبة القضايا المفصولة من الوارد :** بلغ مجموع القضايا المفصولة من الوارد خلال العام 2016 (35475) اي بنسبة 91.1%.

- **القضايا المدورة من السنوات السابقة :** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة (5530) قضية.

- **نسبة القضايا المفصولة من القضايا المدورة:** بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور من السنوات السابقة (4614) اي بنسبة 83.4%.

- **معدل عبء والانجاز لكل عضو النيابة:** بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة 285.2 قضية من مجموع المدور والوارد خلال السنة ، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة 255.4 قضية من مجموع المدور والوارد ، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصان بنوعية القضايا (جناية، جنحة).

عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة ومعدل العبء السنوي لعضو النيابة ومعدل انجازه للعام 2016

البيان	2016
عدد اعضاء النيابة	157
القضايا المدورة	5530
القضايا الواردة	38937
مجموع القضايا المدورة والواردة	44467
المفصول من المدور	4614
المفصول من الوارد	35475
مجموع المفصول الكلي	40089
نسبة القضايا المفصولة من المدور	83.4%
نسبة القضايا المفصولة من الواردة	91.1%

نسبة القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد	90.2%
معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة	285.2
معدل الإنجاز لكل عضو نيابة	255.4

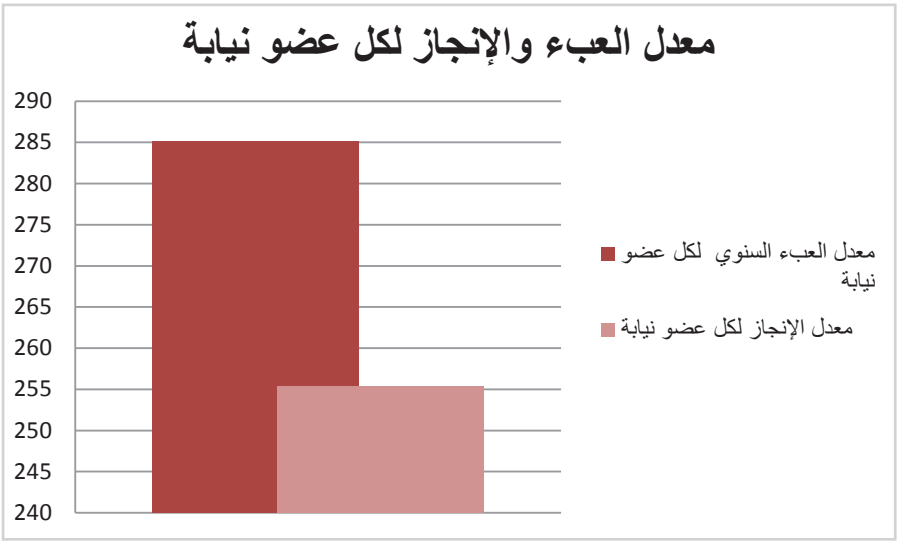

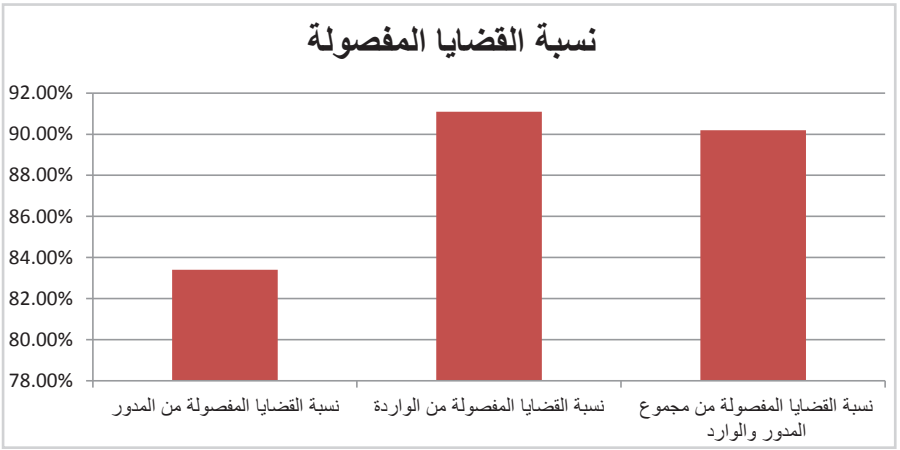

2. القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية في العام 2016:

- **القضايا المدورة من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنة السابقة (5530) قضية، فقد حصلت نيابة رام الله على اعلى نسبة من القضايا المدورة بنسبة 22.6% من اجمالي القضايا المدورة ، وتليها نيابة الخليل فكانت نسبتها 20.2%، ويعزى ذلك كون نيابة رام الله والخليل تحتل المرتبة الاولى على التوالي في عدد القضايا الواردة اليها ، اما بخصوص نيابة سلفيت فقد حصلت على ادنى نسبة من اجمالي القضايا المدورة فقد بلغت النسبة 0.43%.

- **القضايا الواردة:** بلغت عدد القضايا الواردة الى النيابة العامه (38937) قضية في العام 2016، فقد حصلت نيابة رام الله على اعلى نسبة من القضايا الواردة الى النيابة العامة بنسبة 14.8% من الوارد الكلي ، واما نيابة طوباس حصلت على اقل نسبة من القضايا الواردة الى النيابة العامة بنسبة 2.5% من اجمالي الوارد خلال العام .

- **القضايا المفصولة:** بلغ عدد القضايا المفصولة من مجموع الوارد والمدور للنيابة العامة (40089) قضية اي ان نسبة المفصول من مجموع المدور والوارد بلغت 90.2% اي انه زادت نسبة الفصل في الملفات الواردة والمدورة خلال العام يمكن ربط ذلك بإزدياد عدد اعضاء النيابة العامة وتطور رؤية النيابة العامة بتخصيص اعضاء نيابة للتحقيق والترافع في القضايا التخصصية إضافة الى إنشاء نيابات متخصصة في مجالات محددة بالإضافة الى التدريبات التي تلقاها أعضاء النيابة العامة.

- **القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع مدور القضايا للسنة اللاحقة (4378).

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى النيابات الجزئية للعام 2016

النيابات الجزئية	المدور من السنة السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	1248	5776	7024	6158	866
نابلس	382	5267	5649	5337	312
جنين	506	3727	4233	3797	436
طولكرم	325	2719	3044	2850	194
قلقيلية	77	2131	2208	2103	105
سلفيت	24	1702	1726	1671	55
الخليل	1119	4346	5465	4649	816
حلحول	204	2060	2264	2132	132
بيت لحم	906	4830	5736	5265	471
طوباس	133	982	1115	1079	36
اريحا	260	1359	1619	1490	129
يطا	148	1392	1540	1337	203
دورا	198	2646	2844	2221	623
المجموع	5530	38937	44467	40089	4378

3. القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضايا للعام 2016:

يبين الجدول التالي جملة القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة السنوية حسب نوع القضايا (جنايات، جنح ،مخالفات وعوارض) وتظهر النتائج ما يلي:

- **القضايا المدورة من السنوات السابقة:** بلغت نسبة قضايا الجنايات المدورة من السنوات السابقة من مجموع المدور الكلي 15.9%، ونسبة قضايا الجنح 76.1% ونسبة قضايا المخالفات بلغت 0.7% من اجمالي المدور من السنوات

السابقة ، واما نسبة العوارض 7.3% ، فنلاحظ هنا ان نسبة قضايا الجنح هي الأعلى نسبة من القضايا المدورة مع العلم ان اجمالي المدور من السنوات السابقة (5530) قضية .

- **القضايا الواردة السنوية:** بلغ اجمالي القضايا الواردة الى النيابة العامة في العام 2016 (38937)، فبلغت نسبة قضايا الجنايات الواردة 4.8% من الاجمالي، بينما قضايا الجنح كانت 83.7%، ونسبة قضايا المخالفات 9.6% ونسبة قضايا العوارض من 1.7% فنلاحظ هنا ان نسبة قضايا الجنح هي الاعلى من اجمالي الوارد.

- **القضايا المفصولة السنوية:** بلغ اجمالي القضايا المفصولة من مجموع المدور والوارد السنوي (40089) قضية اي بنسبة 90.2%، فكانت نسبة قضايا الجنايات المفصولة 70.3%، ونسبة قضايا الجنح المفصولة 91.0% ونسبة المخالفات بلغت 99.5%، اما قضايا العوارض 78.2% ، فنلاحظ هنا ان اعلى نسبة بالفصل هي في قضايا المخالفات.

- **القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع مدور القضايا للسنة اللاحقة (4378) ، فبلغت نسبة قضايا الجنايات المدورة 18.8%، ونسبة قضايا الجنح بلغت 75.3% في القضايا المدورة واما قضايا المخالفات بلغت نسبتها 0.5% وقضايا العوارض بلغت 5.3% ، فنلاحظ هنا ان اعلى نسبة هي قضايا الجنح وذلك بسبب ان قضايا الجنح الواردة والمدورة من السنوات السابقة حصلت على اعلى نسبة، بينما كانت قضايا المخالفات اقل نسبة في المدور .

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب نوع القضية للعام 2016

السنة	النيابة العامة	المدور السابق	الوارد السنوي	مجموع المدور والوارد	المفصول السنوي	المدور للسنة اللاحقة	نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد
2016	جناية	877	1900	2777	1952	825	70.3%
	جنحة	4212	32614	36826	33527	3299	91.0%
	مخالفات	39	3752	3791	3771	20	99.5%
	عوارض	402	671	1073	839	234	78.2%
	المجموع	5530	38937	44467	40089	4378	90.2%

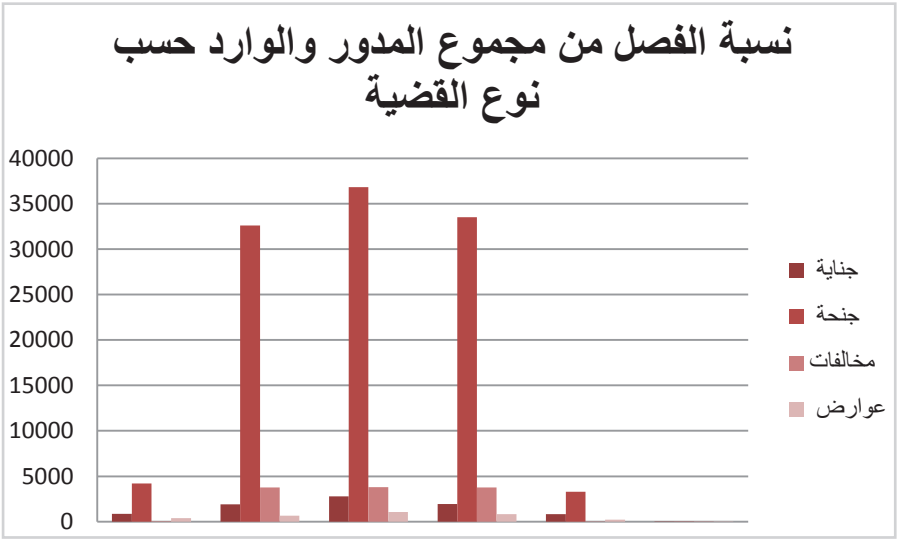

4. القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة حسب النيابات الجزئية ونوع القضايا عام 2016:

يبين الجدول التالي تصنيف القضايا الى : اربعة انواع هي جنايات، جنح ، مخالفات، عوارض في العام 2016. فيما يلي ابرز النتائج:

- **القضايا المدورة من السنوات السابقة:** يبين الجدول التالي ان عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة 5530 قضية منها 15.9% قضيه جنائية ونسبة 76.2% قضايا جنح ونسبة قضايا المخالفات بلغت 0.7% ، وقضايا العوارض بلغت نسبتها 7.3% من مجموع المدور من السنوات السابقة. عدد القضايا المدورة في نيابة رام الله 1248 قضية وهي الاعلى، منها 424 قضية جنايات وتشكل نسبة 34.0% وعدد قضايا الجنح 700 وتشكل نسبة 56.0% قضية ،عدد قضايا المخالفات بلغت 8 قضايا اي بنسبة 0.6% عدد قضايا العوارض 116 قضية بنسبة 9.3% من مجموع القضايا المدورة في نيابة رام الله. تليها نيابة الخليل وعدد القضايا المدورة 1119 قضية منها 59 قضية جنايات ونسبتها 5.3%، وعدد قضايا الجنح 1044 ونسبتها 83.6% ، وعدد قضايا المخالفات بلغت 5 بنسبة 0.4% وعدد قضايا العوارض 11 ونسبتها 1.0%. ادنى قضايا مدورة كانت في نيابة سلفيت وكان عددها 24 قضية منها قضية جنايات و قضية عوارض و 22 قضية جنح.

- **القضايا الواردة:** يبين الجدول ان عدد القضايا الواردة 38937 قضية منها 1900 قضية جنائية بنسبة 4.9% ، و 32614 قضية جنح بنسبة 83.8%،وعدد قضايا المخالفات بلغت 3752 قضية اي بنسبة 9.6%، وكانت عدد قضايا العوارض 671 قضية بنسبة 1.7%.

- **القضايا المفصولة:** يبين الجدول ان عدد القضايا المفصولة 40089 قضية منها 4.9% قضايا جنائية ونسبة 83.6% قضايا جنح ونسبة قضايا المخالفات بلغت 9.4% اما قضايا العوارض بلغت نسبتها 2.1%.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدورة والواردة:** يلاحظ من الجدول التالي ان نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد في جميع النيابات 90.2%.

القضايا التحقيقية المدورة والواردة والمفصولة لدى النيابات الجزئية حسب نوع القضايا (جنايات جنح، مخالفات ، عوارض) للعام 2016:

البيان	النيابة	رام الله	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	
مدور من السنوات السابقة	جناية	424	25	89	68	8	
	جنحة	700	322	373	208	66	
	مخالفات	8	2	13	3	0	
	عوارض	116	33	31	46	3	
	المجموع	1248	382	506	325	77	
الوارد	جناية	444	291	206	143	89	
	جنحة	4611	4100	2810	2176	1899	
	مخالفات	640	762	606	348	104	
	عوارض	81	114	105	52	39	
	المجموع	5776	5267	3727	2719	2131	
المفصول	جناية	527	274	211	133	82	
	جنحة	4841	4192	2876	2288	1881	
	مخالفات	645	759	616	350	102	
	عوارض	145	112	94	79	38	
	المجموع	6158	5337	3797	2850	2103	
المدور للسنة اللاحقة	جناية	341	42	84	78	15	
	جنحة	470	230	307	96	84	
	مخالفات	3	5	3	1	2	
	عوارض	52	35	42	19	4	
	المجموع	866	312	436	194	105	
نسبة الفصل من مجموع المدور والوارد%							

	سلفيت	الخليل	حلحول	بيت لحم	طوباس	اريحا	دورا	يطا	المجموع
	1	59	9	96	46	44	7	1	877
	22	1044	191	718	71	166	187	144	4212
	0	5	0	5	3	0	0	0	39
	1	11	4	87	13	50	4	3	402
	24	1119	204	906	133	260	198	148	5530
	39	178	37	191	74	103	66	39	1900
	1484	3786	1886	4277	746	1117	2416	1306	32614
	145	351	113	275	138	86	147	37	3752
	34	31	24	87	24	53	17	10	671
	1702	4346	2060	4830	982	1359	2646	1392	38937
	31	164	39	181	110	123	43	34	1952
	1461	4106	1961	4650	792	1197	2025	1257	33527
	145	353	113	279	141	85	146	37	3771
	34	26	19	155	36	85	7	9	839
	1671	4649	2132	5265	1079	1490	2221	1337	40089
	9	73	7	106	10	24	30	6	825
	45	724	116	345	25	86	578	193	3299
	0	3	0	1	0	1	1	0	20
	1	16	9	19	1	18	14	4	234
	55	816	132	471	36	129	623	203	4378
									90.2%

5. توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة للنيابات الجزئية للعام 2016 فيما يلي ابرز النتائج:

الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة:

- **قضايا السرقة:** بلغ مجموع قضايا السرقة 1939 قضية في العام 2016 وقد سجلت أعلى نسبة لقضايا السرقة في نيابة رام الله بنسبة 28.6% تليها نيابة نابلس بنسبة 12.4% ، وادناها نسبة كانت في نيابة طوباس بنسبة 1.6% .

- **قضايا السلب في الطريق العام :** بلغ مجموع قضايا السلب في الطريق العام التي وردت النيابة العامة خلال العام 11 قضية ، وقد سجلت نيابة نابلس 4 قضايا اي بنسبة 36.4% ، وسجلت قضية واحدة في كل من النيابات التالية (رام الله ، نابلس ، جنين، الخليل ، طولكرم، بيت لحم ، يطا).

- **قضايا السطو المسلح :** سجلت النيابة العامة 4 قضايا خلال العام وجميعها سجلت لدى نيابة نابلس.

- **قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة:** بلغ مجموع قضايا الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة 1211 قضية خلال العام ، وسجلت نيابة نابلس اعلى نسبة وهي 24.6% ، وتليها نيابة رام الله بنسبة 21.8% من المجموع ، ونيابة سلفيت لم يردها اية قضية بهذا الخصوص.

جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان:

- **قضايا القتل :** سجلت النيابة العامة 93 قضية قتل خلال العام 2016، وسجلت نيابة نابلس اعلى نسبة من مجموع قضايا القتل وكانت نسبتها 33.3% ، تليها نيابة رام الله 25.8%، ونيابة دورا لم تسجل اية قضية قتل خلال العام.

- **قضايا الشروع بالقتل:** بلغ مجموع قضايا الشروع بالقتل في النيابة العامة 89 قضية منها 37 قضية في نيابة نابلس تليها نيابة رام الله 16 قضية و 10 قضايا في كل من نيابتي جنين و قلقيلية ولم تسجل اية قضية في نيابة اريحا و نيابة دورا.

- **قضايا المشاجرة العامة:** بلغ مجموع قضايا المشاجرة العامة الورادة الى النيابة العامة 181 قضية خلال العام وكانت اعلى نسبة من هذه القضايا في نيابة رام الله بنسبة 61.7% ، تليها نيابة نابلس 38.3% ، ونيابة جنين27.2% من المجموع ، وسجلت نيابة يطا قضية واحدة خلال العام.

- **قضايا الخطف:** ورد النيابة العامة 38 قضية بهذا الخصوص ، منها 23 قضية في نيابة رام الله ، 12 قضية في نيابة طولكرم، وقضيتان في نيابة بيت لحم ، و قضية واحدة في نيابة دورا .

الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي:

- **قضايا مقاومة رجال الامن:** بلغ مجموع القضايا الواردة في النيابة العامة خلال العام 545 قضية وكانت اعلاها في نيابة رام الله 134 قضية، تليها نيابة جنين 126 قضية ، وسجلت نيابة يطا 6 قضايا وكانت اقلها .

استيقاء الحق بالذات:

- **قضايا استيفاء الحق بالذات:** سجلت النيابة العامة 108 قضايا خلال العام وكانت نيابة نابلس هي الاعلى نسبة من المجموع بنسبة 25.9% ، وسجلت قضية واحدة في نيابة طوباس.

توزيع عدد القضايا حسب التكييف القانوني للتهمة للنيابات الجزئية للعام 2016

نوع الجريمة	الجرائم التي تقع على الاملاك الخاصة والعامة				
النيابة	السرقة	السلب في الطريق العام	السطو المسلح	الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة	
رام الله	555	1	0	264	
نابلس	240	4	4	298	
جنين	207	1	0	3	
الخليل	103	1	0	22	
طولكرم	133	1	0	145	
قلقيلية	147	1	0	71	
طوباس	31	0	0	2	
سلفيت	50	0	0	0	
اريحا	142	0	0	60	
حلحول	64	0	0	156	
دورا	77	0	0	6	
بيت لحم	152	1	0	89	
يطا	38	1	0	95	
المجموع	1939	11	4	1211	

	جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الانسان					الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي	استيفاء الحق بالذات
	القتل	الشروع بالقتل	المشاجرة العامة	الخطف		مقاومة رجال الامن	استيفاء الحق بالذات
	24	16	50	23		134	17
	31	37	31	0		12	28
	6	10	22	0		126	5
	9	1	2	0		18	17
	1	3	13	12		35	3
	5	10	17	0		45	2
	4	2	2	0		25	1
	4	2	3	0		12	4
	1	0	7	0		11	2
	1	1	4	0		23	6
	0	0	10	1		35	8
	4	4	19	2		63	7
	3	3	1	0		6	8
	93	89	181	38		545	108

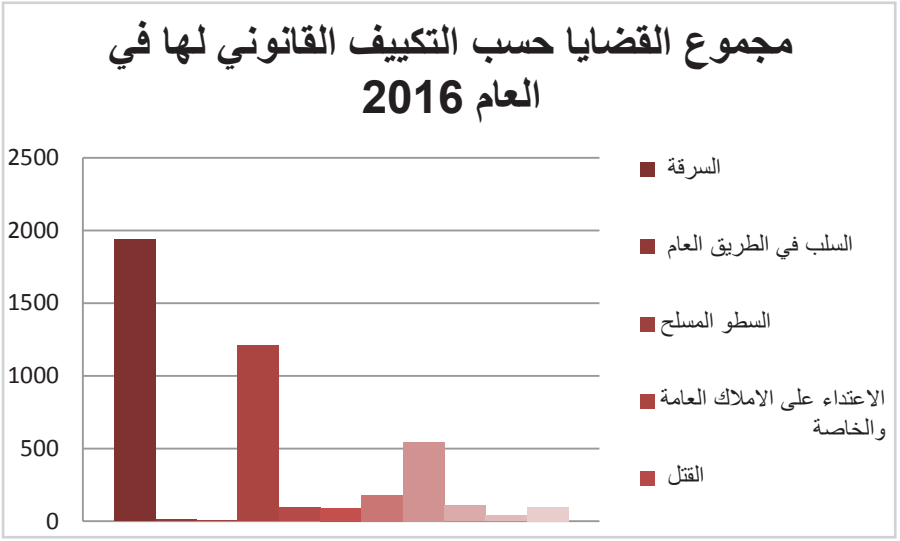

6. قضايا المخدرات خلال العامين 2015،2016:

في ظل توجهات القيادة الفلسطينية الدائمة لحماية الشباب الفلسطيني من أفة المخدرات وتماشياً مع هذا التوجه تم اصدار القرار بقانون رقم 18 لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، والذي من خلاله سد العديد من الثغرات التي كانت موجودة في الامر العسكري النافذ المتعلق بحيازة وتعاطي المخدرات.

ونظراً لأهمية الموضوع فكانت احصائيات قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية خلال العامين 2015،2016 على النحو التالي:

- **قضايا حيازة وتعاطي المخدرات:** بلغ مجموع قضايا حيازة وتعاطي المخدرات 894 قضية خلال العام 2015 ، وفي عام 2016 بلغ مجموع هذه القضايا 806 قضايا ، فنلاحظ هنا انخفاض نسبة قضايا حيازة وتعاطي المخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة 9.8- % عن العام 2015.

- **قضايا الاتجار بالمخدرات:** بلغ مجموع قضايا الاتجار بالمخدرات 84 قضية خلال العام 2015 ، وفي عام 2016 بلغ مجموع القضايا 110 قضية، اي ان هناك نسبة زيادة في عدد قضايا الاتجار بالمخدرات الواردة الى النيابة العامة بنسبة 31.0% عن العام السابق.

- **قضايا تنمية وزراعة المخدرات:** بلغ مجموع قضايا تنمية وزراعة المخدرات 23 قضية خلال العام 2015، وفي عام 2016 بلغ مجموع القضايا 19 قضية، فنلاحظ هنا انخفاض نسبة قضايا تنمية وزراعة المخدرات في العام 2016 بنسبة 17.4-% عن العام السابق.

عدد قضايا المخدرات حسب التكيف القانوني للتهمة للأعوام 2015،2016

النيابة	2015				2016			
	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	المجموع	حيازة وتعاطي المخدرات	الاتجار بالمخدرات	تنمية وزراعة المخدرات	المجموع
رام الله	293	19	5	317	288	59	0	347
نابلس	147	25	2	174	97	13	4	114
جنين	7	2	2	11	85	3	1	89
طولكرم	97	4	1	102	92	13	0	105
قلقيلية	81	12	0	93	72	2	2	76
سلفيت	37	1	1	39	25	2	0	27
الخليل	39	4	3	46	2	0	0	2
حلحول	16	0	2	18	26	0	3	29
بيت لحم	42	8	0	50	13	6	0	19
طوباس	21	0	0	21	21	2	3	26
اريحا	83	3	2	88	44	4	1	49
يطا	10	3	5	18	15	4	3	22
دورا	21	3	0	24	26	2	2	30
المجموع	894	84	23	1001	806	110	19	935

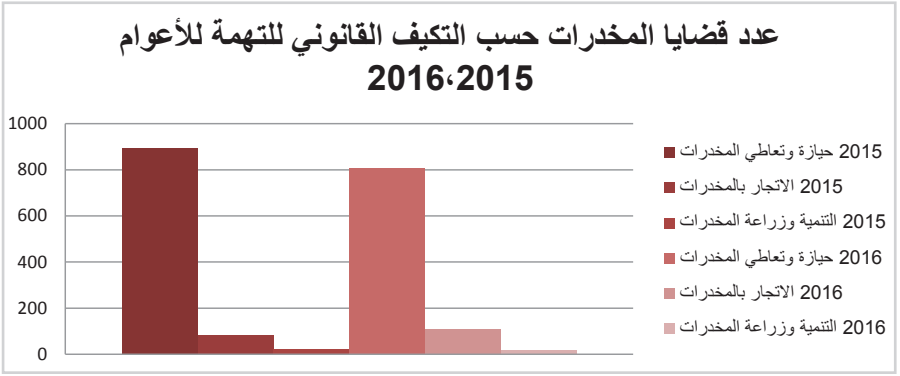

7. جرائم العنف المبني على النوع الاجتماعي:

تولي النيابة العامة اهمية خاصة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولذلك فلقد تم انشاء نيابة متخصصة بالتحقيق والترافع بتلك القضايا وفيما يلي عدد القضايا الواردة الى النيابة العامة حسب المحافظات وفيما يلي ابرز النتائج:

- **قضايا الايذاء البسيط**: بلغ مجموع قضايا الايذاء البسيط الواردة الى النيابة العام 754 قضية ، وسجلت نيابة جنين اعلى نسبة في هذه القضايا بنسبة 19.0% تليها نيابة يطا بنسبة 17.4% ، وسجلت نيابة بيت لحم اقل نسبة من هذه القضايا بنسبة 0.9% من المجموع الكلي لقضايا الايذاء البسيط.

- **قضايا الايذاء البليغ**: سجلت النيابة العامة 90 قضية ايذاء بليغ خلال العام، كانت اعلى نسبة منها في نيابة الخليل بنسبة 25.6%، تليها نيابة رام الله بنسبة 23.3%، ولم تسجل اية قضية في كل من النيابات سلفيت وبيت لحم ونيابة دورا.

- **قضايا هتك العرض**: بلغ مجموع وارد هذه القضايا في النيابة العامة 59 قضية، سجلت نيابة رام الله اعلى نسبة ورود بنسبة 35.6% ، ولم تسجل اية قضية في كل من نيابة طوباس ونيابة يطا.

- **قضايا الاغتصاب**: بلغ مجموع قضايا الاغتصاب التي سجلت لدى النيابة العامة 15 قضية، سجل منها 8 قضايا في نيابة نابلس، و 3 قضايا في نيابة رام الله و قضيتان في نيابة طولكرم ، وقضية واحدة في كل من نيابة جنين وسلفيت.

- **قضايا الزنا**: سجلت لدى النيابة العامة 3 قضايا خلال العام منها قضيتان في نيابة رام الله وقضية واحدة في نيابة نابلس.

- **قضايا افساد الرابطة الزوجية**: بلغ مجموع قضايا افساد الرابطة الزوجية التي سجلت لدى النيابة العامة 36 قضية وكانت اعلاها في نيابة رام الله بنسبة 33.3%.

- **قضايا افعال منافية للحياء**: بلغ مجموع هذه القضايا خلال العام 144 قضية، وكانت اعلى نسبة في نيابة نابلس 34.0% تليها نيابة رام الله بنسبة 22.2% من المجموع الكلي.

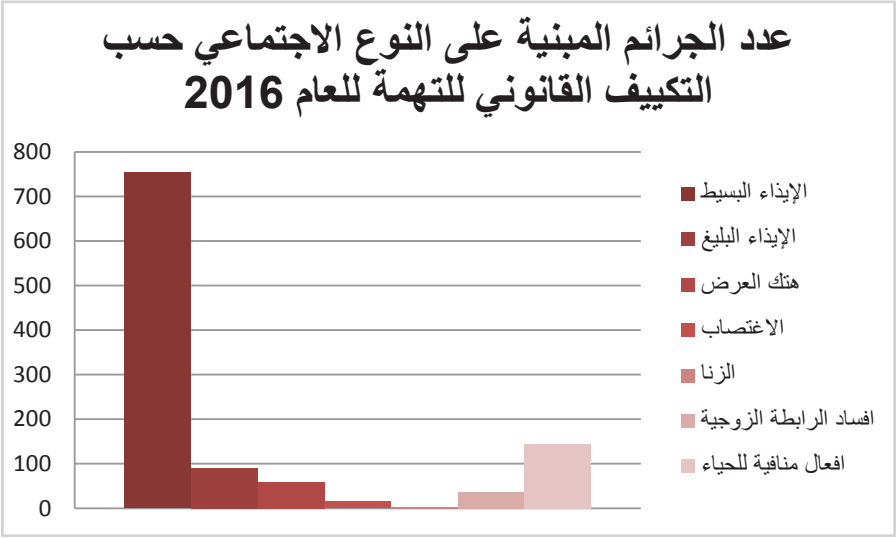

توزيع الجرائم المبنية على النوع الاجتماعي حسب التكييف القانوني للتهمة والنيابة للعام 2016

النيابة	الإيذاء البسيط	الإيذاء البليغ	هتك العرض	الاغتصاب	الزنا	افساد الرابطة الزوجية	افعال منافية للحياء
رام الله	72	21	21	3	2	12	32
نابلس	103	7	9	8	1	4	49
جنين	143	5	6	1	0	1	8
طولكرم	28	13	9	2	0	3	9
قلقيلية	43	2	4	0	0	6	13
سلفيت	35	0	1	1	0	2	13
الخليل	29	23	2	0	0	0	5
حلحول	76	2	3	0	0	0	4
بيت لحم	7	0	2	0	0	0	3
طوباس	17	1	0	0	0	2	2
اريحا	21	1	1	0	0	1	4
يطا	131	15	0	0	0	3	1
دورا	49	0	1	0	0	2	1
المجموع	754	90	59	15	3	36	144

رابعا: النيابات المتخصصة:

1. نيابة الاستئناف:

تم انشاء نيابة الاستئناف بقرار صادر عن النائب العام رقم (2) في عام 2005 وتبع هذا القرار بقرار لاحق حمل رقم (34) من عام 2006. حدد فيه مبررات إنشاء

هذه النيابة وألية عملها وصلاحياتها والكادر الذي ألحق بها. وكان الهدف من وراء إنشاء هذه النيابة هو تطوير أداء النيابة العامة وخدمة عملها من خلال التخصص في إعداد ومتابعة الاستئنافات.

يبين الجدول ادناه عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى محكمة الاستئناف (جزاء، مدني) للعام 2016:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى محكمة الإستئناف (الجزاء) 340 قضية،

- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد القضايا الواردة الى محكمة الاستئناف (الجزاء) 722 قضية خلال العام 2016، واما بخصوص محكمة الإستئناف (مدني) بلغ واردها خلال العام 79 قضية.

- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف (جزاء) خلال العام 673 قضية، ومحكمة الاستئناف(مدني) بلغ مجموع المفصول فيها من الوارد 23 قضية.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى محكمة الاستئناف (جزاء) 63.37% اي ان نسبة المدور للعام 2017 بلغ 36.6% من مجموع المدور والوارد.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة لدى محكمة الاستئناف (مدني) 29.1% من الوارد خلال العام.

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى محكمة الاستئناف (جزاء) للعام 2016

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (جزاء) 2016
المدور من السنوات السابقة	340
الوارد خلال السنة	722
مجموع المدور والوارد	1062
المفصول خلال السنة	673
المدور للسنة اللاحقة	389
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	63.37%

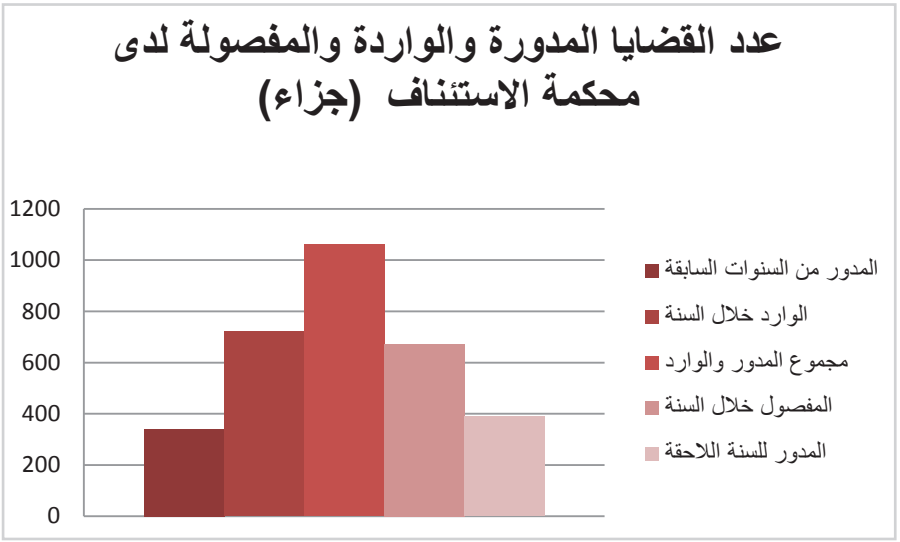

عدد القضايا والواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف (مدني) للعام 2016

مجموع القضايا	محكمة استئناف رام الله و القدس (مدني) 2016
الوارد خلال السنة	79
المفصول خلال السنة	23
المدور للسنة اللاحقة	56
نسبة المفصول الى الواردة	29.1%

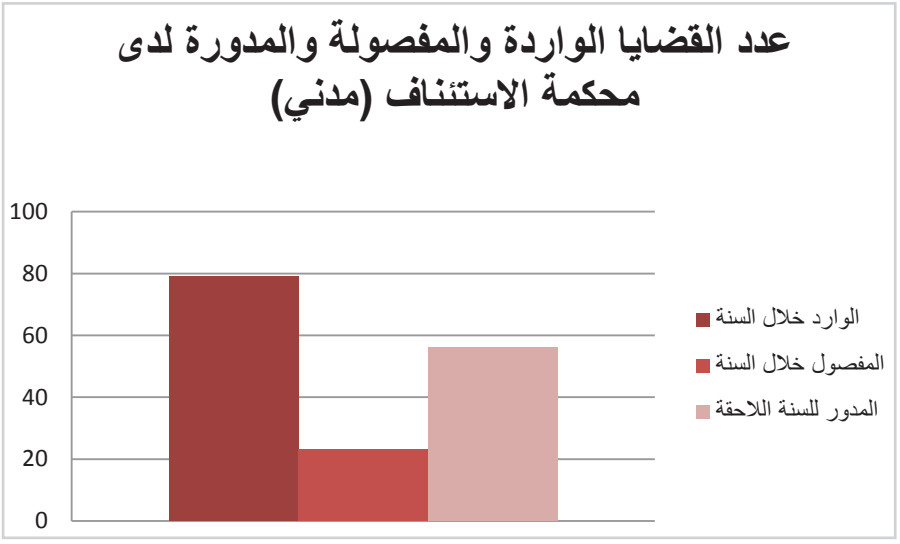

2. نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

وهي نيابة متخصصة لدى مكتب النائب العام تم انشاءها بقرار من النائب العام رقم 2006/28 وتضمن هذا القرار والقرار اللاحق له والذي يحمل الرقم 2012/1 اختصاصات هذه النيابة حيث تناولت ثلاثة اختصاصات اساسية هي:

- مكافحة جرائم غسل الاموال.

- مكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
- مكافحة الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك وعرض بضائع فاسدة او منتهية الصلاحية، مخالفة التسعيرة، تداول منتجات مستوطنات ، الغش، الاضرار بصحة المواطن بالإضافة الى متابعة القضايا ذات الطابع التجاري كـ الاعتداء على علامة تجارية.

2.1 يبين الجدول ادناه عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية للعام 2016:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام 69 قضية.

- **الوارد خلال السنة:** بلغ عدد القضايا الواردة الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام 175 قضية خلال العام، منها 37 قضية جنايات بنسبة 21.1% من مجموع الوارد ، وبلغت قضايا الجنح 138 قضية اي بنسبة 78.9% من مجموع الوارد خلال العام.

- **القضايا المفصولة:** بلغت مجموع القضايا المفصولة خلال العام 189 قضية منها 23.8% قضايا جنايات ، و 76.2% قضايا جنح.

- **نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور و الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة الى مجموع المدور والوارد لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية 77.46% .

عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام 2016:

نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية المركزية			
البيان	جناية	جنحة	المجموع
المدور من السنوات السابقة	29	40	69
الوارد	37	138	175
مجموع المدور والوارد	66	178	244
المفصول	45	144	189
المدور للسنة اللاحقة	21	34	55
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	68.2%	80.9%	77.46%

2.2 وتتولى ايضاً نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية القضايا الجمركية الجزائية والحقوقية والمبالغ المالية المترتبة عنها وتوضح الجداول ادناه عدد القضايا الواردة و المفصولة والمدورة للنيابة العامة و محكمة الجمارك البدائية والمبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها في القضايا الجمركية الجزائية والحقوقية للعام 2016:

القضايا الجمركية الجزائية الواردة لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في العام 2016:

وارد 2016	مفصول نيابة 2016	مفصول نيابة/ سنوات سابقة	المدور	المبالغ المطالب بها من المفصول خلال السنة و السنوات السابقة
17	9	4	8	21,306,862 شيكل

القضايا الجمركية الجزائية المحالة لمحكمة الجمارك البدائية في العام 2016

محال الى المحكمة 2016	مفصول 2016	احكام قضائية صادرة في العام 2016	المدور من وارد 2016	المبالغ المحكوم بها خلال السنة والسنوات السابقة
21	3	8	18	1,950,865شيكل

القضايا الجمركية/ حقوق المدورة والواردة والمفصولة وقيمتها للعام 2016:

وارد	المفصول	المدور	قيمتها
15	3	12	49,655,465 شيكل

2.3 توزيع قضايا الجرائم الاقتصادية لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام و النيابات الجزئية:

تتولى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية في محافظات الضفة الغربية متابعة قضايا الجرائم الاقتصادية المتعلقة بجرائم غسل الاموال، وجرائم التهرب الضريبي والجمركي اضافة الى جرائم تداول منتجات المستوطنات. كذلك الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك كتداول وعرض بضائع فاسدة او منتهية الصلاحية ومخالفات التسعيرة والغش في البضائع والخدمات والمحروقات والاضرار بصحة المواطن بالاضافة الى متابعة القضايا ذات الطابع التجاري كالاعتداء على علامة تجارية والتقليد. يبين الجدول التالي ابرز النتائج لقضايا الجرائم الاقتصادية لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية و النيابات الجزئية:

1. **القضايا الواردة:** بلغ عدد الجرائم الاقتصادية الواردة الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام والنيابات الجزئية في المحافظات 621 قضية خلال العام 2016 وتتضمن هذه القضايا:

- **قضايا غسل الاموال الواردة:** بلغ عدد قضايا غسل الاموال 8 قضايا خلال العام 2016 منها 7 لنيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام، و قضية واحدة لنيابة طوباس.

- **قضايا تتعلق بتداول منتجات المستوطنات:** بلغ عدد قضايا تداول منتجات المستوطنات 32 قضية.

- **قضايا التهرب الضريبي والجمركي:** وعددها 17 قضية منها 12 قضية وردت الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام.

- **حماية المستهلك:**عدد القضايا الواردة المتعلقة بحماية المستهلك 542 قضية منها 138 قضية سجلت لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية، وسجلت 102 قضية لدى نيابة بيت لحم و 65 قضية لدى نيابة طولكرم، وتتضمن قضايا حماية المستهلك (غش المستهلك، مخالفات الأسعار، الاغذية الفاسدة والمنتهية الصلاحية، مخالفات الصحة، مخالفات الزراعة، مخالفات المواصفات والمقاييس، ممارسة المهن بدون ترخيص وغش المحروقات والاعتداء وتقليد العلامات التجارية وقضايا تداول منتجات مستوطنات والملكية الفكرية...).

- **الملكية الفكرية:** بلغ مجموع وارد قضايا الملكية الفكرية لدى النيابة العامة 22 قضية ، منها 15 قضية سجلت لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام، و 5 قضايا سجلت لدى نيابة الخليل وسجلت قضية واحدة في كل من نيابة نابلس وبيت لحم.

قضايا الجرائم الاقتصادية حسب التكييف القانوني لها وتوزيعها حسب النيابة للعام 2016

النيابة	غسل اموال	منتجات مستوطنات	حماية المستهلك	التهرب الضريبي والجمركي	الملكية الفكرية
الجرائم الاقتصادية بمحافظة رام الله والقدس	7	3	138	12	15
نابلس	0	4	45	0	1
جنين	0	0	35	0	0
الخليل	0	0	12	0	5
طولكرم	0	6	65	0	0
قلقيلية	0	3	16	0	0
طوباس	1	5	28	0	0
سلفيت	0	2	49	1	0
اريحا	0	3	3	0	0
حلحول	0	0	19	0	0
دورا	0	1	5	1	0
بيت لحم	0	4	102	1	1
يطا	0	1	25	2	0
المجموع	8	32	542	17	22

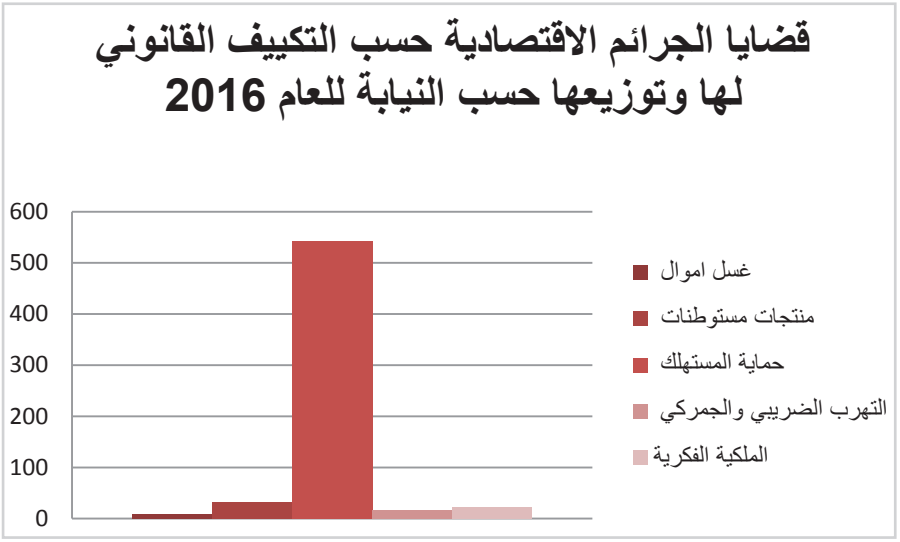

3. نيابة العدل العليا والدستورية:

تختص نيابة العدل العليا والدستورية بتمثيل مؤسسات الدولة في الدعاوي الادارية والدستورية التي ترفع منها أو عليها سواء أمام المحكمة الدستورية العليا أو المحكمة العليا او محكمة العدل العليا، وذلك بالتنسيق والتشاور مع الجهات الإدارية وتحت إشراف مباشر من النائب العام.

عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة لدى نيابة العدل العليا والدستورية للعام 2016 كالتالي:

أولاً: الدعاوى الدستورية:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع الدعاوى الدستورية المدورة من السنوات السابقة 15 دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد الدعاوى الدستورية الواردة خلال العام 11 دعوى.

- **المفصول**: بلـغ مجمـوع الدعـاوى المفصولـة مـن مـدور ووارد الدعـاوى 4 دعـاوى خـلال العـام

- **المدور**: بلغت مجموع الدعاوى الدستورية المدورة للسنة اللاحقة 22 دعوى.

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد**: بلغـت نسـبة الدعـاوى المفصولـة مـن مجمـوع المـدور والـوارد 15.38%.

عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة في الدعاوى الدستورية

الدعاوى الدستورية	
المدور من السنوات السابقة	15
الوارد	11
المجموع	26
المفصول	4
المدور	22
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	15.38%

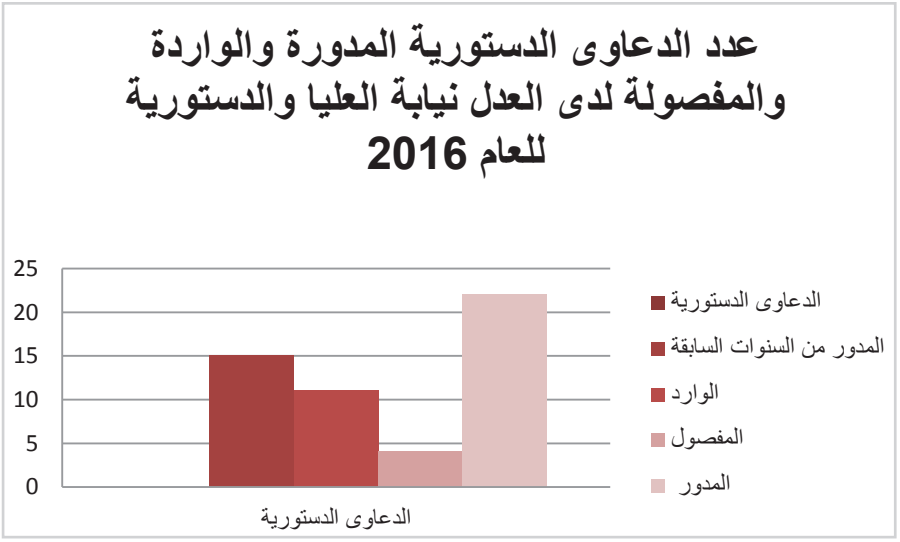

ثانياً: دعاوى العليا:

- **المدور من السنوات السابقة:** بلغ مجموع دعاوى العليا المدورة من السنوات السابقة 15 دعوى.
- **الوارد:** بلغ عدد دعاوى العليا الواردة خلال العام 13 دعوى.
- **المفصول:** بلغ مجموع الدعاوى المفصولة من مدور وارد الدعاوى 8 دعاوى خلال العام
- **المدور:** بلغت مجموع دعاوى العليا المدورة للسنة اللاحقة 19 دعوى.
- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع المفصول من الدعاوى العليا 8 دعاوى وهي جميعها لصالح الدولة وبلغت نسبة المفصول منها من مجموع المدور والوارد 29.63% .

عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة في الدعاوى العليا

دعاوى العليا	
المدور من السنوات السابقة	14
الوارد	13
المجموع	27
المفصول	8
المدور	19
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	29.63%

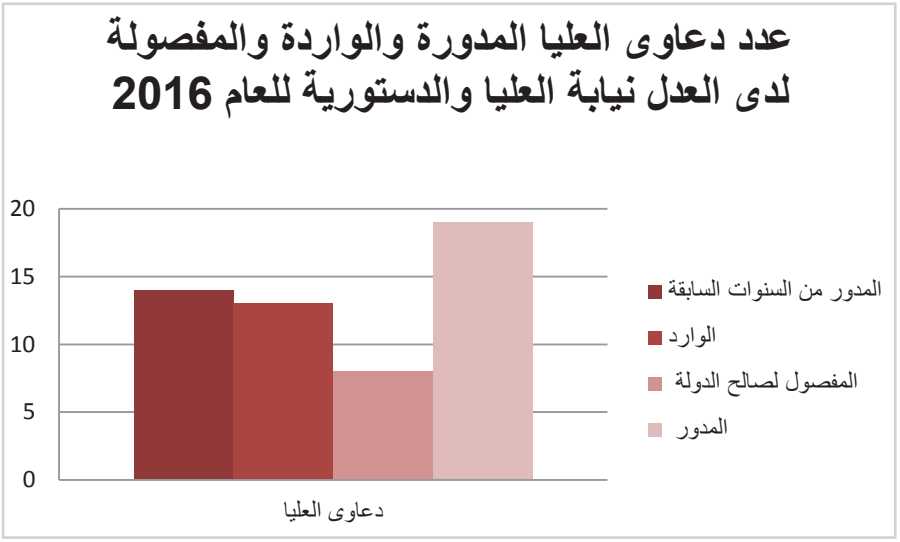

ثالثاً:الدعاوى الإدارية:

- **نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد:** بلغ مجموع المفصول في دعاوى العدل العليا خلال العام 148 قضية ونسبتها 46.3% من مجموع المدور والوارد.

- **نسبة المفصول لصالح الدولة :** بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الدولة 133 قضية اي بنسبة 89.9% من المجموع الكلي للمدور والوارد.

- **نسبة المفصول لصالح الخصم:** بلغ مجموع الدعاوى الادارية المفصولة لصالح الخصم العامة 15 قضية اي بنسبة 10.1% من المجموع الكلي للمدور والوارد.

عدد الدعاوى المدورة والواردة والمفصولة في الدعاوى الادارية

الدعاوى الادارية	
المدور من السنوات السابقة	155
الوارد	165
المجموع	320
المفصول	148
المدور	172
نسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد	46.3%
نتيجة الفصل لصالح الدولة	133
نتيجة الفصل لصالح الخصم	15
نسبة المفصول لصالح الدولة من المفصول الكلي	89.9%
نسبة المفصول لصالح الخصم من المفصول الكلي	10.1%

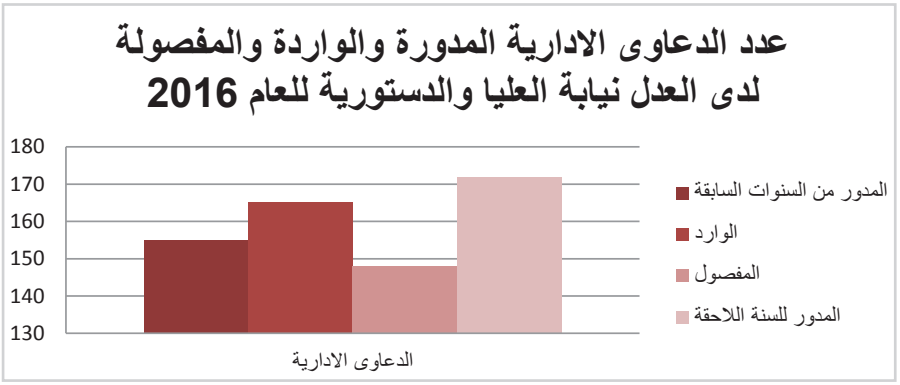

4. نيابة النقض:

هـي نيابـة متخصصـة في مكتـب النائـب العـام تتبـع النائـب العـام مباشـرة، تم إنشـاؤها بقـرار عطوفـة النائـب العـام رقـم (34) لسـنة 2006 وتبعهـا قـرار رقـم (2) لعـام 2015. وكان الهـدف مـن انشـاء هـذه النيابـة هـو تطويـر اداء النيابـة العامـة مـن خـلال انشـاء نيابـة

متخصصة في إعداد الطعون والرد عليها وفق الأصول والقانون ، حيث كانت تتبع هذه النيابة نيابة الاستئناف والنقض ومن ثم النقض والعدل العليا، ومنذ تولي عطوفة النائب العام الدكتور احمد براك مهام اعماله كنائب عام لدولة فلسطين وتطور رؤية النيابة العامة نحو انشاء نيابات متخصصة لما يشكله ذلك من تقديم طعون قانونية تساهم في ارساء المبادىء القانونية، وتتولى هذه النيابة القيام بالمهام التالية:

1. إعداد الطعون الجزائية ومتابعتها أمام محكمة النقض في القضايا الجزائية التي قرر النائب العام الطعن فيها بالنقض.
2. متابعة الطعون الجزائية المرفوعة ضد النيابة العامة أمام محكمة النقض.

عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2016:

- **الوارد:** بلغ عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض خلال العام: 541 قضية.

- **المفصول:** بلغ مجموع الدعاوى المفصولة من الوارد: 460 قضية اي بنسبة 85.0%، منها 281 قضية مفصولة لصالح النيابة العامة اي بنسبة 51.9% ، و 179 قضية مفصولة لصالح الخصم بنسبة 33.1% من الوارد خلال العام ، فنلاحظ هنا ان نسبة القضايا المفصولة لصالح الدولة العامة تعدت النصف.

- **المدور:** بلغت مجموع القضايا المدورة في محكمة النقض للسنة اللاحقة 81 قضية.

عدد القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2016

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة النقض للعام 2016	
الوارد خلال السنة	541
المفصول لصالح النيابة العامة	281
المفصول لصالح الخصم	179
المفصول خلال السنة	460
المدور للسنة اللاحقة	81
نسبة المفصول الى مجموع الوارد	85.0%
نسبة المفصول لصالح الدولة من الوارد	51.9%
نسبة المفصول لصالح الخصم من الوارد	33.1%

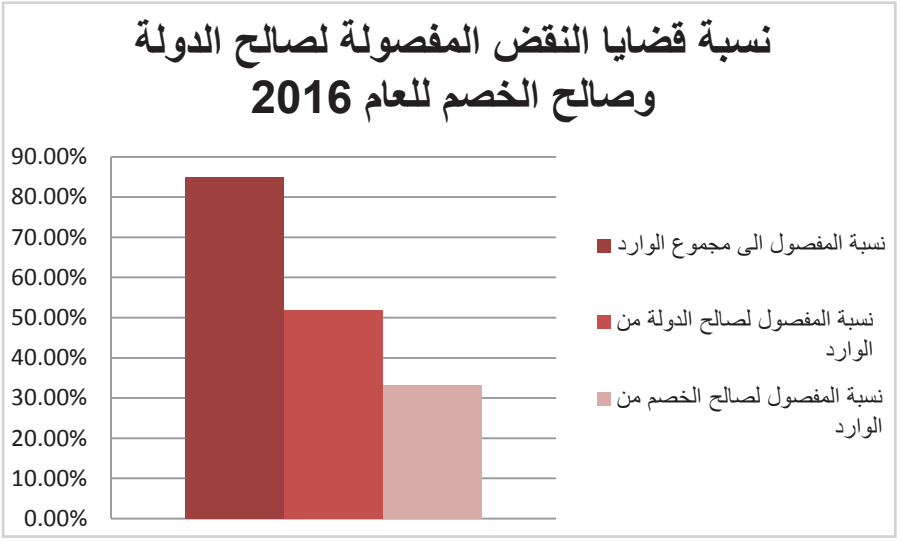

5. نيابة الأحداث:

على ضوء انضمام دولة فلسطين الى الاتفاقيات والمعهدات الدولية ذات العلاقة لحماية الطفل واصدار القرار بقانون في شأن حماية الاحداث لسنة 2016 بتاريخ 2016/02/07 صدر قرار النائب العام بإنشاء نيابة متخصصة تختص بقضايا الاحداث والاطفال المعرضين لخطر الانحراف، ويشمل ذلك القيام بالتحقيقات والترافع بشكل يضمن السرية واحترام حقوق الحدث وإيجاد سبل لاصلاحه وسرعة اندماجه في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة بقانون الاجراءات الجزائية وقانون الاحداث النافذ، كذلك الطعن بالأحكام بالاعتراض والاستئناف والطعن بالنقض وإعادة المحاكمة في القضايا ذات الاختصاص، والتشبيك والتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مرشد حماية الطفولة فيما يخص متابعة الحدث في احدى حالات التعرض للانحراف المقررة وفقا للقانون، ويشمل ذلك أيضا تكليف التنمية الاجتماعية (مراقب السلوك) بجميع الاعمال والأبحاث الاجتماعية اللازمة للتوصل الى اظهار الحقيقة ومعرفة شخصية الحدث والوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته، واتخاذ التدابير الخاصة بالاحداث ما دون سن 15 عاما، وإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله، وأخيرا التفتيش

على دور التأهيل والرعاية ومراكز التدريب المهني والمشافي المتخصصة ، وتبين الجداول ادناه ابرز النتائج:

5.1 عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام 2016 في النيابة العامة:

- **عدد القضايا الواردة:** بلغ مجموع القضايا الواردة الى النيابة العامة الخاصة بالأحداث 1747 قضية.

- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ مجموع القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة الى نيابة الاحداث 1383 قضية وكانت نسبة القضايا المفصولة من الوارد 79.2% اي انه تم فصل اكثر من نصف القضايا الواردة خلال العام.

- **عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة للسنة اللاحقة في نيابة الاحداث 364 قضية خلال العام اي بنسبة 20.8% من الوادر.

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة للعام 2016

عدد قضايا الاحداث الواردة والمفصولة و المدورة	
الوارد	1747
المفصول	1383
المدور للسنة اللاحقة	364
نسبة المفصول من الوارد	**79.2%**
نسبة المدور من الوارد	**20.8%**

5.2 توزيع قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية للعام 2016:

- **عدد القضايا الواردة:** بلغ مجموع قضايا الاحداث الواردة الى النيابة العامة خلال العام 1747 قضية وكانت اعلى نسبة ورود في نيابة نابلس بنسبة 17.2%، تليها نيابة جنين بنسبة 16.3%، وكانت اقل نسبة ورود في نيابة يطا بنسبة 0.8%.

- **عدد القضايا المفصولة:** بلغ مجموع قضايا الاحداث المفصولة 1383 قضية من الوارد خلال العام وكانت اعلى نسبة فصل في نيابة جنين بنسبة 17.4% تليها نيابة نابلس بنسبة 17.1% ، واقلها نسبة كانت في نيابة يطا بنسبة 0.8%.

- **المدور للسنة اللاحقة:** بلغ مجموع قضايا الاحداث المدورة للسنة اللاحقة 364 قضية ، وكانت اعلى نسبة في نيابة رام الله بنسبة 19.8% تليها نيابة نابلس بنسبة 17.9% من مجموع المدور، واقل نسبة مدور كانت في نيابة يطا بنسبة 0.8% .

توزيع قضايا الاحداث الواردة والمفصولة والمدورة حسب النيابات الجزئية للعام 2016

النيابة	الوارد	المفصول	المدور للسنة اللاحقة
رام الله	211	139	72
نابلس	301	236	65
الخليل	88	73	15
جنين	284	241	43
طولكرم	167	145	22
اريحا	64	49	15
قلقيلية	184	153	31
بيت لحم	146	116	30
سلفيت	120	89	31
طوباس	79	70	9
دورا	47	30	17
حلحول	42	31	11
يطا	14	11	3
المجموع	1747	1383	364

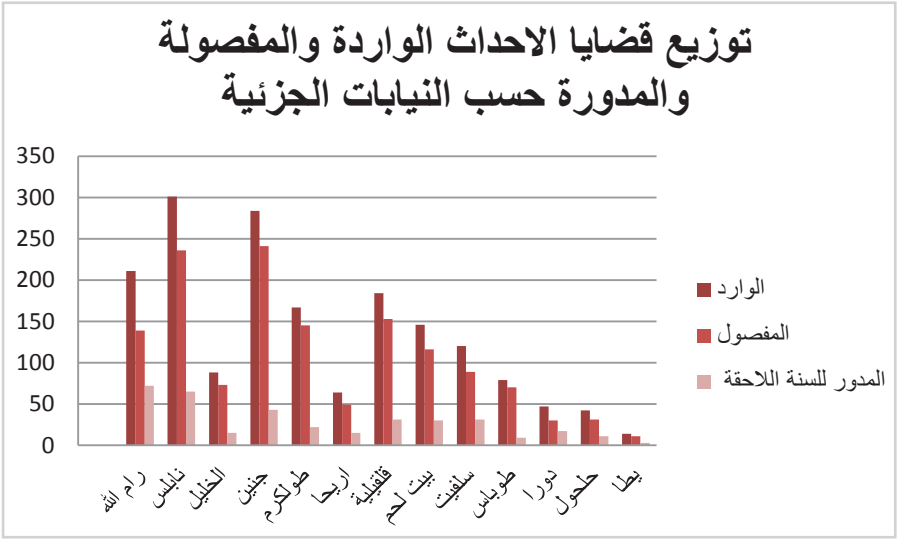

5.3 توزيع عدد المتهمين في قضايا الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2016
بلغ عدد الاحداث المتهمين في قضايا الجنايات والجنح 2108 متهم وكانت نسبة المتهمين الاحداث الذكور 97.4% وتشكل نسبة الاناث 2.6% و يبين الجدول التالي عدد المتهمين من ذكور والاناث في قضايا الأحداث وتوزيعهم حسب نوع التهمة (جناية، جنحة):

- **قضايا الجنايات**: بلغ مجموع المتهمين بقضايا الجنايات من الاحداث 231 متهم، منها 230 من الذكور ، وقضية واحدة قامت بإرتكابها انثى، فنلاحظ هنا ان نسبة المتهمين الذين ارتكبوا قضايا جنايات من المجموع الكلي للمتهمين بلغت 11.0% ، وكانت نسبة الذكور من المتهمين 99.6% ، بينما بلغت نسبة الإناث 0.4%.

- **قضايا الجنح**: بلغ مجموع المتهمين من الاحداث الذين ارتكبو قضاياجنح 1877 متهم اي بنسبة 89.0% ، منهم 1823 متهم من الذكور، و54 من الاناث، فنلاحظ هنا ان نسبة المتهمين بقضايا الجنح 89.0% ، وبلغت نسبة الذكور 97.1% ، بينما بلغت نسبة الإناث 2.9%.

توزيع عدد المتهمين الاحداث حسب الجنس ونوع القضية للعام 2016

نوع التهمة	ذكر	انثى	المجموع
جناية	230	1	231
جنحة	1823	54	1877
المجموع			2108
نسبة المتهمين بقضايا الجنايات من المجموع الكلي			11.0%
نسبة المتهمين بقضايا الجنح من المجموع الكلي			89.0%

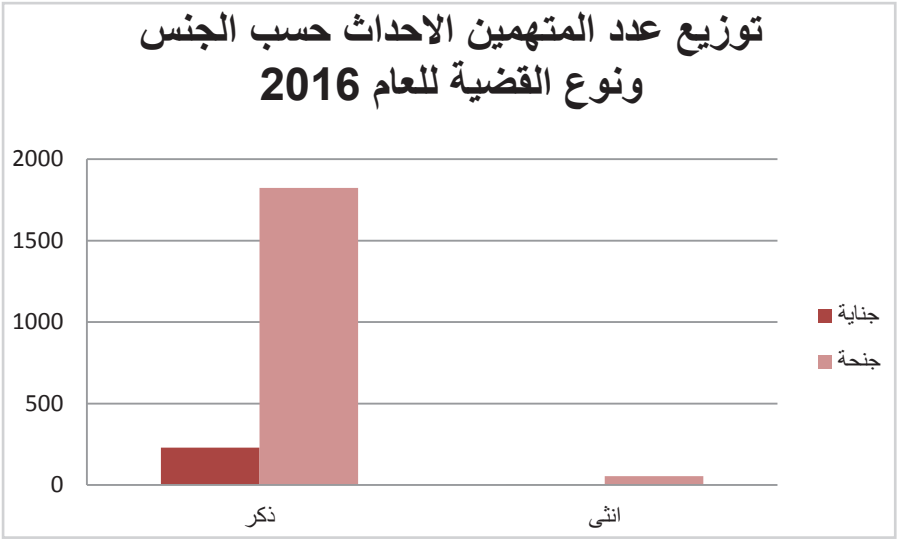

5.4 عدد قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة:

يبين الجدول ادناه مجموعة من قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة :

بلغت نسبة قضايا الايذاء وقضايا السرقة اعلى نسب من الوارد الكلي لنيابة الاحداث 26.0% قضايا الايذاء ، تليها قضايا السرقة بنسبة 16.5% ، بينما حصلت قضايا الاغتصاب والقتل وقضايا الاتجار وحيازة وتعاطي المخدرات على نسبة اقل من 1%.

توزيع قضايا الاحداث حسب التكييف القانوني للتهمة

التهمة	الحدث
القتل	4
الايذاء	454
الشروع بالقتل العمد	25
السرقة	289
التهديد بإشهار سلاح	40
هتك العرض	23
التسبب بالحريق عن إهمال	22
حيازة سلاح ناري بدون ترخيص	29
الاغتصاب	1
مقاومة موظف	68
المشاجرة	61
افعال منافية للحياء	22
الحاق الضرر بمال الغير	101
حوادث سير	108
التهديد	108
حيازة وتعاطي مخدرات	13
الاتجار بالمخدرات	3
الذم والقدح والتحقير	56
المجموع	1427

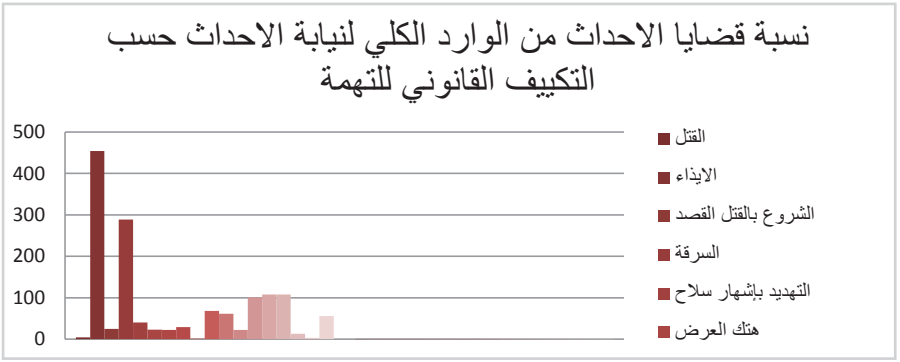

5.5 تنفيذ إجراء الوساطة:

من مهام نيابة الاحداث حسب احكام القرار بقانون في شأن حماية الاحداث والصلاحية الممنوحة بموجبه للنيابة العامة بإجراء الوساطة في جرائم الجنح والمخالفات بين المجني عليه والحدث او من يمثله، والجدول التالي يبين ابرز النتائج المتعلقة بإجراء تنفيذ الوساطة حسب النيابات الجزئية خلال العام 2016:

قامت نيابة قلقيلية تنفيذ 44 إجراء وساطة اي بنسبة 25.7% تليها نيابة بيت لحم بنسبة 22.2%، وكانت اقلها على التوالي نيابة يطا ودورا بنسب (1.2%،0.6%) من مجموع تنفيذ اجراء الوساطة خلال العام.

عدد تنفيذات اجراء الوساطة حسب النيابات الجزئية للعام 2016

النيابات الجزئية	تنفيذ اجراء الوساطة	نسبة تنفيذ إجراء الوساطة من المجموع الكلي
رام الله	3	1.8%
نابلس	6	3.5%
الخليل	19	11.1%
جنين	17	9.9%
طولكرم	5	2.9%
اريحا	8	4.7%
قلقيلية	44	25.7%
بيت لحم	38	22.2%
سلفيت	9	5.3%
طوباس	8	4.7%
دورا	1	0.6%
حلحول	11	6.4%
يطا	2	1.2%
المجموع	171	100.0%

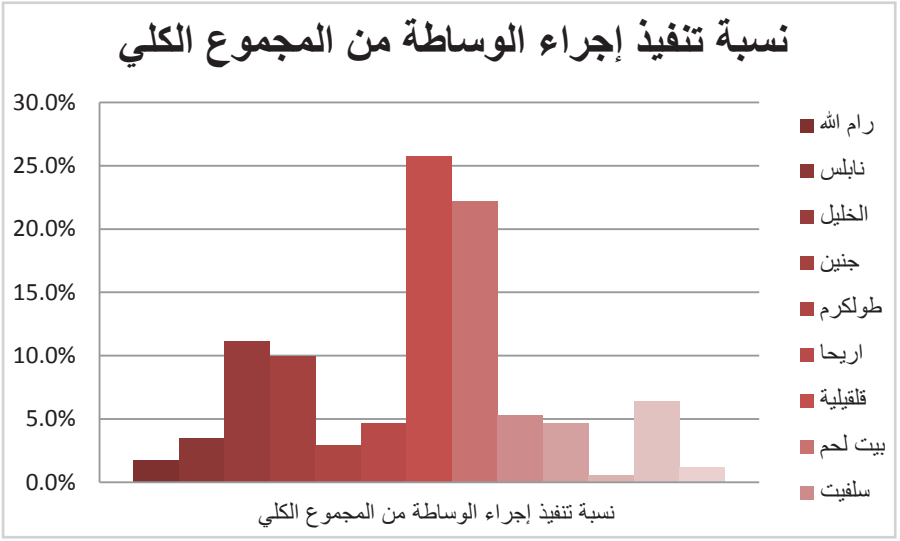

6. نيابة حماية الاسرة من العنف:

تم إنشاء نيابة حماية الأسرة من العنف بتاريخ 2016/02/07 وذلك بناءً على إلتزام النيابة العامة الفلسطينية ورؤيتها في تعزيز دورها في حماية النساء والأطفال ضحايا العنف ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق الردع العام وفق الاختصاص الوارد في قرار الانشاء والذي حددها بما يلي:

1. الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بما فيها النساء والاطفال وكبار السن وذوي الاعاقة وضحايا العنف.
2. الجرائم ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد النساء والاطفال خارج نطاق الاسرة.
3. الجرائم المرتكبة من النساء ذات الطابع الجنسي في قضايا الزنا والدعارة والسفاح.
4. جرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية.

وبموجب هذا القرار فقد تم تكليف أعضاء نيابة مختصين للتحقيق والترافع في هذه القضايا حتى اخر درجة من درجات التقاضي.

لذلك قامت نيابة حماية الاسرة من العنف برصد قضايا قتل النساء للعامين 2015-2016 فيما يلي ابرز النتائج:

1. قضايا قتل النساء من اجمالي قضايا القتل:

تفيد الاحصائيات الصادرة عن نيابة حماية الاسرة و وحدة النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام، أن عدد قضايا قتل النساء في العام 2015 بلغت 7 قضايا ، وفي عام 2016 بلغ عدد قضايا قتل النساء 9 قضايا ، وقد بلغت نسبة قضايا قتل النساء في العام 2015 من اجمالي قضايا القتل خلال العام نسبة 14.9%، واما في عام 2016 بلغت نسبتها 9.7% من اجمالي قضايا القتل ،وتشير الاحصائية الى ارتفاع بنسبة 28.6% في عدد قضايا قتل النساء في الاعوام 2015،2016.

عدد ونسب قضايا قتل النساء بالمقارنة مع اجمالي عدد قضايا القتل في العامين 2015 و 2016

السنة	اجمالي قضايا القتل	قضايا قتل النساء	نسبة قضايا النساء من الاجمالي
2015	47	7	14.9%
2016	93	9	9.7%
المجموع	140	16	11.4%

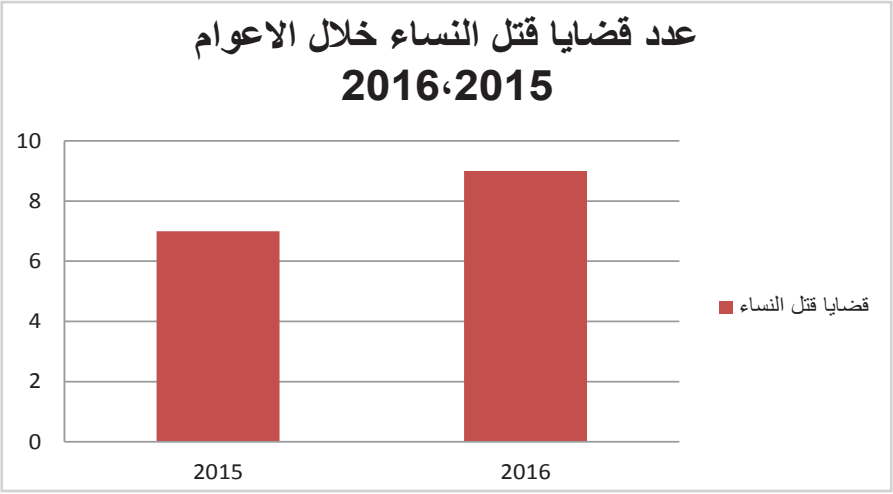

2. التوزيع الجغرافي لقضايا قتل النساء:

اما في ما يتلعق بالتوزيع الجغرافي, تظهر هذه الاحصائية على مدار السنتين تباين في التوزيع الجغرافي لجرائم القتل المرتكبة ضد النساء في المحافظات المختلفة. وفقا لهذه البيانات تبين ان في العام 2015 ورد نيابة نابلس 3 قضايا و قضية واحدة في كل من نيابة رام الله ،الخليل، سلفيت ونيابة بيت لحم، ولم ترد اية قضية في كل من النيابات (يطا، حلحول، دورا، قلقيلية ، اريحا ، طوباس ، طولكرم ، جنين) ، واما في العام 2016 ورد نيابة رام الله 3 قضايا و ورد في كل من نيابتي جنين ونابلس قضيتين خلال العام ، وقضية واحدة في كل من نيابة الخليل وسلفيت، ولم ترد اية قضية في كل من النيابات (بيت لحم، طولكرم، طوباس، اريحا، قلقيلية، دورا، حلحول، يطا).

التوزيع الجغرافي لقضايا قتل النساء للعامين 2015،2016

النيابة	قضايا قتل النساء 2015	قضايا قتل النساء 2016	نسبة قضايا قتل النساء في العام 2015 من المجموع الكلي	نسبة قضايا قتل النساء في العام 2016 من المجموع الكلي
رام الله	1	3	14.3%	33.3%
نابلس	3	2	42.9%	22.2%
الخليل	1	1	14.3%	11.1%
سلفيت	1	1	14.3%	11.1%
جنين	0	2	0.0%	22.2%
بيت لحم	1	0	14.3%	0.0%
طولكرم	0	0	0.0%	0.0%
طوباس	0	0	0.0%	0.0%
اريحا	0	0	0.0%	0.0%
قلقيلية	0	0	0.0%	0.0%
دورا	0	0	0.0%	0.0%
حلحول	0	0	0.0%	0.0%
يطا	0	0	0.0%	0.0%
المجموع	7	9	100.0%	100.0%

3. سير قضايا قتل النساء:

فيما يخص القضايا التي وردت في العام 2015 والتي بلغت 7 قضايا، فقد تم إحالة 4 منها الى محكمة البداية، وتم احالة قضيتين الى محكمة الصلح، ولا تزال قضية واحدة من مجمل هذه القضايا قيد التحقيق.

أما القضايا الواردة في العام 2016 والتي بلغ عددها 9 قضايا، فقد تم إحالة 6 قضايا منها الى محكمة البداية ، في حين تم احالة ملف واحد الى مكتب النائب للتدقيق واتخاذ القرار من قبل النائب العام، وهناك قضيتان قيد التحقيق.

4. توزيع قضايا قتل النساء حسب التكييف القانوني:

وفق ما جاء في الأدلة والبينات لدى النيابة العامة فقد تم تكييف هذه التهم وفق ما يلي:

في العام 2015 ورد للنيابة العامة 7 قضايا كان منها 4 قضايا قتل عمد ، وقضيتان قتل عن غير عمد، واخرى القتل بهدف السرقة ، أما في العام 2016 ورد 9 قضايا منها 6 قضايا قتل عمد كان من ضمنها قضية قتل واحدة خلال الحملة الامنية في محافظة نابلس واخرى القتل العمد والاغتصاب، وقضيتان بتهمة القتل العمد، وقضية واحدة القتل الناجم عن تعدد الاسباب.

عدد قضايا قتل النساء حسب سير القضايا في كل محافظة للعامين 2015 - 2016

حالة القضايا/المحافظات		رام الله	سلفيت	نابلس	جنين	الخليل	طولكرم	بيت لحم	طوباس	أريحا	دورا	حلحول	بيتا	المجموع
2015														
قيد التحقيق		1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
محال الى النائب العام		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
محال الى محكمة البداية	مدور في محكمة البداية	0	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	4
	صدر حكم من محكمة البداية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
محال الى محكمة الصلح	مدور في محكمة الصلح	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	2
	صدر حكم من محكمة الصلح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع														7
2016														
قيد التحقيق		1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
محال الى النائب العام		0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
محال إلى محكمة البداية	مدور في محكمة البداية	2	0	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	6
	صدر حكم من محكمة البداية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع														9

5. قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية في العامين 2015 و 2016:

تشير الاحصائيات ان مجمل القضايا التي سجلت على مدار السنتين 16 قضية، ومنها 13 قضية المتهم فيها من داخل الأسرة ليشمل الاب والزوج والاشقاء وابن العم والابناء وأبناء العائلة الموسّعة (الحموله) اي بنسبه 81.3 % من اجمالي القضايا خلال العامين . في حين أنه سجل 3 قضايا منها المتهم بها من خارج الاسرة اي بنسبة 18.8 % من الاجمالي.

عدد قضايا قتل النساء حسب صلة القرابة بين الجاني والضحية للعامين (2016-2015)

صلة القرابة	2015	2016
الزوج	0	1
الزوج واشقائها	1	0
الشقيق	1	3
الشقيق مع ابن العم	1	0
الابناء	0	1
ابناء عمومة	1	0
الوالد	1	2
من ذات العائلة	1	0
لا يوجد صلة قرابة	1	2
المجموع	7	9

6. نيابة دعاوى الحكومة:

انطلاقاً من رؤية النيابة العام بإنشاء نيابات متخصصة ، صدر قرار النائب العام رقم 1 لسنة 2016بتاريخ 2016/1/25 بإنشاء نيابة متخصصة بدعاوى الحكومة تحت الاشراف المباشر للنائب العام وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من الاعضاء للقيام بمهام الترافع في الدعاوى المدنية والتنفيذية حسب الاختصاص المكاني. وتتولى نيابة دعاوى الحكومة الاشراف على كافة الدعاوى المدنية امام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها والتنفيذات المدنية امام دوائر التنفيذ وكذلك كافة القضايا ذات العلاقة والمطالبات الواردة لمكتب النائب العام من النيابات والمحاكم والوزارات

والجهات ذات العلاقة والمؤسسات التابعة لدولة فلسطين ، وتتولى كذلك مخاطبة كافة الوزارات والتنسيق معها بكافة الامور المتعلقة بتلك الدعاوى ويبين الجدول ادناه المبالغ المحصلة لصالح الخزينة العامة من العام 2016 من خلال نيابة دعاوى الحكومة:

المبالغ المحصلة لصالح الخزينةالعامة للعام 2016

المبلغ	العملة
5,860,233	شيكل
10,443	دولار
42,222	دينار

7. دائرة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:

تم إنشاء دائرة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي في مكتب النائب العام بتاريخ 2016/09/18. وقد جاء ذلك إستجابة لإنضمام دولة فلسطين لإتفاقية روما بشأن محاكمة مجرمي الحرب في العام 2015 وتماشيا مع توجه دولة فلسطين نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، تعمل إدارة الجرائم الدولية وفق الإمكانيات المتاحة في سبيل إيصال حقيقة ما يرتكب من قبل الإحتلال وجيشه مستقبلا ليد العدالة الدولية ومحاكمة مجرمي الحرب. على كافة الجرائم نظرا لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم يومية ترقى لجرائم حرب.

يبين الجدول ادناه عدد قضايا الشهداء حسب ورودها الى النيابات الجزئية للعام 2016:

في العام 2016 بلغ مجموع قضايا الشهداء التي سجلت لدى النيابة العامة 99 قضية في الضفة الغربية ، منها 29 شهيداً في نيابة رام الله اي بنسبة 29.3% ، نيابة الخليل 25 قضية بنسبة 25.3% ،و نيابة حلحول 17 قضية اي بنسبة 17.2% من اجمالي قضايا الشهداء ولم تسجل لدى نيابة اريحا اية قضية بهذا الخصوص.

عدد قضايا الشهداء حسب ورودها الى النيابات الجزئية للعام 2016

النيابات الجزئية	عدد قضايا الشهداء
رام الله	29
نابلس	4
جنين	7
الخليل	25
طولكرم	2
قلقيلية	2
طوباس	1
سلفيت	1
اريحا	0
حلحول	17
دورا	1
بيت لحم	6
يطا	4
المجموع	99

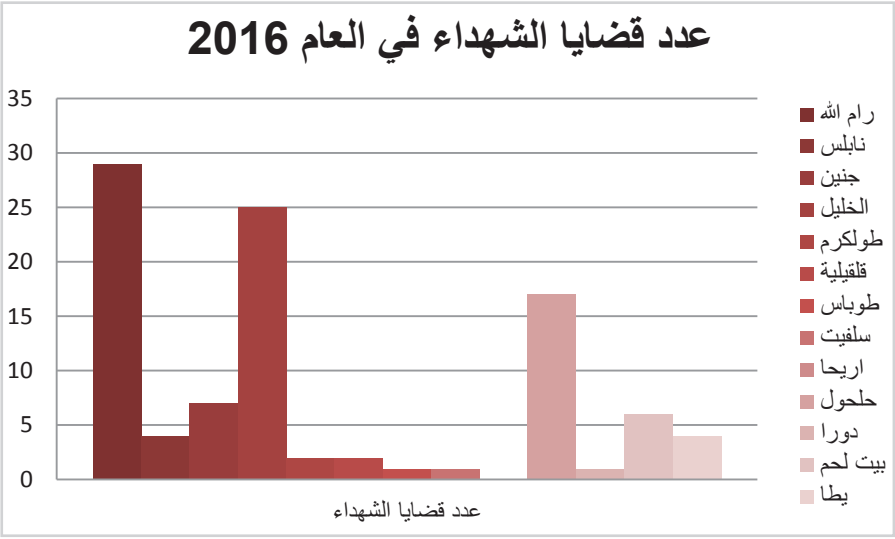

8. نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية»:

انطلاقاً من رؤية النيابة العام بإنشاء نيابات متخصصة، صدر قرار النائب العام بتاريخ 2016/03/20 بانشاء نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية» في مكتب النائب العام ،حيث تعمل تلك النيابة تحت اشراف النائب العام مباشرة، وتم تكليف رئيس نيابة وعدد من اعضاء نيابة عامة مختصين بمتابعة قضايا الجرائم المعلوماتية في كافة النيابات الجزئية. وتتولى النيابة المختصة بمكتب النائب العامة متابعة الطلبات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية والاتصالات وكافة الطلبات ذات العلاقة الواردة من النيابات الجزئية والاجهزة الامنية ذات العلاقة والتنسيق معها بالشأن، والتواصل مع الجهات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة فيما يتعلق بالجرائم المعلوماتية والاتصالات والحصول على الدليل الفني الالكتروني وربط الجناة فيه، بحيث يتم التعامل بالقضايا الواردة لتلك النيابة بالسرعة الممكنة والسرية التامة، ورفع الملف التحقيقي الى المحكمة المختصة للسير باجراءات المحاكمة العادلة وإدانة الجناة. وتم اعداد مشروع قانون من النائب العام حول جرائم تقنية المعلومات وهو الان في القراءة الاولى لدى مجلس الوزراء.

ويبين الجدول ادناه عدد الطلبات الواردة الى نيابة الجرائم المعلوماتية في العام 2015 فقد بلغت 28162 طلب، بينما في العام 2016 بلغ عدد الطلبات 31632 اي بنسبة زيادة 12.3% عن العام السابق، وتشمل هذه الطلبات (الطلبات التي تخص الجريمة المعلوماتية البحتة، وتشمل ايضاً الجرائم الأخرى المنصوص عليها بقانون العقوبات والتي تم التوصل فيها الى الجاني عن طريق الوسائل الإلكترونية).

عدد الطالبات الواردة الى نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية» للعام 2016

السنة	عدد الطلبات
2015	28162
2016	31632
المجموع	59794

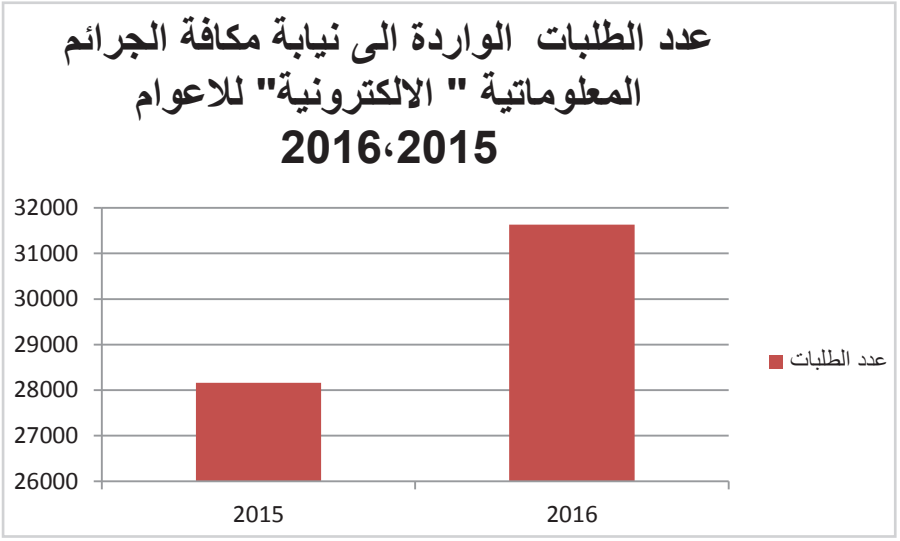

عدد قضايا الجرائم الالكترونية حسب التكييف القانوني للتهم الواردة الى النيابة العامة للعام 2016:

يبين الجدول ادناه مجموع قضايا الجرائم المعلوماتية»الالكترونية» المتعلقة بتهم التهديد والاهانة ،تهم الابتزاز ،افشاء الاسرار ،الاحتيال، واثارة النعرات عبر وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وفيما يلي ابرز النتائج:

- **قضايا التهديد او الاهانة**: بلغ مجموع قضايا التهديد والاهانة الواردة الى النيابة العامة 897 قضية خلال العام 2016 اي بنسبة 64.6% من المجموع الكلي للجرائم المعلوماتية، وكانت النسبة الاكبر من هذه القضايا في نيابة رام الله فقد بلغت نسبتها 24.6% وكانت اقلها في نيابة حلحول 1.7%.

- **قضايا الابتزاز والتهويل**: بلغ مجموع قضايا الابتزاز والتهويل خلال العام 198 قضية ، اي بنسبة 14.3% من المجموع الكلي للجرائم المعلوماتية خلال العام. والنسبة الاكبر من هذه القضايا في نيابة رام الله 59.6%.

- **قضايا الاحتيال**: بلغ مجموع قضايا الاحتلال 31 قضية خلال العام اي بنسبة 2.2% من المجموع الكلي للجرائم المعلوماتية خلال العام.

- **قضايا اثارة النعرات:** بلغ مجموع قضايا اثارة النعرات 54 قضية خلال العام اي بنسبة 3.9% من المجموع الكلي للجرائم المعلوماتية خلال العام.

- **قضايا الذم والقدح:** بلغ مجموع قضايا الذم والقدح 202 قضية وبلغت نسبة هذه القضايا من المجموع الكلي لقضايا الجرائم المعلوماتية «الالكترونيه» 14.5%.

- **قضايا افساد الرابطة الزوجية:** بلغ مجموع قضايا افساد الرابطة الزوجية 5 قضايا وبلغت نسبة هذه القضايا من المجموع الكلي لقضايا الجرائم المعلوماتية «الالكترونيه» 0.4%.

- **قضايا افشاء الاسرار:** بلغ مجموع قضايا افشاء الاسرار قضيتين وبلغت نسبتهما من المجموع الكلي لقضايا الجرائم المعلوماتية «الالكترونية» 0.1%.

عدد القضايا الواردة للنيابة العامة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية «الالكترونية»

عدد القضايا الواردة للنيابة العامة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية «الالكترونية»	
التهديد والاهانة	897
الابتزاز والتهويل	198
الاحتيال	31
اثارة النعرات	54
الذم والقدح	202
افساد الرابطة الزوجية	5
افشاء الاسرار	2
المجموع	1389

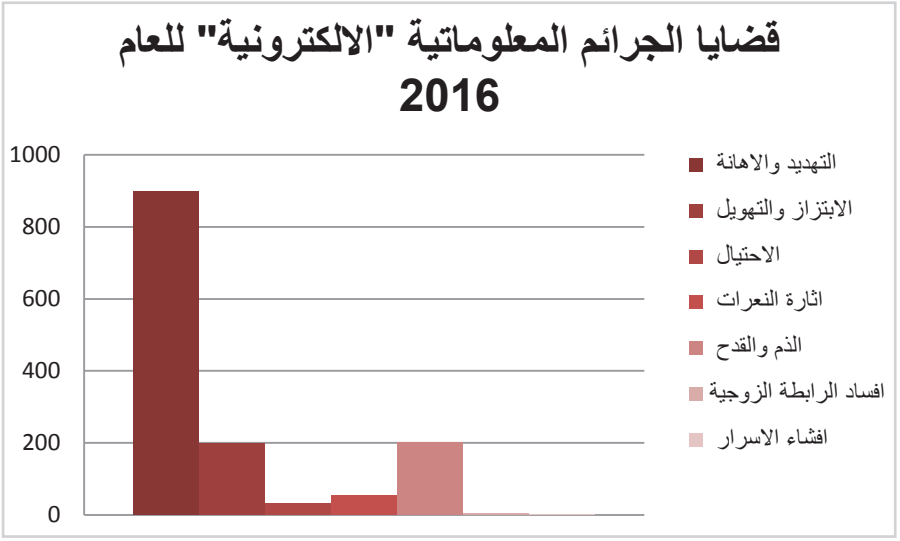

خامساً: قضايا التنفيذات الجزائية:

بعد صدور الاحكام النهائية في المحاكم بمختلف انواعها ترسل الى النيابة العامة للتنفيذ. حيث يبين الجدول التالي عدد القضايا التنفيذية الجزائية المدورة والواردة والمنفذة خلال عام 2016 فيما يلي ابرز النتائج:

1. **القضايا التنفيذية المدورة من السنوات السابقة:** بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة 32826 قضية حظيت نيابة بيت لحم بالحصة الاعلى وتشكل نسبة 27.7% من مجموع القضايا المدورة، تليها نيابة جنين ونسبتها 12.3% من مجموع المدور من السنوات السابقة. وكانت ادنى نسبة اقل من 1% في نيابة يطا.

2. **القضايا التنفيذية الواردة خلال العام:** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة 23694 قضية حظيت نيابة بيت لحم بحوالي نصف القضايا الواردة ونسبتها 46.9% من مجموع القضايا الواردة، وكانت ادنى نسبة نيابة الخليل 0.5%.

3. **القضايا الجزائية المنفذة:** بلغ عدد القضايا المنفذة 11572 قضية حظيت نيابتي رام الله و بيت لحم بحوالي ربع القضايا المنفذة ونسبتها 23.9% من مجموع القضايا المنفذة، وكانت ادنى نسبة نيابة اريحا اقل من 1%.

4. **نسبة القضايا المنفذة إلى الواردة وإلى مجموع الواردة والمدورة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 20.5%.

قضايا التنفيذات الجزائية حسب النيابات الجزئية للعام 2016

النيابة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	مجموع المدور والوارد	المنفذة	المدور اللاحق
الخليل	3806	106	3912	27	3885
جنين	2571	3084	5655	2762	2893
طوباس	436	425	861	244	617
طولكرم	3942	919	4861	1271	3590
نابلس	4545	790	5335	852	4483
قلقيلية	1097	1000	2097	1061	1036
سلفيت	404	744	1148	486	662
حلحول	452	1175	1627	284	1343
يطا	137	609	746	82	664
رام الله	4049	2817	6866	1125	5741
اريحا	414	119	533	35	498
دورا	1878	792	2670	576	2094
بيت لحم	9095	11114	20209	2767	17442
المجموع	32826	23694	56520	11572	44948
نسبة المنفذ من مجموع المدور و الوارد					20.5%

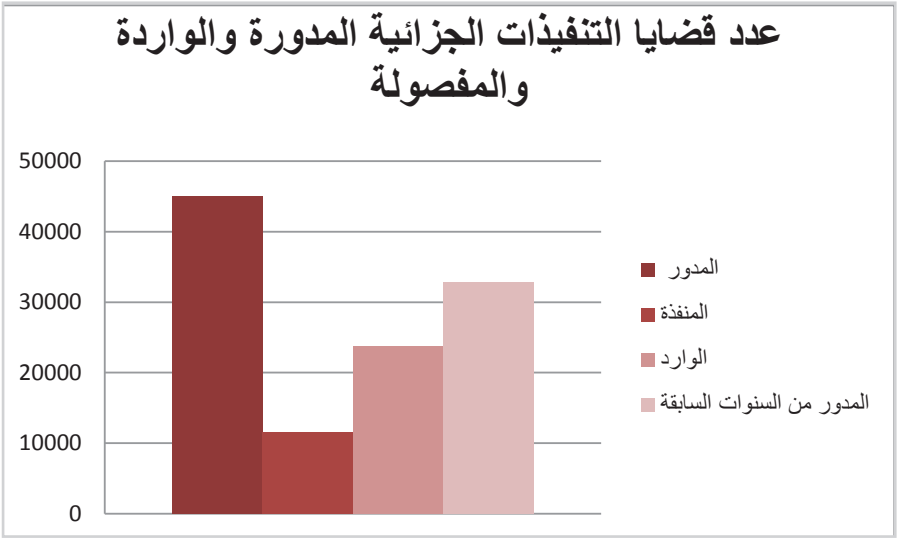

أبرز الاستنتاجات المتعلقة بالجانب الاحصائي:

الموارد البشرية:

1. **زيادة عدد اعضاء النيابة العامة خلال العام 2016**: في العام 2016 تم تعيين 44 معاون في النيابة العامة مما ادى الى زيادة عدد اعضاء النيابة من 112 عضو نيابة عامة في العام 2015 ليصل العدد الى 156 عضو اي ان هناك نسبة زيادة 39.3%.

2. **زيادة عدد موظفي النيابة العامة خلال العام 2016**: طرأ زيادة في عدد الموظفين الاداريين لدى النيابة العامة من 144 موظف خلال العام 2015 الى 166 موظف في العام 2016 اي بنسبة زيادة 15.3% ، وهذه الزيادة كانت من خلال تعيين 4 موظفين بإعتمادات مالية، وموظفين بعقود مياومة ، وموظفي عقود بدل مجاز، 14 موظفا تم نقلهم من وزارات اخرى الى النيابة العامة.

القضايا التحقيقية:

1. **القضايا الواردة:** بلغ مجموع القضايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2016 (38937) قضية ، منها 1900 قضية جنايات، 32614 قضية جنح، 3752 مخالفة و671 قضية عوارض.

2. **القضايا المفصولة:** بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور و الوارد خلال العام (40089) منها 36123 قضية محالة الى المحاكم ، و 3966 قضية محال لمكتب النائب العام ، صدر 2575 قراراً حُفظ، وصودق على 1026 قرار اتهام.

3. **نسبة القضايا المفصولة من الوارد:** بلغ مجموع القضايا المفصولة من الوارد خلال العام 2016 (35475) قضية اي بنسبة 91.1%.

4. **القضايا المدورة من السنوات السابقة:** بلغ مجموع القضايا المدورة من السنوات السابقة (5530) قضية.

5. **نسبة القضايا المفصولة من القضايا المدورة:** بلغ مجموع القضايا المفصولة من المدور من السنوات السابقة (4614) قضية اي بنسبة 83.4%.

6. **القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** بلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة 4378 قضية بإنخفاض بنسبة 20.8% عن عام 2015.

7. **معدل العبء والانجاز لكل عضو نيابة :**بلغ معدل العبء السنوي لكل عضو نيابة 285.2 قضية من مجموع المدور والوارد خلال السنة ، بينما كان معدل الانجاز لكل عضو نيابة 255.4 قضية من مجموع المدور والوارد ، وهذا العبء يرتبط زيادةً ونقصاناً بنوعية القضايا (جناية، جنحة).

قضايا التنفيذات الجزائية:

1. **القضايا التنفيذية المدورة من السنوات السابقة:** بلغ عدد القضايا المدورة من السنوات السابقة 32826 قضية.

2. **القضايا التنفيذية الواردة خلال العام:** بلغ عدد القضايا التنفيذية الواردة 23694 قضية.

3. **القضايا الجزائية المنفذة من مجموع المدور والوارد:** بلغ عدد القضايا المنفذة 11572قضية.

4. **نسبة القضايا المنفذة الى مجموع القضايا المدورة والواردة:** بلغت نسبة القضايا المنفذة من مجموع المدور والوارد 20.5% .

النيابات المتخصصة:

اولاً: نيابة الاستئناف:

بلغ عدد القضايا المسجلة في العام 2016 والمدورة من السنوات السابقة في القضايا الجزائية 1062 قضية تم فصل 673 قضية منها ، وبلغ عدد القضايا الحقوقية الاستئنافية 79 قضية وتم فصل 23 قضية منها خلال العام.

ثانياً: نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية:

بلغ مجموع القضايا المسجلة لدى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام خلال العام والمدورة من السنوات السابقة 66 جناية ، و 178 جنحة تم فصل ما نسبته 77.5% من مجموع قضايا الجنايات والجنح.

ثالثاً: نيابة العدل العليا والدستورية:

بلغ عدد الدعاوى الدستورية المسجلة خلال العام والمدورة من السنوات السابقة ما مجموعه 26 دعوى دستورية تم فصل ما نسبته 15% منها.

بلغ عدد الدعاوى المقامة امام المحكمة العليا الواردة والمدورة خلال العام 27 دعوى تم فصل 30% منها وكانت جميعها لصالح الدولة.

وبلغ مجموع الوارد والمفصول خلال العام من دعاوى العدل العليا 320 دعوى تم فصل 46% منها 90% لصالح الدولة و 10% لصالح الخصم.

رابعاً: نيابة النقض:
ورد خلال العام 541 قضية تم فصل 85% من مجموعها بنسبة 52% منها لصالح الدولة و 33% لصالح الخصم.

خامساً:نيابة الاحداث :
تم تسجيل خلال العام 1747 قضية احداث تم فصل منها مانسبته 79.2% وبلغت نسبة المتهمين من الاحداث في قضايا الجنايات 11% وأما في قضايا الجنح فقد بلغت نسبتهم 89% من مجموع القضايا المذكورة اعلاه.

سادساً: حماية الاسرة من العنف:
بلغت نسبة قضايا القتل خلال العام 2016م ما مجموعه 93 قضية قتل منها 9 قضايا قتل ضد النساء أي بنسبة 9.7%.

سابعاً: نيابة دعاوى الحكومة :
تم تحصيل ما مجموعه (5,860,233) خمسة ملايين و ثمانمئة وستون الفاً ومئتان وثلاثة وثلاثون شيكل، و(10,443) عشرة الاف واربعمائة وثلاثة واربعون دولار، و(42,222) اثنان واربعون الفاً ومئتان واثنان وعشرون الف دينار لصالح الخزينة العامة خلال العام 2016 .

ثامناً: دائرة الجرائم الدولية والتعاون القضائي الدولي:
بلغ مجموع قضايا قتل فلسطينين (الشهداء) من قبل الجيش الاسرائيلي 99 قضية خلال العام 2016.

تاسعاً: نيابة مكافحة الجرائم المعلوماتية «الالكترونية»:
بلغ مجموع الطلبات (الاحتياجات) التي تعاملت معها وحدة الجرائم المعلوماتية في مكتب النائب العام 31632 طلباً خلال العام 2016، وأما بخصوص قضايا الجرائم المعلوماتية بلغ مجموعها 1389 قضية خلال العام.

الفصل الرابع
التحديات والتوصيات

التحديات:

أولاً: التحديات السياسية:

1. القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي والتي تعيق ملاحقة مرتكبي الجرائم التي تقع تحت سيطرة الاحتلال (مناطق ب و ج) الامر الذي يعرقل عمل النيابة العامة في التحقيق في الجرائم الواقعة في تلك المناطق، (على سبيل المثال لا الحصر المتهمون الفارون من وجه العدالة إلى مناطق ج وغيرها من المعيقات).
2. عدم وجود ولاية قانونية للنيابة على المتهمين من حمله الهوية الزرقاء.
3. سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على كافة المعابر والحدود مما يعرقل القدرة على مكافحة ومتابعة عدد كبير من الجرائم الإقتصادية كتهريب المعادن الثمينة والأوراق النقدية والمواد المخالفة للقانون.
4. تحديات تتعلق بعمل نيابة الجرائم الدولية تتمثل في قيام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بإحتجاز جثامين الشهداء لفترات طويلة مما يعيق تحديد سبب الوفاة وملابساتها وإخفاء الكثير من الأدلة

ثانياً: التحديات القانونية:

1. عجز قانون السلطة القضائية سنة 2002م عن الاستجابة لمتطلبات تطور العمل في النيابة العامة والقضاء بشكل عام مما يعيق العمل فيها، ومثال ذلك الانسداد في تدرج اعضاء النيابة العامة.
2. قصور قانون الاجراءات الجزائية في العديد من المجالات مما يتسبب بتأخير الفصل في الكثير من القضايا وبالتالي افلات الجناة من العقاب، مما يستدعي تعديله ليواكب التطور في مجال ادارة الدعوى الجزائية.
3. عدم وجود تشريعات حديثة تنظم مواضيع الجرائم الاقتصادية والجرائم الالكترونية ذات الطبيعة المتطورة حيث أنه لغاية الان يتم العمل بتشريعات قديمة وغير ملائمة للتطور الحاصل على صعيد هذه الجرائم.
4. عدم وجود قانون خاص في جرائم العنف الاسري، والقوانين المعمول بها لا توفر الحماية اللازمة للنساء والأطفال: (ضحايا العنف) ولا تحقق الردع العام

ومحاسبة الجناة، بالإضافة إلى ذلك عدم موائمة هذه القوانين للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين.

5. تعدد جهات الضبط القضائي المكلفة بمتابعة الجرائم الإقتصادية وتداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى ضعف التنسيق فيما بينهم في هذا المجال.
6. تحديات تتعلق بالمساعدة القضائية وتحديداً في جرائم غسل الأموال كونها من الجرائم الغير الوطنية، ويتمثل التحدي بعدم سيطرة الدولة الفلسطينية على المعابر والحدود مما يعيق تتبع هذه الأموال ومكافحة الجرائم الإقتصادية.
7. عدم وجود قضاء متخصص للنظر في قضايا الجرائم الإقتصادية وقضايا العنف الأسري

ثالثاً: التحديات التي تواجه المؤسسات الادارية:

1. نقص في الكوادر البشرية وخاصة في ظل إستحداث وتفعيل العديد من النيابات المتخصصة والدوائر في النيابة العامة والتي لا تتناسب وعبء العمل الذي يقع على عاتق العاملين في النيابة العامة وخاصة في النيابات الجزئية لتقديم الخدمات حسب الأصول ويعود ذلك لقلة الاعتمادات المالية لسد هذه الفجوة
2. نقص الكوادر البشرية لدى المؤسسات الحكومية الشريكه للنيابة العامة وخصوصا تلك التي تقدم الخدمات للنساء والاطفال ضحايا العنف والأطفال على خلاف مع القانون (الاحداث).
3. عدم تفرغ أعضاء النيابة المختصين للنيابات المختصة في الجرائم الاقتصادية والالكترونيه ونيابة حماية الاسرة من العنف للتحقيق والترافع فقط في القضايا التي تقع ضمن اختصاصهم وذلك عائد لقلة عدد اعضاء النيابة العامة.
4. عدم وجود طاقم صيانة (فنيين وحرفيين) لتنفيذ ومتابعة اعمال الصيانة في مباني النيابة العامة.
5. عدم كفاية التدريبات المتخصصة لكوادر النيابة العامة من اعضاء نيابة عامة وموظفين ادراين من اجل تقديم كافة الخدمات بفعالية وكفاءة.
6. عدم توفر برنامج احصائي لتسهيل عمل قسم الاحصاءات في مكتب النائب العام.
7. عدم توفر خبير الكتروني لادارة نظام المتابعة والتقييم الالكتروني المنوي تطبيقه في العام 2017

8. محدودية الميزانية المالية المخصصة للنيابة العامة بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية لكافة الدوائر والنيابات، هذا إلى جانب التأخير في دفع بعض المستحقات المالية للجهات المنفذة أو الشركات الموردة بسبب الاجراءات المالية ادى إلى وجود اشكالية مع منفذي الخدمات.
9. قلة الموارد اللوجستية لتسهيل العمل كالأجهزة الالكترونية برامج الحماية والغرف المكتبية في ظل استحداث دوائر ونيابات متخصصة وزيادة عدد اعضاء النيابة العامة والموظفين وحجم عمل النيابة العامة والعبء الملقى على كاهلها.
10. انتهاء عدد من المشاريع الداعمة للنيابة العامة يخلق فجوة في البرامج المقدمة للنيابة العامة.
11. انتهاء عقود عدد من موظفي المشاريع في النيابة العامة يزيد العبء على موظفي النيابة العامة لسد الفجوة التي يتركها موظفو المشاريع وعدم امكانية تثبيتهم على كادر النيابة العامة لقلة الاعتمادات المالية.

التوصيات:

1. تعديل قانون السلطة القضائية لجهة تعزيز النيابة العامة من حيث مساواة النيابة العامة بالقضاة لمعالجة الانسداد في تدرج النيابة العامة وكذلك توضيح وتحديد النصوص القانونية المتعلقة بالتفتيش القضائي على النيابة العامة وغيرها من التعديلات ذات الصلة.
2. تعديل قانون الاجراءات الجزائية ليستجيب إلى التطور الحاصل على ادارة الدعوى الجزائية لسرعة البت في الدعاوى الجزائية بما لا يمس بضمانات المحاكمة العادلة.
3. العمل على اقرار قانون خاص في حماية الأسرة من العنف يضمن الحماية اللازمة للنساء والأطفال ضحايا العنف ويحقق الردع العام ومحاسبة الجناة، وتعديل قانون العقوبات وموائمة القوانين المعمول بها للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين
4. العمل على استحداث واقرار قوانين مواكبة للتطور المتسارع على صعيد الجريمة الإقتصادية والالكترونية
5. توحيد القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة الجرائم الاقتصادية بما يضمن عدم تداخل وتعارض هذه الانظمة والقوانين، بالاضافة إلى العمل على ايجاد قانون خاص ينظم قطاع البترول وينظم ويضع النصوص التجريمية الرادعة للمخالفات الواقعة في هذا القطاع واليات التحفظ والضبط والاجراءات الاحترازية.
6. تحديد صلاحيات وتعزيز جهات الضبط القضائي المكلفة بمتابعة الجرائم الإقتصادية وتعزيز التنسيق فيما بينهم في هذا المجال.
7. الإطلاع على إجراءات التقاضي أمام محكمة الجنايات الدولية وواجبات أجهزة إنفاذ القوانين المحلية.
8. العمل على تفرغ أعضاء النيابة في النيابات المتخصصة فقط للتحقيق والترافع في القضايا ذات العلاقة باختصاصهم.
9. الحاجة الى إبرام اتفاقيات دولية فيما يتعلق بالمساعدة القانونية وتمكين نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية من الحصول على المعلومات والبيانات والادلة من الدول التي تقع فيها هذه الجرائم لغايات الاسراع في اجراءات التحقيق.
10. الحاجة لاعداد دليل اجراءات لتنظيم عمل نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية بشأن التحقيق والترافع في قضايا غسل الاموال.

11. الحاجة الى اعداد ادلة اجرائية لتنظيم اعمال النيابات والدوائر المتخصصة.
12. تعزيز العمل نحو قضاء متخصص للنظر في بعض قضايا الجرائم الإقتصادية وقضايا العنف الأسري وتوحيد اجراءات التقاضي امام كافة المحاكم بما يتوائم والطبيعة الخاصة لهذه القضايا وما تستلزمه من سرعة البت فيها.
13. تمكين وتعزيز قدرات اعضاء النيابة العامة المكلفين في نيابة الجرائم الدولية في التحقيق بالجرائم الدولية وجمع الأدلة من مسرح الجريمة ، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة مع النيابة العامة فيما يخص التحقيقات المستقلة أو تقصي الحقائق.
14. عقد تدريبات وورش عمل مشتركة بين النيابة العامة والقضاء والاجهزة الامنية لرفع الكفاءة وتوطيد التكامل في العمل للحصول على نظام فاعل في اطار مكافحة ومنع الجريمة.
15. وضع خطط مع صانعي القرارات في المؤسسات الحكومية لضمان تقديم الخدمات وفق الاصول والقانون وتعزيز الرقابة والمساءلة لمقدمي الخدمات.
16. تفعيل الية التواصل مع وزارة الأشغال العامة والاسكان ومجلس القضاء الأعلى بخصوص المشاريع المتعلقه في المباني التي يتم تنفيذها والمشاريع المقترحة من خلال مذكرة التفاهم المشتركة في هذا المجال.
17. البحث عن بدائل للمشاريع الداعمة للنيابة العامة لسد الفجوة التي أوجدها انتهاء بعض المشاريع الداعمة.
18. نقل خبرات موظفي المشاريع الى الموظفين العاملين في النيابة العامة في الفترة النهائية لهم لتمكنيهم من القيام بالمهام والمسؤوليات بكفاءة عالية او العمل على تثبيتهم على كادر النيابة العامة.
19. رفع الوعي المجتمعي لتخصص النيابات المستحدثة والنيابات العامة من حيث اختصاصاتها وصلاحياتها
20. تعديل واقرار الهيكل التنظيمي للنيابة العامة بما يتوائم وطبيعة عمل النيابة العامة وتطور الجريمة والاستحداثات التخصصية.
21. توفير كادر بشري كافي لاستيعاب عبء العمل الواقع على النيابة العامة سواء في النيابات الجزئية او التخصصية او الدوائر المستحدثة في مكتب النائب العام.
22. تأكيدا على رؤية النائب العام لاتمتة كافة اعمال النيابة العامة يتوجب العمل على تحسين وتعديل برنامج الميزان بما يتناسب مع عدد ونوع القضايا الواردة للنيابة العامة ويشمل ذلك توحيد التهم المعتمدة وترميزها وتوحيد اجراءات ادخال البيانات لضمان دقة البيانات وتطوير البرنامج لضمان السرية والخصوصية في القضايا الحساسه. ولتسهيل اعداد الاحصائيات واستخراجها بدقة لغايات دمجها في خطة النيابة العامة.

23. السرعة في صرف المعاملات المالية وذلك لضمان المحافظة على الثقة مع الموردين والمقاولين المنفذين الخارجيين.
24. توفير كافة الاحتياجات اللوجستية للنيابة العامة من اجهزة الكترونية حديثة وبرامج الحماية.
25. تشكيل فريق صيانة كامل ضمن دائرة المرافق والهندسة (فنيي صيانة في جميع التخصصات المعمارية، الكهربائية، والميكانيكية وغيرها) ليتابع جميع احتياجات المباني للنيابة العامة وسرعة تنفيذ الأعمال والمحافظة على الموارد المتوفرة.
26. العمل على تمكين موظفي النيابة الاداريين من خلال التدريبات المتخصصة لرفع وتعزيز الكفاءات والاختصاصات.
27. تعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة في المجالات التي تقع ضمن اختصاصهن.
28. توفير برنامج احصائي لتسهيل عمل قسم الاحصاءات في مكتب النائب العام.
29. توفير خبير في السنة التجريبية لادارة نظام المتابعة والتقييم الالكتروني الذي سيتم اطلاقه في العام 2017 وعقد تدريبات متخصصة حول النظام لاستخدامه بكفاءة عالية.
30. رفع الميزانية المخصصة للنيابة العامة بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية لكافة الدوائر والنيابات.
31. العمل على ايجاد بدائل لتوفير الموارد اللوجستية لتسهيل العمل كالاجهزة الالكترونية وبرامج الحماية والغرف المكتبية في ظل استحداث دوائر ونيابات متخصصة واستقطاب عدد من الموظفين.